جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي

2018

التقديم

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإصدار النسخة الثلاثين من تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2018م، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

وتناول هذا التقرير أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية في عام 2018م، مصنفة بحسب محاور الأمن الغذائي الأربعة (إتاحة الغذاء، إمكانات الحصول على الغذاء، الاستفادة من الغذاء، استقرار أوضاع الغذاء). هذا وقد استعرض التقرير بشكل تفصيلي محور الإتاحة مع عرض بعض مؤشرات المحاور الثلاثة الأخرى، حيث بدأ التقرير بعرض التطور في إنتاج السلع الغذائية وتجارتها الخارجية والبينية للفترة (2015 ـ 2018م)، متبوعاً بالتطورات في استهلاك الغذاء وأوضاع نقص التغذية ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء، بالإضافة إلى استعراض أوضاع الفجوة الغذائية، بخاصة في مكونات الطاقة والبروتين والدهون، وتطورات قيمة الفجوة الغذائية، ومعدلات الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الرئيسية. هذا إلى جانب توضيح أهم العوامل الفنية والمؤسسية وتلك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية والزراعية المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة. يضاف إلى ذلك أن تقرير هذا العام قد تضمن عرضاً للجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال تحييد تدهور الأراضي والتغلب على ظاهرة التصحر وزحف الرمال. هذا وقد خصص الجزء الأخير من التقرير لعرض أهم البرامج والأنشطة التي نفذتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في سعيها لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية خلال الفترة الزمنية التي غطاها التقرير.

وبشكل عام أوضحت نتائج هذا التقرير تطوراً إيجابياً في أوضاع الأمن الغذائي العربي في عام 2018م مقارنة بالأعوام الماضية، وتراجع قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية من نحو (34.69) مليار دولار في عام 2017م إلى نحو (33.58) مليار دولار عام 2018م، أي تراجع بنسبة (3.20 %). وأوضح التقرير أن مجموعة الحبوب شكلت ما نسبته (056.2 %) من إجمالي قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، تلتها مجموعة اللحوم بنسبة (19.76 %)، والألبان ومنتجاتها بنسبة (8.97 %)، والسكر المكرر بنسبة (8.45 %)، وشكلت باقي السلع الغذائية الرئيسية ما نسبته (6.62 %). ويعود جزء كبير من هذه التطورات إلى الجهود التي بذلتها بعض الدول المشمولة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، من خلال تبنيها للممارسات الزراعية الجيدة وعملها على تطوير كفاءة استخدام الموارد الأرضية والمائية وزيادة الاستثمار في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية، مما ساهم في تحسين إنتاجية وإنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية. كما بيّن التقرير أن الدول العربية حققت فائضاً تصديرياً من الأسماك والخضر والفاكهة بلغت نسبته نحو (46.63 %) و(30.29 %) و(23.08 %) من إجمالي قيمة الفائض على التوالي.

والمنظمة بإصدارها هذا التقرير تأمل أن تكون قد ساهمت في رصد ومتابعة التطورات السنوية في أوضاع الأمن الغذائي العربي، بما يساعد في تفعيل الجهود المبذولة لتعزيز مساراته على المستويات القطرية والإقليمية والقومية.

ويسعدنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الجزيل لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب أعضاء الجمعية العامة للمنظمة ،وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومعالي الأمين العام والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على دعمهم لبرامج وأنشطة عمل المنظمة، والشكر موصول إلى الخبراء والاختصاصيين بالدول العربية الذين قاموا بتعبئة الاستمارات الخاصة بجمع بيانات ومعلومات التقرير، ولكافة الخبراء والعاملين بالمنظمة ممن أسهموا في إصدار هذا التقرير.

والله ولي التوفيق،،

البروفيسور/ إبراهيم آدم أحمد الدخيري
المدير العام

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص	ذ
الفصل الأول: الموارد البشرية والطبيعية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي	2
1 ـ 1 **تمهيد**	2
1 ـ 2 الموارد البشرية والطبيعية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي	3
1ـ 2 ـ 1 الموارد البشرية:	3
أ ـ إجمالي السكان والسكان الريفيين	3
ب ـ القوى العاملة الكلية والزراعية	3
1ـ 2 ـ 2 الموارد الطبيعية	4
أ ـ الموارد الأرضية	4
ب ـ الموارد المائية	6
ت ـ الموارد الغابية	9
ث ـ الموارد الرعوية	11
ج ـ الثروة الحيوانية	12
ح ـ الثروة السمكية	13
الفصل الثاني: محاور الأمن الغذائي العربي	16
2 ـ 1 **تمهيد:**	16
2 ـ 2 **محاور الأمن الغذائي العربي:**	16
2 ـ 2 ـ 1 **محور إتاحة الغذاء:**	16
2 ـ 2 ـ 1 ـ 1 مصادر إتاحة الغذاء	17
2 ـ 2 ـ 1 ـ 2 أهم المؤشرات الرئيسية لإتاحة الغذاء	34
2 ـ 2 ـ 2 **محور إمكانات الحصول على الغذاء**	41
أ ـ أسعار السلع الغذائية	41
ب ـ مستويات دخول الأفراد	43
ث ـ معدلات نمو السكان	45
2 ـ 2 ـ 3 **محور الاستفادة من الغذاء**	45
2 ـ 2 ـ 4 **محور استقرار الغذاء**	48
2 ـ 2 ـ 4 ـ 1 المخزون الإستراتيجي من بعض السلع الغذائية	49
2 ـ 2 ـ 4 ـ 2 بعض العوامل التي تؤثر سلباً على استدامة الغذاء	50
أ ـ التصحر والتعرية والبيئة الزراعية وأثرها على استدامة الإنتاج	50
ب ـ مؤشر التنمية المستدامة للإجهاد المائي	50
ت ـ تغير المناخ	52
ث ـ النمو المستدام في الاستثمار الزراعي	52
الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية والزراعية المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي	54
أولاً ـ سياسات محور كفاية الإمدادات الغذائية (Food availability)	54
ثانياً ـ سياسات محور القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility)	56
ثالثاً ـ سياسات محور نوعية وسلامة الأغذية (Food Safety)	57
رابعاً ـ سياسات محور استدامة الإمدادات الغذائية (Stability)	60

الموضوع	رقـم الصـفحـة
الفصل الرابع: جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي	62
أولاً ـ المشروعات القومية والقطرية والمشتركة	62
ثانياً ـ جهود المنظمة في مجال التدريب	66
ثالثاً ـ التعاون مع المنظمات والمؤسسات والمراكز العربية والإقليمية والدولية	66
رابعاً ـ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم	67
خامساً ـ عمل المنظمة كبيت للخبرة العربية في المجال الزراعي والسمكي:	67

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقـم الصـفحـة
1.1	عدد السكان الكلي والريفيين بالوطن العربي والعالم خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	3
2.1	إجمالي القوى العاملة الكلية والزراعية بالوطن العربي والعالم خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	3
3.1	المساحة الجغرافية والمزروعة ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة ومتوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2016 ـ 2018م)	5
4.1	النسبة المئوية للمساحة المزروعة من المساحة الجغرافية والصالحة للزراعة على مستوى الدول العربية وإجمالي المنطقة العربية والعالم عام 2018م	6
5.1	الموارد المائية في المنطقة العربية	7
6.1	مساحة الغابات في الدول العربية والعالم خلال الفترة 2016ـ2018 م	10
7.1	مساحة المراعي الطبيعية في المنطقة العربية والعالم للفترة (2016 ـ 2018م)	11
8.1	تطور أعداد الثروة الحيوانية وفقاً للنوع بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	12
9.1	الموارد السمكية بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2016 ـ 2018م)	14
1.2	الوزن النسبي لمكونات الغذاء في المنطقة العربية لعام 2018م	16
2.2	تطور إنتاج مجموعة الحبوب في المنطقة العربية (2015 ـ 2018م)	17
3.2	إنتاجية محاصيل الحبوب في المنطقة العربية موزعة على القطاع المروي والمطري خلال عامي 2017و2018م	18
4.2	إجمالي المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة المحاصيل السكرية والسكر الخام بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	22
5.2	إجمالي المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البذور الزيتية والزيوت النباتية بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	23
6.2	إجمالي المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقوليات والبطاطس والخضر بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	24
7.2	إجمالي المساحة والإنتاج لمجموعة الفاكهة والتمور بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	25
8.2	إنتاج إجمالي اللحوم (الحمراء ولحوم الدواجن) على مستوى الدول العربية خلال الفترة (2016 ـ 2018م	27
9.2	إنتاج المنطقة العربية من اللحوم والألبان والبيض والأسماك خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	28
10.2	إنتاج الأسماك في المنطقة العربية خلال الفترة (2016ـ 2018)	30

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
11.2	هيكل التجارة الخارجية لأهم السلع الزراعية والغذائية في المنطقة العربية خلال الفترة 2015 ـ 2018 م	31
12.2	قيمة الواردات العربية البينية من السلع الغذائية خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	32
13.2	قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في المنطقة العربية خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	32
14.2	المعونات الغذائية لبعض الدول العربية خلال الفترة (2015 ـ 2017م)	33
15.2	معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية (%)	34
16.2	كمية الفاقد والمهدر من السلع الغذائية الرئيسية بالمنطقة العربية عام 2018م	37
17.2	المتاح للاستهلاك من السلع النباتية الرئيسية بالمنطقة العربية خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	38
18.2	المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية والسمكية في المنطقة العربية خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	39
19.2	كمية وقيمة الفجوة (صافي الاستيراد) من السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية خلال عامي 2017 و2018م	40
20.2	الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك بالدول العربية خلال الفترة (2016 ـ 2018م)	42
21.2	الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	42
22.2	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية خلال الفترة (2015ـ 2018م) (بالأسعار الجارية)	43
23.2	الناتج المحلي الإجمالي و الزراعي ومتوسط نصيب الفرد بالمنطقة العربية والعالم (بالأسعار الجارية) خلال الفترة (2015 ـ 2018م)	44
24.2	الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات غير المتاحة للاستهلاك في المنطقة العربية(%)	45
25.2	الاحتياجات الاستهلاكية لسكان المنطقة العربية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون لعامي 2017 و2018م	47
26.2	الحالة الراهنة للتغذية في المنطقة العربية والعالم عام 2018م	47
27.2	حجم المخزون من الحبوب والسكر في العالم خلال الفترة 2016ـ2018م	49
28.2	حجم المخزون من الحبوب في بعض الدول العربية لمتوسط الفترة (2016 ـ 2018م)	49

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1.1	أعداد الثروة الحيوانية في بعض الدول العربية في عام 2018م	13
1.2	مساحة وإنتاج وإنتاجية الحبوب في الدول العربية المنتجة الرئيسية لعام 2018م	19
2.2	مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول القمح في الدول العربية المنتجة الرئيسية لعام 2018م	19
3.2	مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسية لعام 2018م	20
4.2	مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول الذرة الرفيعة والدخن في الدول العربية المنتجة الرئيسية لعام 2018م	21

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
5.2	إنتاج اللحوم الحمراء في بعض الدول العربية لعام 2018م	28
6.2	إنتاج لحوم الدواجن في بعض الدول العربية لعام 2018م	28
7.2	إنتاج الألبان في بعض الدول العربية لعام 2018م	29
8.2	مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في الفجوة الغذائية العربية لعام 2018م	40
9.2	توزيع قيمة الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد) في الدول العربية لعام 2018م	41

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	الموضوع	رقم الصفحة
1.1	نصيب الفرد السنوي من إجمالي كميات المياه المتجددة على مستوى الدول العربية لعام 2017م	8
2.1	استخدامات الأراضي والنسب المئوية للمساحات المروية من إجمالي المساحة المزروعة بالدول العربية عام 2018م	9
1.2	إنتاج الحبوب وتوزيع المساحة المزروعة وفقاً لنوع المحصول على مستوى الدول العربية لعام 2018م	17
2.2	إنتاج وإنتاجية محصول القمح على مستوى الدول العربية لعام 2018م	20
3.2	معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب على مستوى الدول العربية لعام 2018م	35
4.2	الإنتاج ومعدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء على مستوى الدول العربية لعام 2018م	35
5.2	الإنتاج ومعدلات الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن على مستوى الدول العربية لعام 2018م	36
6.2	الإنتاج ومعدلات الاكتفاء الذاتي من الأسماك على مستوى الدول العربية لعام 2018م	36
7.2	مؤشر التنمية المستدامة للإجهاد المائي (هدف 6.4.2) ونسبة استخدامات المياه في الزراعة من إجمالي الاستخدامات	51

الملخص:

فيما يلي ملخص لأهم ما جاء بالنسخة الثلاثين من تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2018م:

- تراجعت قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية (بدون السلع الغذائية المصنعة والبن والكاكاو والشاي والتوابل وعسل النحل) في المنطقة العربية من نحو (34.69) مليار دولار في عام 2017م إلى نحو (33.58) مليار دولار عام 2018م، أي تراجع بنسبة (3.20 %). وبالرغم من تراجع قيمة الفجوة بين عامي (2017و2018)، إلا أن هذا لايعني تحسناً في الإنتاج بدرجة كبيرة، وإنما يعزى هذا التراجع إلى الانخفاض في الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2018م.

- شكلت مجموعة الحبوب ما نسبته (056.2 %) من إجمالي قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، بينما تشكل مجموعة اللحوم ما نسبته (19.76 %)، والألبان ومنتجاتها (8.97 %)، والسكر المكرر (8.45 %)، وباقي السلع الغذائية (6.62%).

- وبحسب التقرير هنالك فائض ببعض السلع مثل الأسماك، التي ساهمت بنحو (46.63 %) من إجمالي الفائض، تليها الخضر والفاكهة بمساهمة نسبتها (30.29 %) و(23.08 %) على التوالي.

- تركزت الفجوة في ست دولٍ عربيةٍ بما نسبته نحو (77.31 %) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية لعام 2018م، و هي: السعودية (21.25 %)، ومصر (16.55 %) والإمارات (13.04 %)، والجزائر (13.25 %)، والعراق (8.88 %) والكويت (4.35 %).

- بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة العربية حوالي (233.24) مليون هكتار أي بنسبة (17.37 %) من إجمالي المساحة الجغرافية للمنطقة العربية عام 2018م، ويزرع منها فقط نحو (74.12) مليون هكتار، بنسبة (31.78 %) من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وبلغت نسبة مساهمة السودان من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة العربية نحو (31.51%)، تليها كل من الجزائر والصومال والسعودية بما نسبته (18.93 %) و(18.92 %) و(7.44 %) على الترتيب.

- ازدادت المساحة المزروعة بالمنطقة العربية من نحو (72.86) مليون هكتار عام 2017م إلى نحو (74.12) مليون هكتار عام 2018م. ساهم السودان بما نسبته (40.35 %) من إجمالي المساحة المزروعة في المنطقة العربية، تلته المغرب والجزائر وسوريا وتونس ومصر بنسب (12.39 %) و(11.63 %) و(7.73 %) و(6.20 %) و(5.35 %) على التوالي.

- بلغت مساحة المراعي والغابات في المنطقة العربية نحو (371.05) و(37.74) مليون هكتار عام 2018م على الترتيب، شكلت ما نسبته (27.63 %) و(2.81 %) من إجمالي المساحة الجغرافية للمنطقة العربية على التوالي.

- قدّر إنتاج الحبوب في المنطقة العربية في عام 2018م بنحو (51.88) مليون طن، تمثل نحو (1.75 %) من الإنتاج العالمي من الحبوب المقدر بنحو (2965.92) مليون طن عام 2018م. وشكلت مجموعة الحبوب ما نسبته (42.8 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك من سلع الغذاء الرئيسية لعام 2018م. وبلغ معدل الاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب نحو (37.8 %).

- بمقارنة الإنتاجية في مجموعة الحبوب فيما بين العامين الأخيرين، يتّضح أنها قد تزايدت في عام 2018م مقارنة بنظيرتها عام2017م في القطاع المروي- وهي محصلة لزيادة الإنتاجية في كل من الشعير والذرة الشامية، وانخفاض إنتاجية كل من القمح والأرز، أما بالنسبة لإنتاجية الحبوب في القطاع المطري فقد شهدت تحسناً عام 2018م مقارنةً بنظيرتها عام 2017م باستثناء الذرة الرفيعة والدخن. أما على المستوى القطري، فساهمت خمس دولٍ عربيةٍ (مصر والمغرب والجزائر والسودان والعراق) بنسبة (87.28 %) من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من الحبوب عام 2018م. ويلاحظ أن مصر وحدها ساهمت بنسبة (41.18 %) من إجمالي إنتاج الحبوب في المنطقة العربية، تليها المغرب بنسبة (19.41 %).

- قدّر إنتاج السكر في المنطقة العربية بنحو (6.14) مليون طن في العام 2018م، منها (3.73) مليون طن تم استخلاصها من نحو (22.62) مليون طن من قصب السكر، الذي تتركز زراعته في مصر والسودان،

ومن نحو (15.2) مليون طن من الشمندر السكري الذي تتركز زراعته في مصر والمغرب، بالإضافة إلى (2.41) مليون طن ناتجة من تكرير السكر الخام المستورد في الإمارات والبحرين. وتفوق إنتاجية قصب السكر في المنطقة العربية المقدرة بنحو (98.11) طن/ هكتار نظيرتها على المستوى العالمي البالغة حوالي (70.98) طن للهكتار بنحو (38.22 %) ، بينما تعادل إنتاجية الشمندر السكري في المنطقة العربية و المقدرة بنحو (51.25) طن/ هكتار ما نسبته (80.59 %) من نظيرتها العالمية والمقدرة بنحو (63.59) طن للهكتار عام 2018م. ويشكّل السكر ما نسبته (5.4 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك عام 2018م، وبلغ معدّل الاكتفاء الذاتي من السكر عام 2018م نحو (35.3 %).

- بلغ الإنتاج العربي من الخضر في عام 2018م نحو (54.54) مليون طن مقارنة بنحو (50.16) مليون طن عام 2017م. وتشكّل مجموعة الخضر ما نسبته (17.2 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك عام 2018م. وقد ساهمت (6) دول عربية مجتمعة بما نسبته (83.57 %) من إجمالي الإنتاج العربي من الخضر، إذ ساهمت مصر وحدها بنحو (32.78 %)، بينما ساهمت كل من الجزائر والمغرب والسودان وتونس والأردن بنسبة (25.01 %)، (8.46 %)، (7.58 %)، (5.38 %)، و(4.36 %) على الترتيب.

- حقّق إنتاج التمور في المنطقة العربية زيادة طفيفة عام 2018م مقارنةً بعام 2017م، حيث بلغ إجمالي الإنتاج نحو (6.1) مليون طن لعام 2018م بالمقارنة مع (5.9) مليون طن لعام 2017م. والجدير بالذكر أن المنطقة العربية تنتج ما نسبته (73.49 %) من الإنتاج العالمي البالغ نحو (8.3) مليون طن للعام 2018م.

- قدّر إنتاج اللحوم الحمراء في المنطقة العربية بنحو (4.98) مليون طن عام 2018م، والذي مثّل نسبة (5.73 %) من الإنتاج العالمي، المقدّر بنحو (86.89) مليون طن، ولا يتناسب هذا الإنتاج مع أعداد القطيع العربي من الثروة الحيوانية والذي قدر في عام 2018م بنحو (348.31) مليون رأس بنسبة (8.72 %) من إجمالي الثروة الحيوانية في العالم والبالغ نحو (3993.69) مليون رأس.

- قدّر إنتاج لحوم الدواجن في المنطقة العربية بنحو (5.13) مليون طن عام 2018م مقارنة بنحو (4.88) مليون طن عام 2017م. ويرجع ذلك لزيادة الاستثمار في مشروعات الدواجن في العديد من الدول العربية في الفترة الأخيرة، وخاصة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ عدد المشاريع العاملة في قطاع الدواجن في السعودية لعام 2018م نحو (931) مشروعاً منها (746) مشروعاً لدجاج اللحم و(185) مشروعاً للدجاج البيّاض. ويشكّل إنتاج المنطقة العربية من لحوم الدواجن ما نسبته (4.01 %) من إجمالي الإنتاج العالمي منها والبالغ نحو (128.0) مليون طن عام 2018م.

- قدّر إنتاج الألبان في المنطقة العربية بنحو (28.37) مليون طن عام 2018م مقارنة بنحو (28.12) مليون طن عام 2017م، ويساهم بنحو (3.38 %) من الإنتاج العالمي المقدر بنحو (838.17) مليون طن عام 2018م، تجدر الإشارة إلى ان إنتاجيّة الوحدة الحيوانية من الألبان في المنطقة العربية منخفضة مقارنة بمثيلتها عالمياً، مما يتطلب تحسين إدارة القطعان (التغذية - التوسع في عمليات التلقيح الإصطناعي...) لتحسين إنتاجية الوحدة الحيوانية في المنطقة العربية.

- قدر إنتاج الأسماك في المنطقة العربية في عام 2018م بنحو (5.89) مليون طن، وهو يشكل ما نسبته (3.31 %) من الإنتاج العالمي المقدر بنحو (178.11) مليون طن. ساهم الإنتاج العربي من الاستزراع السمكي بنحو (27.96 %) من إجمالي الإنتاج العربي للأسماك بينما على المستوى العالمي ساهم الاستزراع السمكى بنحو(54.32%) من إجمالي إنتاج الأسماك عالمياً ، وبلغ متوسط نصيب الفرد عربياً نحو (13.9) كيلو جرام/فرد/سنة مقابل (23.3) كيلو جرام/فرد/سنة عالمياً ، ويتركز الاستزراع السمكي في مصر بصفة رئيسية بنسبة (93.55 %) من إجمالي الإنتاج العربي من الاستزراع السمكي.

- انخفاض قيمة الصادرات الزراعية العربية من نحو (42.5) مليار دولار عام 2017م إلى نحو (32.8) مليار دولار عام 2018م. أما بالنسبة للصادرات الغذائية فقد بلغت قيمتها نحو (18.7) مليار دولار عام 2018م مقابل نحو (83.8) مليار دولار واردات غذائية لنفس العام. وشكلت الواردات الغذائية العربية نحو (12.4 %) من إجمالي قيمة الواردات العربية الكلية.

- الواردات من جملة السلع النباتية تركزت في الحبوب والدقيق بنسبة تراوحت بين 43 % و52 % خلال الفترة (2015 ـ 2018م)، مقابل نسبة متواضعة من صادراتها تراوحت بين 10 % و13 % لنفس الفترة، مما يشير إلى عجز واضح في الميزان السلعي للحبوب والدقيق. وعلى النقيض من ذلك فإن الميزان السلعي للخضر والفاكهة حقّق فائضاً نتيجة لزيادة الصادرات منها إلى ما يزيد على ضعفي الواردات منها. تراوحت نسبة الواردات من اللحوم الحمراء بين 37 % و41 % من جملة واردات السلع الحيوانية خلال الفترة (2015 ـ 2018)، مقابل نسبة ضئيلة من صادراتها لا تتجاوز (2 %) إلى (7 %) من جملة صادرات السلع الحيوانية خلال الفترة (2018ـ2015). وعلى العكس من ذلك، فإن صادرات الأسماك فاقت الواردات منها، وكذلك فاقت نسبة صادرات الألبان ومنتجاتها نسبة الواردات منها للفترة (2015 ـ 2016م) بينما انخفضت هذه النسبة عامي 2017م و 2018م.

- بلغت قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية البينية العربية عام 2018م نحو (10.54) مليار دولار بالمقارنة بنحو (16.57) مليار دولار عام 2017م، شكلت الألبان والفاكهة والزيوت النباتية والسكر والمنتجات الغذائية المصنعة مجتمعة ما نسبته (58.34 %) من إجمالي قيمة الواردات البينية العربية من السلع الغذائية.

- قدرت كمية الفاقد والمهدر من السلع الغذائية الرئيسية بالمنطقة العربية عام 2018م بنحو (99.85) مليون طن، والتي شكلت بدورها نحو (31.2 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك من كافة السلع الغذائية، بقيمة قدرت بحوالي (50.6) مليار دولار.

- قدّرت الاحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في المنطقة العربية في عام 2018م بنحو (436.71) مليار كيلو كالوري و(12.25) مليون طن بروتين و(12.56) مليون طن دهون، ووفّر إنتاج المنطقة العربية من مختلف السلع الغذائية الرئيسية نحو (61.50 %) من حجم الاحتياجات الكلية من السعرات الحرارية، ونحو (67.51 %) من حجم الاحتياجات الكلية من البروتين، ونحو (40.61 %) من حجم الاحتياجات الكلية من الدهون.

١

الموارد البشرية والطبيعية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي

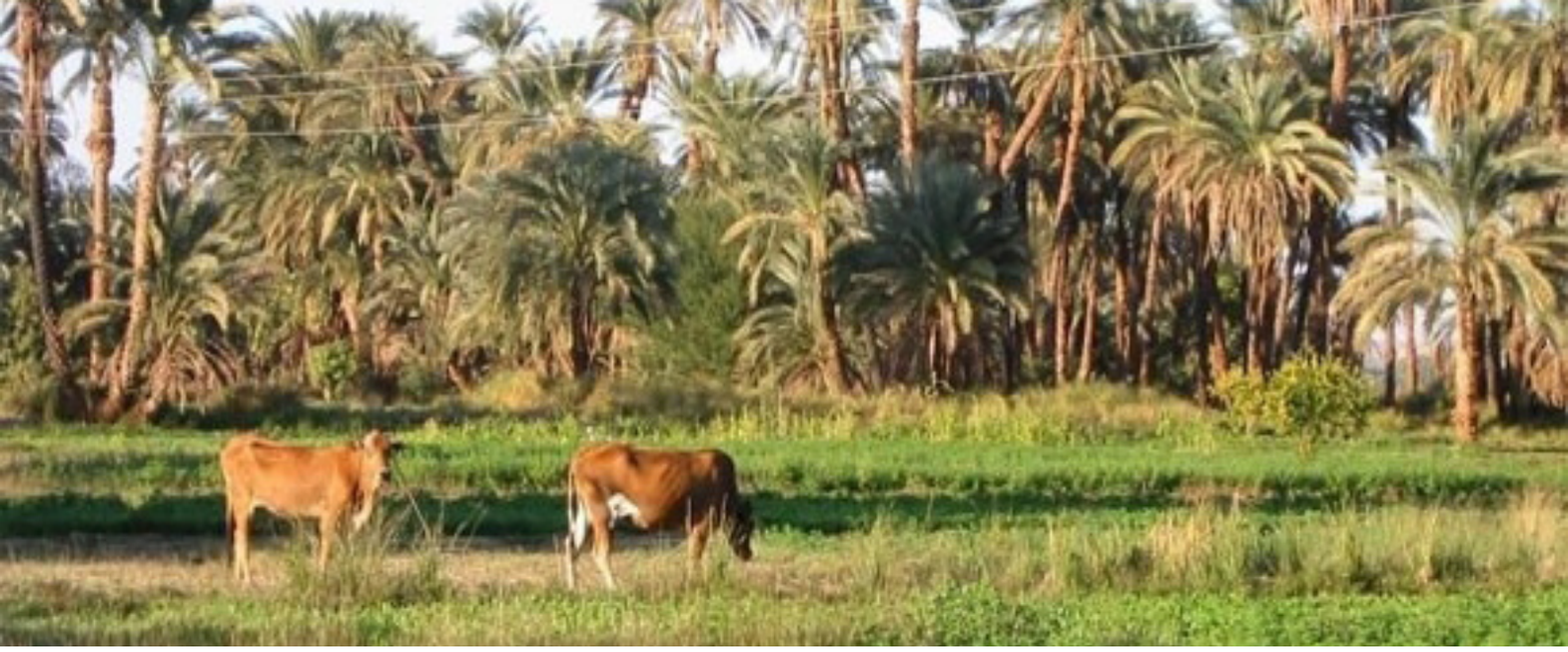

الفصل الأول
الموارد البشرية والطبيعية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي

1.1 تمهيد:

تعد قضية الأمن الغذائي بالنسبة لأي مجتمع قضية محورية وإستراتيجية وذلك؛ لأن الغذاء من أهم الاحتياجات الأساسية والضرورية لكل إنسان، ولا بد من تلبيتها بمقادير مناسبة ومستقرة وبشكل سهل وميسر، ولا يجوز تركها للظروف والمتغيرات. ومن هنا فقد احتلّت مسألة الغذاء والأمن الغذائي مساحة واسعة من الاهتمامات الدولية خاصة في الدول العربية، وكانت نواتج ذلك الاهتمام إنشاء المؤسسات الإقليمية ـ وفي مقدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ للمساهمة في ذلك النشاط الحيوي، تلا ذلك الاتفاقيات الدولية وكانت أخرها أهداف التنمية المستدامة 2030، إذ يتعلق الهدف الثاني من تلك الأهداف بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة، بالإضافة إلى التداخلات والعلاقات غير المباشرة وباقي مؤشرات التنمية المستدامة المرتبطة بالزراعة والأمن الغذائي.

وتعتبر قضية الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، حيث يواجه العالم العربي تحديات كبيرة لإدارة الموارد بطرق مستدامة وصولاً إلى غايات الأمن الغذائي. فبالإضافة إلى النزاعات المجتمعية في عددٍ من دول المنطقة وحالات الجفاف والتقلبات المناخية الحادة، هناك تحديات هيكلية تتعلق بارتفاع النمو السكاني، ومحدودية الموارد الطبيعية، وبالأخص المياه، وانخفاض الإنتاجية وارتفاع مستويات الهدر والتلوث بصورة عامة، ناهيك عن الانكشاف الشديد لارتفاع أسعار الأغذية وتقلباتها نظراً لأن معظم الدول العربية هي مستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها. لذلك كان من الضروري وضع إستراتيجيات وسياسات لمواجهة هذه المتغيرات للارتقاء بالإنتاج والإنتاجية من خلال استخدام أساليب التقانات الحديثة ـ للاستفادة القصوى من المياه ـ وأنماط استخدامات الأراضي وتجارة المواد الغذائية، إضافة إلى قضايا التسويق ومعاملات ما بعد الحصاد وأسعار الغذاء وسلامته.

ومن هذا المنطلق وبتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد وإصدار تقرير سنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي من أجل متابعة تطورات الأمن الغذائي في الدول العربية، لإطلاع أصحاب المعالي وزراء الزراعة، والمالية والاقتصاد العرب ومتخذي القرار والمختصين والمهتمين بأوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي على هذه التطورات. ويأتي هذا التقرير مجسداً لمفهوم الأمن الغذائي الشامل وهو إتاحة الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية لجميع الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة بالصحة والنشاط.

اشتمل التقرير على أربعة أجزاءٍ رئيسية تناولت الموارد البشرية والطبيعية والأمن الغذائي العربي ومحاوره، والسياسات العربية الداعمة لتحقيق الأمن الغذائي، وأخيراً استعرض أهم البرامج والأنشطة التي تقوم بتنفيذها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال تحسين أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

2.1 الموارد البشرية والطبيعية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي العربي بمفهومه الشامل بمدى ما يتوافر لدى المنطقة العربية من موارد طبيعية (خاصة الأرض والمياه والغابات والمراعي) وموارد بشرية ومالية وتكنولوجية. ويستعرض الجزء التالي الوضع الحالي لكل مورد من هذه الموارد، باعتبارها المحددات الرئيسية لتحقيق مستويات مقبولة من الأمن الغذائي العربي وخاصة فيما يتعلق بمحور توفير الغذاء (Avalability):

1.2.1 الموارد البشرية:

1. إجمالي السكان والسكان الريفيين:

يوضّح الجدول رقم (1.1) زيادة أعداد سكان المنطقة العربية إلى (422.7) مليون نسمة في عام 2018م مقارنة بنحو (412.8) مليون نسمة عام 2017م، بمعدل نمو سنوي قدّر بنحو (1.92 %) بالمنطقة العربية مقابل نحو (1.1 %) عالمياً، وذلك خلال الفترة (2015 ـ 2018م).

كما قدّر معدل نمو السكان الريفيين في المنطقة العربية خلال نفس الفترة بنحو (4.73 %)، مقارنة بحوالي (0.3 %) على مستوى العالم، نظراً لزيادة معدل النمو السكاني في المناطق الريفية، وهو ما يشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود التنموية في المنطقة العربية، والمتمثلة في مجالات زيادة الإنتاج الزراعي وإتاحة فرص التشغيل خفضاً للفقر وتحسين معدلات الأمن الغذائي.

جدول رقم (1.1) عدد السكان الكلي والريفيين بالوطن العربي والعالم خلال الفترة (2015ـ 2018م) (مليون نسمة)

البيان	إجمالي عدد السكان				معدل النمو *(%)	إجمالي عدد السكان الريفيين				معدل النمو *(%)
	2015	2016	2017	2018		2015	2016	2017	2018	
الوطن العربي	398.49	403.69	412.77	422.68	1.92	158.41	169.40	176.89	182.99	4.73
العالم	7383.0	7467.0	7530.4	7632.8	1.10	3425.7	3434.8	3433.8	3445.8	0.30

* تم حساب معدل النمو السنوي للفترة (2015 ـ 2018م) باستخدام المتوسط الهندسي.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ب. القوى العاملة الكلية والزراعية:

يشير الجدول رقم (2.1) إلى تناقص العمالة الكلية والزراعية على مستوى المنطقة العربية مقارنة بنظيرتها على مستوى العالم، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة في المنطقة العربية كنتيجة لزيادة أعداد السكان ومحدودية فرص العمالة المتاحة. يلاحظ أن التناقص في معدل النمو في العمالة الزراعية في المنطقة العربية أعلى بكثير من التناقص في معدل النمو في العمالة الكلية، بعكس الحال في الوضع العالمي والذي تناقص فيه معدل النمو في العمالة الزراعية مقابل الزيادة المحققة في العمالة الكلية، بالرغم من اعتماد معظم العمليات الزراعية في المنطقة العربية على العمالة البشرية، كما أنّ النشاط الزراعي هو الملاذ الأخير لمن لا يجد فرصة عمل، إلا أن هناك فرصاً واعدة مستقبلا لخلق المزيد من الطلب على العمالة، خاصة في مرحلة ما بعد الحصاد والتي هي بحاجة إلى دراسات مستفيضة استناداً لمنهج سلاسل القيمة للسلع الزراعية.

جدول رقم (2.1) إجمالي القوى العاملة الكلية والزراعية بالوطن العربي والعالم
خلال الفترة (2015 ـ 2018م) (مليون نسمة)

البيان	إجمالي القوى العاملة الكلية				معدل النمو *(%)	إجمالي القوى العاملة الزراعية				معدل النمو *(%)
	2015	2016	2017	2018		2015	2016	2017	2018	
الوطن العربي	125.4	124.0	124.2	123.8	(0.32)	31.9	28.9	28.8	28.6	(2.58)
العالم	3203.1	3240.6	3274.9	3297.2	0.73	872.0	866.4	866.1	865.5	(0.19)

* تم حساب معدل النمو السنوي للفترة (2015 ـ 2018م) باستخدام المتوسط الهندسي.
( ) القيمة بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

2.2.1 الموارد الطبيعية:

تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم جفافاً، فهي تقع في حزام المناطق الجافّة وشبه الجافّة مما ينعكس على قلة الأمطار وندرتها وتغير في معدلات الأمطار من عام إلى آخر، إضافة إلى ما سبق أن النمو السكاني المتسارع والذي يعد من أعلى معدلات النمو في العالم، الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على الموارد المائية والزراعية والطبيعية المتاحة في المنطقة وأثره السلبي على الإنتاج الزراعي وعلى توفر الغذاء والأمن الغذائي، وعلى تفاقم الأزمة المائية في المنطقة العربية.

وتشير الخصائص البيئية للمنطقة العربية إلى محدودية موارد المياه العذبة - إذ أنها تعد من مناطق الفقر المائي (أقل من 1000م^3 من المياه/ للفرد / السنة) - و التي تشكل قضية بيئية رئيسية في معظم الدول العربية نسبة لانخفاض الهطول المطري وتذبذبه، وارتفاع درجات الحرارة الذي يشكل ضغطاً متزايداً على النظم الايكولوجية، والذي ينتج عنه تزايد الرقعة المتصحرة وتسارع وتيرة تدهور الأراضي، وبالتالي تقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ويؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر وانخفاض التنوع الحيوي، الأمر الذي يهدد بفقد العديد من الأنواع النباتية والحيوانية المهمة في سلسلة الغذاء.

وأشارت الأبحاث العلمية في مجال التغيرات المناخية وخاصة في المنطقة العربية إلى أن المنطقة في مجملها ستتعرض إلى أشد التغيرات المناخية سواء من حيث انخفاض معدلات الأمطار أو من ناحية ارتفاع درجات الحرارة وازدياد واضح في تكرار دورات الجفاف والفيضانات، وهذه العوامل تؤثر سلباً على الإنتاجية الزراعية بالنسبة للزراعات البعلية وإلى حدٍ ما المروية منها.

أ- الموارد الأرضية:

يعد مورد الأرض من أهم محددات الأمن الغذائي، باعتباره المصدر الرئيسي للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وتتفاوت الأرض في طبيعتها من حيث قابليتها للاستخدام وفقاً للخصائص الفيزيائية والكيميائية، وتعبّر المساحة الجغرافية عن إجمالي الأراضي على مستوى الكرة الأرضية بصرف النظر عن أسلوب استخدامها، وتندرج تحتها مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تتناسب خصائصها مع مقومات الأنشطة الزراعية، إلا أن محدودية المياه اللازمة لزراعتها تقف عثرة أمام الاستفادة الكاملة منها، ومن ثمّ فإنّ ما يستغل منها فعلياً للزراعة يعبّر عن المساحة المزروعة.

تشير بيانات الجدول رقم (3.1) إلى أن المساحة الجغرافية للمنطقة العربية بلغت نحو (1343) مليون هكتار عام 2018م، تمثّل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة منها حوالي (233.24) مليون هكتار أي بنسبة (17.37 %)، والتي يزرع منها فقط نحو (74.12) مليون هكتار بنسبة (31.78 %) من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وبلغت نسبة مساهمة السودان من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة العربية نحو (31.51 %)، تليها كـــل من الجزائر والصومال والسعودية بما نسبته (18.93 %) و(18.92 %) و(7.44 %) على الترتيب.

وباستقراء بيانات الجدولين (3) و(4) يتضح أن المساحة المزروعة بالمنطقة العربية تزايدت من نحو (72.86) مليون هكتار عام 2017م إلى نحو (74.12) مليون هكتار عام 2018م، ساهم السودان فيها بما نسبته (40.35 %) من إجمالي المساحة المزروعة في المنطقة العربية، تليه المغرب والجزائر وسوريا وتونس ومصر بنسب (12.39 %) و(11.63 %) و(7.73 %) و(6.20 %) و(5.35 %) على التوالي.

وبدراسة توزيع المساحة المزروعة على مستوى دول المنطقة العربية يتّضح أن (98.11 %) من المساحة المزروعة على مستوى الدول العربية تركزت في إحدى عشرة دولةً وهي: السودان (40.35 %)، المغرب (12.39 %)، الجزائر (11.63)، سوريا (7.73 %)، تونس (6.20 %)، مصر (5.35 %)، السعـــودية (4.61 %)، العراق (4.15 %)، الصومال (2.02 %)، ليبيا (1.83 %) واليمن (1.83 %) من إجمالي 22 دولة عربية.

يوضح مؤشر متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة في الوطن العربي أنه يقدّر بحوالي ربع المستوى العالمي كنتيجة لزيادة معدل النمو السكاني على المستوى العربي مقارنة بنظيره العالمي.

جدول رقم (3.1) المساحة الجغرافية والمزروعة ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة ومتوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2016 ـ 2018م)

البيان		المنطقة العربية	العالم
المساحة الجغرافية		1342.72	14894
المساحة المزروعة (مليون هكتار)	2016	65.76	4869.62
	2017	72.86	4871.14
	2018*	74.12	4872.66
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	2016	232.22	6287.06
	2017	232.76	6278.51
	2018*	233.24	6270.53
متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	2016	0.16	0.65
	2017	0.18	0.65
	2018*	0.18	0.64

* بيانات أولية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

يوضّح الجدول رقم (4.1) أن مؤشر نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية على المستوى العربي قدرت بنحو (5.52 %)، بينما وصلت إلى نحو (32.6 %) على المستوى العالمي، نتيجة لوقوع المنطقة العربية في الإقليم الجاف وشبه الجاف، والذي يعاني من محدودية الموارد المائية اللازمة للتوسع في الرقعة الأرضية الموجهة للنشاط الزراعي، الأمر الذي يعكس ضرورة تبني سياسة التوسع في إنتاج محاصيل مقاومة للجفاف والحرارة، وزيادة الإنتاجية من وحدة المساحة لتتناسب ومعدّلات النمو السكاني بالمنطقة.

ووفقاً لهذا المؤشر يمكن تقسيم دول المنطقة العربية إلى ثلاث مجموعاتٍ:

1. دول تزيد فيها نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية على (25 %)، وهي: لبنان، فلسطين، تونس، سوريا وجزر القمر.
2. دول تتراوح فيها نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية بين 3و16 % وهي: الجزائر ومصر والبحرين والعراق والمغرب والسودان.

دول تقل فيها نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية عن (3 %)، وتتضمن باقي الدول العربية.

كما يبين الجدول رقم (4) أن مؤشر نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الصالحة للزراعة على مستوى المنطقة العربية قدرت بنحو (31.78 %) مقابل نحو (77.32 %) عالمياً نتيجة لعدم كفاية المياه اللازمة لزراعة المساحات الصالحة للزراعة غير المستغلة. ووفقاً لهذا المؤشر يمكن تقسيم المنطقة العربية إلى ثلاث مجموعاتٍ كما يلي:

دول تزيد نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الصالحة للزراعة على (60 %)، وهي: جيبوتي والمغرب والبحرين وعُمان وجزر القمر وليبيا وتونس والإمارات وسوريا والكويت.

دول تتراوح فيها نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الصالحة للزراعة بين 19.53و58 %، وهي: الجزائر والسعودية والعراق والأردن والسودان ولبنان وقطروفلسطين واليمن ومصر.

دول تقل فيها نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الصالحة للزراعة عن (9 %) وهي: موريتانيا والصومال.

جدول رقم (4.1) يوضح النسبة المئوية للمساحة المزروعة من المساحة الجغرافية والصالحة للزراعة على مستوى الدول العربية وإجمالي المنطقة العربية والعالم للعام 2018م (%)

الدولة	نسبة المساحة المزروعة	
	من المساحة الجغرافية للدولة	من المساحة الصالحة للزراعة في الدولة
الأردن	2.92	29.41
الإمارات	1.00	92.18
البحرين	4.79	73.00
تونس	28.08	92.01
الجزائر	3.62	19.53
جزر القمر	50.11	84.21
جيبوتي	0.06	68.33
السعودية	1.59	19.69
السودان	15.86	40.69
سوريا	30.96	94.24
الصومال	2.35	3.40
العراق	7.04	23.56
عمان	0.38	81.50
فلسطين	26.47	51.99
قطر	2.91	50.38
الكويت	0.86	95.80
لبنان	26.03	41.54
ليبيا	0.77	88.60
مصر	3.96	57.94
المغرب	12.92	70.94
موريتانيا	0.33	8.46
اليمن	2.57	57.63
الوطن العربي	**5.52**	**31.78**
العالم	**32.55**	**77.32**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

إطار رقم (1) أوضحت نتائج التقرير العربي الموحد الأول حول جهود الدول العربية في مجال تحييد تدهور الأراضي أن النسبة المتوسطة للأراضي المتدهورة في الدول العربية المشمولة بالتقرير (عددها (16) دولة) قدرت عام 2015 بنحو (7.3%). وهذه النسبة جدّ متدنية مقارنة مع نظيرتها على المستوى الدولي، حيث قدرت عالمياً بنحو (19,2 %) و(17 %) في إفريقـــــيا و(24 %) في آسيا، وهي أقرب إلى مستواها في وسط وشرق أوروبا (6.7 %). ولذلك فإنه لابد من إعادة النظر في هذه البيانات وطرق تقديرها، إذ تبدو بعيدة عن الواقع ولا تخدم مصلحة الدول العربية التي تسعى إلى الحصول على الدعم الدولي. كما أوضحت التقارير أن التوجه العام في المنطقة العربية خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة كان نحو الاستقرار، سواء من حيث تدهور الأراضي أو الإنتاجية أو المخزون العضوي للكربون في التربة. أما نسبة الأراضي التي حصل فيها التغير فالتوجه العام كان فيها إيجابياً نحو تحييد تدهور الأراضي مادامت الأراضي التي حصل فيها تحسن شكلت نسبة (68 %) مقارنة مع الأراضي التي تدهورت، والتي شكلت نسبتها (32 %).

ب- الموارد المائية:

تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة مما يشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق البرامج التنموية الزراعية وبالتالي تحسين حالة الأمن الغذائي العربي. فبالرغم من أن مساحة الوطن العربي تشكل حوالي (9 %) من مساحة العالم، إلا أن نصيب الوطن العربي من الموارد المائية العذبة لا يتجاوز (2 %) من نظيرتها على مستوى العالم.

يتسم العرض الحالي للموارد المائية في المنطقة العربية بالثبات النسبي، حيث قدرت الموارد المائية في الوطن العربي من كافة المصادر عام 2018م بحوالي (257.5) مليار متر مكعب في السنة، موزعة على ثلاثة مصادر تقليدية ومصدرين غير تقليديين، حيث تتكون المصادر التقليدية من مياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية، والتي تبلغ كميتها الإجمالية حوالي (245.6) مليار متر مكعب تمثل نحو (95.4 %) من إجمالي المصادر (جدول رقم (5.1)).

وفي ضوء البيانات المتاحة عن المياه السطحية والجوفية، فإنَ المياه السطحيَة قدرت بحوالي (209.2) مليار متر مكعب، بينما قدرت المياه الجوفية بنحو (36.4) مليار متر مكعب، بما يعادل حوالي (85 %)، (15 %) لكل منهما على الترتيب). تجدر الإشارة إلى أنه لم تتوافر بيانات دقيقة عن كمية الأمطار في الإحصاءات الواردة من الدول - رغم أهميتها في تغذية المخزون الجوفي والاعتماد عليها مباشرة في الزراعة - إلا أن بعض المراجع[1] أشارت إلى أن كمية الهطول المطري على الدول العربية قدرت بنحو 2238 مليار متر مكعب، مما يتطلب معه تبني برامج تنفيذية لحصاد المياه، وما تحتاجه من ممكنات تمويلية وفنية لتحسين مستويات الأمن الغذائي. أما المصادر غير التقليدية فتتركز في مياه التحلية ومياه التنقية (المياه المعالجة) وقدرت كمَيتها بنحو (11.9) مليار متر مكعب، بما يعادل حوالي (4.6 %) من إجمالي الموارد المائية المتاحة موزعة بنحو (0.38 %) و(0.9 %) لكل من المياه المعالجة ومياه التحلية على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في المنطقة العربية. ونظراً لوقوع المنطقة العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة، فإنها تمارس ضغوطاً على المياه الجوفية المتاحة، بما يعادل نحو (76.6 %) وهي أعلى بكثير من المعدلات الآمنة للسحب والمتفق عليها دولياً بأنها يجب ألا تزيد على (20 %) من المياه المتاحة. وبالطبع فإن هذا الاستخدام الجائر للمياه يؤدي إلى تدهور نوعية المياه وارتفاع تكلفة ضخها وعدم استدامة عطائها وبالتالي عدم استدامة المشاريع التي تعتمد عليها[2].

جدول رقم (5.1) الموارد المائية في المنطقة العربية عام 2018م(مليار متر مكعب).

البيان	المياه السطحية	المياه الجوفية	المياه غير التقليدية	إجمالي المياه المتاحة
	الكمية	الكمية	الكمية	الكمية
المنطقة العربية	209.2	36.42	11.903	257.541
%	81.24	14.14	4.62	100.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي، أعداد مختلفة.

وفيما يتعلق باستخدامات المياه، فإن نسبة استخدام المياه في الزراعة من إجمالي الاستخدامات في المنطقة العربية قدرت بنحو (83.8 %) مقارنة بنحو (71.6 %) على المستوى العالمي.

توضّح الخريطة رقم (1.1) أن متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة في عددٍ كبيرٍ من الدول العربية يقل عن (500) مترٍ مكعبٍ في السنة حيث تراوح ما بين (4.8) و(400.2) مترٍ مكعبٍ في الكويت والإمارات وقطر والسعودية واليمن والبحرين والأردن وليبيا وفلسطين والجزائر وسلطنة عُمان وجيبوتي وتونس، بينما تراوح ما بين (589.4) إلى (997.1) مترٍ مكعبٍ في السنة في كلٍ من مصر ولبنان والمغرب وسوريا والسودان والصومال. وارتفع هذا المتوسط على (1000) مترٍ مكعبٍ في كلٍ من جزر القمر والعراق وموريتانيا.

(1) دكتور صبري فارس الهيتي : «نحو تنمية مستدامة للموارد الطبيعية لتحقيق أمن غذائي عربي» - مؤسسة زايد الدولية للبيئة، 2016.
(2) خالد أبو زيد، محمد الرودي، سيداري، المجلس العربي للمياه (2014). التقرير الثاني للوضع المائي في المنطقة العربية – 2012، برنامج الموارد المائية – سيداري و المجلس العربي للمياه، ISBN: 978 977 90 38063 , ISSN: 2357 0318.

خريطة رقم (1.1) نصيب الفرد السنوي من إجمالي كميات المياه المتجددة على مستوى الدول العربية لعام 2017م
(متر مكعب/ سنة)

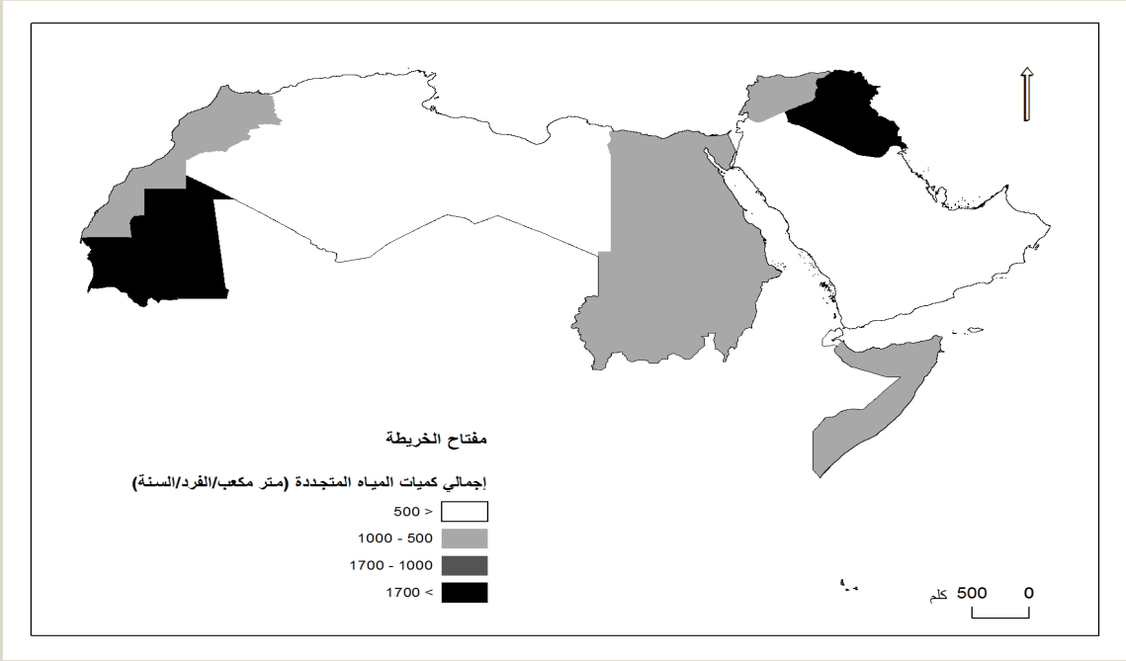

المصدر: حسبت وجمعت من قبل خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية من بيانات الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، 2017م.

وتوضح الخريطة رقم (2.1) استخدامات الأراضي والنسبة المئوية للمساحات المروية من إجمالي المساحة المزروعة على مستوى الدول العربية عام 2018م.

يواجه الوطن العربي عدداً من التحديات التي تقف حائلاً أمام التوسع في برامج التنمية الزراعية، حيث يأتي أكثر من (60 %) من الموارد المائية السطحية من دول المنبع خارج المنطقة العربية، مما يعرّضه لنقص الموارد المائية من حيث الكم، وتدهور المياه من حيث النوعية، لوقوعه في مناطق مصب الأنهار، و المنطقة العربية أيضاً تعاني من زيادة نسبة الملوحة وخاصة باستخدام التسميد الكيماوي وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من القواعد التي تبنّتها جمعية القانون الدولي المعروفة بمبادئ اتفاقية هلسنكي لعام 1966 والتي تنظم قواعد استغلال مياه الأنهار الدولية لغير الأغراض الملاحية، إلا أنه توجد خلافات بين دول المنبع ودول المصب حول حصص مياه الأنهار، علماً بأنه يوجد 214 حوضاً لأنهار في العالم يشترك فيها قطرين أو أكثر.

خريطة رقم (2.1) استخدامات الأراضي والنسب المئوية للمساحات المروية من إجمالي المساحة المزروعة بالدول العربية عام 2018م

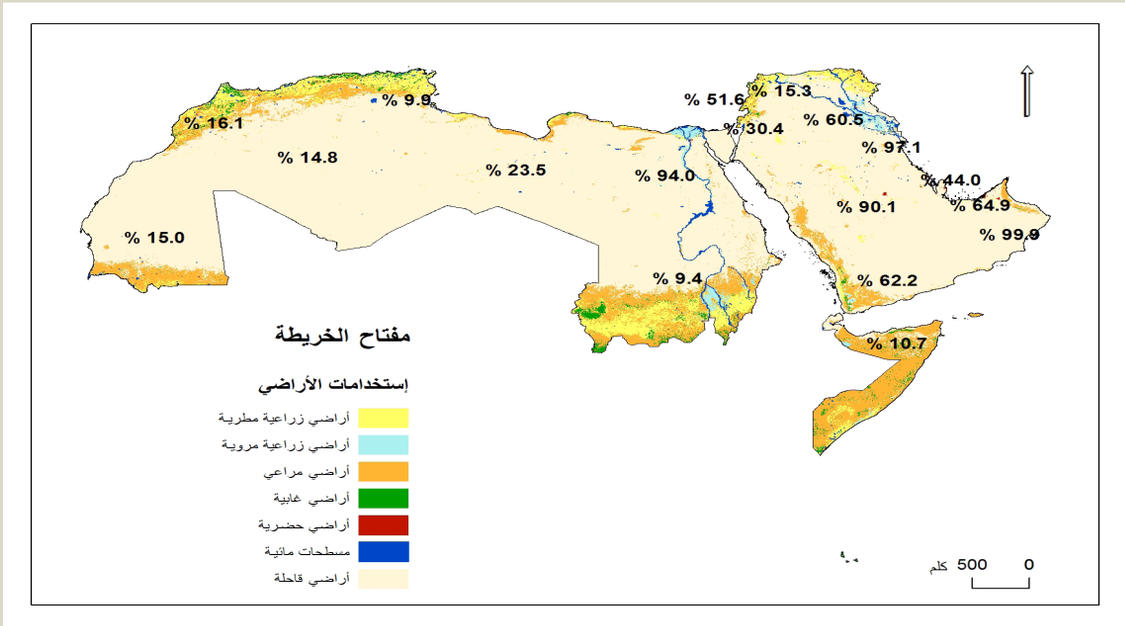

المصدر: حسبت وجمعت من قبل خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية من بيانات وكالة الفضاء الأوروبية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ث ـ الموارد الغابية:

تتصف المنطقة العربية بمحدودية مواردها الغابية، وبالرغم من ذلك تتمتع هذه الموارد الغابية بأهمية خاصة إذ تساهم في خفض حدة الفقر، وتوفير الأعلاف للثروة الحيوانية المستأنسة والبرية، حيث توفر الغابات ما يزيد على ثلث الاحتياجات العلفية في بعض الدول العربية مثل السودان والمغرب، بالإضافة إلى أنها تلعب دوراً هاماً في المحافظة على التربة من عوامل التعرية وحركة الكثبان الرملية ووقف زحف الصحراء والانجراف بواسطة مياه الأمطار والسيول، وزيادة نفاذ المياه إلى باطن الأرض وزيادة المخزون الجوفي من المياه، وحفظ التوازن البيئي. كما توفر الغابات منتجات غابية مختلفة تتمثل في الأخشاب والمنتجات غير الخشبية منها ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة لبعض الدول مثل الصمغ العربي في جمهورية السودان، والفلين وزيت الأرغان في المملكة المغربية وغيرها من الثمار وعسل النحل، وتوفير فرص العمل والمساهمة في تحسين البيئة الحضرية وتوفير خدمات بيئية تتمثل في المتنزهات العامة والمسطحات الخضراء.

بلغت مساحة الغابات في المنطقة العربية عام 2018م نحو (37.42) مليون هكتار، تعادل حوالي (2.79 %) فقط من مساحة المنطقة العربية، وحوالي (0.94 %) من مساحة الغابات في العالم المقدرة بنحو (3989.21) مليون هكتار.

يتركز حوالي (50.88 %) من مساحة غابات المنطقة العربية في السودان، بينما تتوزع ما نسبته (41.73 %) على خمس دول عربية هي: الصومال والمغرب والجزائر والسعودية وتونس. ويوضح الجدول رقم (6.1) أن معدل التغير في مساحات الغابات في الدول العربية للعام 2018م مقارنة بالعام 2016م بلغ نحو (0.30 %) لإجمالي الغابات بالمنطقة العربية، مما يعكس استقرار مساحة الغابات في غالبية الدول العربية، باستثناء بعض الدول التي شهدت تناقصاً خلال هذه الفترة مثل الصومال والمغرب وجزر القمر وموريتانيا، بمعدلات تراوحت ما بين (0.10 %) للصومال و(3.17 %) لموريتانيا، مما يعد مؤشراً على تدهور الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية والبيئية التي يواجهها العالم.

أوضحت العديد من الدراسات السابقة والتي أعدّتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية الضغوط المتزايدة الواقعة على الغابات في الوطن العربي المتمثلة في العوامل الطبيعية من موجات جفاف وتصحر، بالإضافة إلى الاستخدامات والممارسات غير الرشيدة، والتي أدت إلى تدهور القدرة البيئية للغابات، حيث أدى الإفراط في قطع الأخشاب في منطقة المغرب العربي والسودان (الذي كان يملك أكبر رصيد من الغابات) إلى مناطق تسودها حشائش الاستبس ونباتات صحراوية، كما اختفت (43 %) من مساحة السنط من حوض

نهر السنغال في موريتانيا، ومن ناحية أخرى تدهورت نوعية النباتات بإحلال نباتات أقل قيمة غذائية أو غير مستساغة بالنسبة للحيوانات محل أنواع جيدة مستساغة كانت قائمة من قبل[3]. ففي غرب السودان، حلّ نبات حراب الهوسا غير المستساغ في دارفور محل نبات الحسكنيت المستحب، مما أفقد المراعي الكثير من قيمتها رغم غناها الظاهري بالنباتات، وفي شرق السودان اختفى نبات السيحا وحل محله أنواع غير مستساغة مثل النال والعدار، والذي يعتبر عديم القيمة بالنسبة للإبل، مما يدعو إلى ضرورة دعم جهود الدول العربية في تطبيق نظم الإدارة المستدامة للغابات والمراعي وغرس الأشجار في المناطق الجبلية، وإدماج المراعي والغابات والأشجار في برامج التنمية الريفية وإستراتيجية تخفيف حدّة الفقر.

جدول رقم (6.1) مساحة الغابات في الدول العربية والعالم خلال الفترة 2016-2018م

الدولة	مساحة الغابات (ألف هكتار)			نسبة التغير بين عامي 2016 و2018م (%)
	2016	2017	2018	
الأردن	97.50	97.50	97.50	0.00
الإمارات	1.87	1.88	1.89	1.34
البحرين	0.62	0.62	0.62	0.00
تونس	742.08	759.36	761.96	2.68
الجزائر	1963.60	1971.20	1978.80	0.77
جزر القمر	36.60	36.20	35.80	(2.19)
جيبوتي	5.60	5.60	5.60	0.00
السعودية	977.00	980.00	983.00	0.61
السودان	19035.53	19035.53	19035.53	0.00
سوريا	491.00	586.11	586.30	19.41
الصومال	6286.2	6360	6280.20	(0.10)
العراق	825.00	830.00	830.00	0.61
عمان	2.00	2.00	2.00	0.00
فلسطين	9.17	9.17	9.17	0.00
قطر	0.40	0.40	0.40	0.00
الكويت	6.25	6.25	6.25	0.00
لبنان	137.38	137.46	137.54	0.12
ليبيا	217.00	217.00	217.00	0.00
مصر	73.60	74.20	74.80	1.63
المغرب	5624.00	5616.00	5608.00	(0.28)
موريتانيا	221.00	217.50	214.00	(3.17)
اليمن	549.00	549.00	549.00	0.00
المنطقة العربية	37302.40	37492.98	37415.37	0.30
العالم	3995824.59	3992516.72	3989208.85	(0.17)

( ) القيمة بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

(3) دكتور صبري فارس الهيتي : مرجع سبق ذكره.

ج ـ الموارد الرعوية:

تساهم المراعي بنسبة مقدرة في الموازنة العلفية للثروة الحيوانية، بما لا يقل عن (25 %) في بعض البيئات الرعوية العربية، كما أنها تشكل مصدر رزق لأعداد كبيرة من الرعاة والمربين الذين يعتمدون عليها كلياً أو جزئياً في تغذية ماشيتهم. وتعتبر المراعي مصدراً قليل التكلفة لتغذية الحيوانات خاصة خلال الفترة الأولى من نموها وتكوينها الجسدي، باعتبار أن هذه المرحلة هي الأعلى تكلفة في قطيع الأبقار، خاصة تلك التي ستوجه للتسمين، والتي ستصبح المصدر الرئيسي للحوم وتوفير البروتين الحيواني وبالتالي تحسين مستوى الأمن الغذائي.

تستغل أراضي المراعي الوفيرة في رعي الأبقار لكونها أكثر إنتاجية من الأنواع الأخرى، وعندما تضعف القدرة الإنتاجية للمراعي تستبدل الأبقار بالأغنام، ومع الزيادة في تدهور المراعي، تستبدل الأغنام بالماعز كونها الأقدر على الاستفادة من مخلفات البيئة وبإمكانها تسلق الأشجار للتغذية على أوراقها أو أعضائها الطرية، وعليه فإن وجود الماعز كحيوان أساسي في الأقاليم الجافة وشبه الجافة يعني أن الأرض في مراحلها النهائية من التدهور والتصحر.

تشير بيانات الجدول (7.1) إلى أن المراعي الطبيعية تغطي مساحات قدرت بحوالي (382.19) مليون هكتار عام 2018م، تمثل نحو (28.46 %) من المساحة الجغرافية للمنطقة العربية، وشكلت ما نسبته (11.64 %) من إجمالي مساحة المراعي بالعالم. وتتركز مساحات المراعي في خمس دول عربية (السعودية والسودان والصومال والجزائر والمغرب) شكلت حوالي (83.13 %) من المراعي الكلية العربية، حيث تستحوذ السعودية فقط ما نسبته (44.48 %) من المساحة الكلية للمراعي بالمنطقة العربية.

جدول رقم (7.1) مساحة المراعي الطبيعية في المنطقة العربية والعالم للفترة (2016 ـ 2018م) (ألف هكتار)

الدولة	2016	2017	2018
الأردن	8000.00	8000.00	8000.00
الإمارات	17.78	17.77	17.76
تونس	4767.56	4260.18	4767.56
الجزائر	32910.65	32798.67	32686.70
جزر القمر	22.2	22.2	22.20
جيبوتي	200.00	200.00	200.00
السعودية	170000.00	170000.00	170000.00
السودان	48194.76	48194.76	48194.76
سوريا	8185.53	8185.58	8185.30
الصومال	42000.00	42000.00	42000.00
العراق	3384.50	3384.50	3384.50
عمان	1350.00	1350.00	1350.00
فلسطين	200.00	200.00	200.00
قطر	50.00	50.00	50.00
الكويت	136.22	136.22	136.22
لبنان	94.00	94.00	94.00
ليبيا	13250.00	13250.00	13250.00
مصر	4000.00	4000.00	4000.00
المغرب	24850	24850	24850.00
موريتانيا	13800.00	13800.00	13800.00
اليمن	7000.00	7000.00	7000.00
المنطقة العربية	382413.19	381793.88	382188.99
العالم	**3276863.62**	**3279541.20**	**3282218.78**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ح ـ الثروة الحيوانية:

قدرت أعداد القطيع العربي من الثروة الحيوانية في عام 2018م بنحو (348.31) مليون رأس ـ بنسبة (8.72 %) من إجمالي الثروة الحيوانية في العالم والبالغة نحو (3993.69) مليون رأس ـ منها نحو (54.52) مليون رأس من الأبقار، و نحو (3.66) مليون رأس من الجاموس، و نحو (182.45) مليون رأس من الأغنام، و نحو (91.07) مليون رأس من الماعز، و نحو (16.62) مليون رأس من الإبل، بما يعـادل حـوالي (15.65 %)، (1.05 %)، (52.38 %)، (26.15)، (4.77 %) على الترتيب من إجمالي الثروة الحيوانية في المنطقة العربية، جدول رقم (8.1).

وتعزى زيادة أعداد قطيع الأغنام والماعز (والتي شكلت نحو (78.53 %) من إجمالي القطيع)، إلى اعتماد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية على النظام الرعوي التقليدي ذي الإنتاجية المتدنية من اللحوم والألبان، والذي تنخفض فيه الكفاءة التسويقية للحيوانات الحية ومنتجاتها، ويزداد فيه الضغط على المراعي الطبيعية بسبب قلة السحوبات السنوية المترتبة على الموروثات التقليدية للقبائل العربية والخاصة بالمنزلة الاجتماعية لرؤساء الأسر الريفية حسب أعداد الحيوانات التي يحوزونها، بالإضافة إلى ضعف البنيات التحتية اللازمة لتجارة الحيوانات الحية ومنتجاتها من محاجر ومسالخ وأساطيل النقل، مما يجعل المنطقة العربية تستورد العديد من المنتجات الحيوانية، لسد الفجوة الغذائية من المصادر الحيوانية. إلا أنه في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام من جانب بعض الدول العربية بقطاع الثروة الحيوانية، حيث تبنّت العديد من الدول العربية برامج للتحسين الوراثي للثروة الحيوانية وانتشرت تقنية التلقيح الاصطناعي، كما تم زيادة الاستثمارات في المشاريع الاستثمارية الضخمة في مجال تربية ورعاية الثروة الحيوانية وتأسيس وإنشاء مشاريع موازية لها لإنتاج الأعلاف الخضراء والمركزة، وذلك لسد الحاجة الكبيرة والمتنامية منها، بالإضافة إلى تطوير البحوث في مجال إدارة ورعاية وصحة الثروة الحيوانية.

إطار رقم (2) قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ المرحلة الأولى والثانية من البرنامج القومي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وإعداد دراسة جدوى لإنشاء المجمع الرائد لحيوانات الغذاء والزراعة لأغراض الصادر بولاية نهر النيل بجمهورية السودان عام 2018م. وأوصت الدراسة باعتماد عدد (6) مشروعاتٍ جميعها ذات جدوى اقتصادية ومالية وهي :

- مشروع مسلخ لأغراض صادر لحوم الضأن و العجول و الماعز.
- مشروع مصنع لمنتجات اللحوم مختص في إنتاج البيرقر والسجق والمارتاديلا والفرانكفورتر وقطعيات اللحوم المختلفة.
- مشروع إنتاج و تصدير الأعلاف .
- مشروع تربية الماعز للصادر وللمسلخ .
- مشروع مزرعة ومصنع للألبان.
- مشروع لدباغة الجلود.

جدول رقم (8.1) تطور أعداد الثروة الحيوانية وفقاً للنوع بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2015 ـ 2018م)
(مليون رأس)

السنوات	المنطقة العربية						العالم					
	أبقار	جاموس	أغنام	ماعز	جمال	الإجمالي	أبقار	جاموس	أغنام	ماعز	جمال	الإجمالي
2015	54.22	3.90	179.22	91.80	16.22	345.37	1489.0	196.4	1176.9	1000.5	33.1	3895.9
2016	54.91	3.65	182.16	92.35	16.42	349.49	1468.1	199.4	1188.5	1025.6	33.8	3915.5
2017	54.89	3.82	181.82	91.48	16.49	348.50	1491.7	201.0	1202.4	1034.4	34.8	3964.3
2018	54.52	3.66	182.45	91.07	16.62	348.31	1485.7	203.5	1214.8	1054.1	35.6	3993.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

شكلت أعداد الثروة الحيوانية في السودان ما نسبته (31.41 %) من جملة أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية في العام 2018م، في حين ساهم كل من الصومال والجزائر والمغرب وموريتانيا واليمن ومصر بنسب (10.99 %) و(10.24 %) و(8.29 %) و(6.35 %) و(5.63 %) و(5.12 %) على الترتيب، كما هو موضح في الشكل رقم (1.1).

بالرغم من توفر أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية في بعض الدول العربية إلا أن هنالك ضعفاً في الإنتاجية والتسويق ممّا يوضح أن هناك فرصاً وإمكانياتٍ لتطوير المنتجات الحيوانية بتطوير المراعي وتوفير التمويل اللازم لإقامة المجتمعات الرعوية والشركات والجمعيات التسويقية والمناطق الحرة لتجارة الحيوانات الحيّة واللحوم الحمراء والخدمات والأدوية البيطرية واللقاحات والأعلاف. وهناك جهود مقدرة في بعض الدول لتطوير قطاع الثروة الحيوانية، كما في مصر، حيث تقوم حالياً بتنفيذ مشروع المليون رأس ماشية، الذي ينطلق تحت مظلة مشروع المليون ونصف المليون فدان، ويهدف إلى زيادة الإنتاج المصري من اللحوم والألبان ومنتجاتها، والحد من الاستيراد.

شكل رقم (1.1) أعداد الثروة الحيوانية في بعض الدول العربية في عام 2018م (مليون رأس)

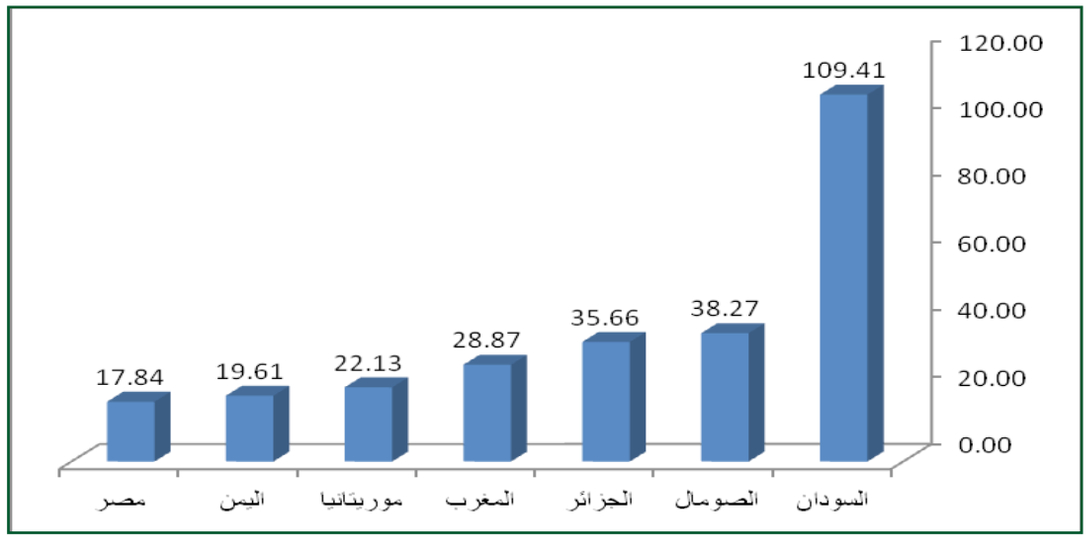

خ- الثروة السمكية:

يشير الجدول رقم (9.1) إلى أن كمية الأسماك في المنطقة العربية قدرت بنحو (5.89) مليون طن شكلت ما نسبته (3.31 %) من الإنتاج العالمي من الأسماك عام 2018م.

تعتبر الموارد السمكية من الموارد العربية الهامة التي يمكن الاعتماد عليها لسد الفجوة الغذائية خاصة في مجال البروتينات الحيوانية. وتعتبر موارد الثروة السمكية العربية من الموارد القليلة التي يحقق الإنتاج منها فائضاً تجارياً موجباً، حيث يتمتع الوطن العربي بموارد سمكية هائلة سواء كان ذلك من المصادر البحرية، أو مصادر المياه العذبة السطحية. فبالنسبة للمصادر البحرية للموارد السمكية، فإن أطوال السواحل البحرية العربية قدرت في مجموعها بنحو (27.1) ألف كيلومتر، وبلغت مساحة الرصيف القاري الغني بالأسماك نحو (550) ألف كيلومتر مربع. أما بالنسبة للمياه العذبة السطحية من المسطحات المائية من البحيرات والأنهار والمستنقعات والمجاري المائية الداخلية، فإن مساحتها تقدر بنحو (3) ملايين هكتار، كما تقدر أطوال الأنهار التي تمر في الأراضي العربية بحوالي (16.6) ألف كيلومتر. ومساحة السدود والخزانات بحوالي (2.4) مليون هكتار تقع معظمها في مصر والسودان والعراق. وتشير تلك الموارد إلى إمكانية مضاعفة الإنتاج السمكي وإحداث المزيد من الفوائض للتصدير. وقد بدأت الدول العربية خلال الفترة الأخيرة بالاهتمام بتنمية قطاعات الثروة السمكية فيما يخص تطوير سبل ومصادر صيد الأسماك وتطوير الاستزراع السمكي.

جدول رقم (9.1) الموارد السمكية بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2016 ـ 2018م) (مليون طن)

البيان	2016			2017			2018		
	مصايد	مزارع	جملة	مصايد	مزارع	جملة	مصايد	مزارع	جملة
المنطقة العربية	3.68	1.45	5.13	3.75	1.55	5.30	4.24	1.65	5.89
العالم	90.9	80.0	170.9	80.0	95.2	175.2	81.4	96.7	178.1
(%)	4.0	1.8	3.0	4.7	1.6	3.0	5.0	1.7	3.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ويعاني قطاع الثروة السمكية في المنطقة العربية من العديد من الصعوبات والتحديات التي تعوق الجهود المبذولة ـ على المستويين الوطني والإقليمي ـ لتطوير هذا القطاع ويتمثل أهمها في سيادة الصيد التقليدي والحرفي حيث يمثل نحو (80 %) من نشاط الصيد، والاستغلال الزائد لبعض المصايد العربية، حيث تستغل مياه مناطق بحر العرب والخليج العربي والمحيط الأطلسي بنسبة لا تتجاوز (30 %) من المخزون المتاح، واستغلال مفرط للموارد البحرية في البحر الأبيض المتوسط يفوق (120 %).

2

محاور الأمن الغذائي العربي

الفصل الثاني: محاور الأمن الغذائي العربي

1.2 تمهيد:

يستعرض هذا الجزء من التقرير المحاور الأربعة الرئيسية لمفهوم الأمن الغذائي والمتمثلة في محور الإتاحة، محور الحصول على الغذاء، محور الاستفادة من الغذاء ومحور استقرار واستدامة الأمن الغذائي .

نجد أن النظام الغذائي المتوازن لصحة الإنسان يحتوي على معظم العناصر الغذائية التي يحتاجها الجسم، والتي تتكون من العديد من المصادر الغذائية، والتي تشمل البروتين والكربوهيدرات والدهون والفيتامينات والأملاح المعدنية، وتختلف مصادر توفير هذه المكونات من مجتمع لآخر، ومن فرد لآخر داخل القطر الواحد.

تم تقدير الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي، بقسمة الكميات المتاحة للاستهلاك من كل مكون إلى إجمالي الكميات المتاحة للاستهلاك. يوضح الجدول (1.2) الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي لتحديد الكميات المطلوبة من كل مكون من هذه المكونات.

جدول (1.2): الوزن النسبي لمكونات الغذاء في المنطقة العربية لعام 2018م

مجموعات الغذاء الرئيسية	نسبته من إجمالي المتاح للاستهلاك (%)
الحبوب	42.8
النشويات (البطاطس)	4.5
البقوليات	0.9
الخضروات	17.2
الفاكهة	10.8
السكر	5.4
الزيوت النباتية	2.1
جملة اللحوم (حمراء وبيضاء)	4.2
الأسماك	1.7
البيض	0.9
الألبان	9.4

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

2 ـ 2 محاور الأمن الغذائي العربي:

2 ـ 2 ـ 1 محور إتاحة الغذاء:

يركز محور إتاحة الغذاء على جانب العرض، ويقاس بقدرة المجتمع (الدولة) على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانه سواء من إنتاجه المحلي أو من الأسواق الخارجية، ويستعرض الجزء التالي صادر إتاحة الغذاء، والذي يتضمن الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية النباتية والحيوانية و التجارة الخارجية والمنح والمساعدات الغذائية، بالإضافة إلى مؤشرات إتاحة الغذاء.

2 ـ 2 ـ 1 ـ 1 مصادر إتاحة الغذاء:

أولاً: إتاحة الغذاء من السلع الغذائية الرئيسية النباتية والحيوانية :

أ ـ إجمالي إنتاج مجموعة الحبوب الرئيسية :

تراجع إجمالي إنتاج الحبوب في المنطقة العربية بين عامي 2017 و2018م بنحو (5.84 %)، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض المساحات المزروعة بنسبة (12.43 %)، في كل من محاصيل الذرة الرفيعة والدخن والأرز والذرة الشامية بنسب (34.15 %)، (15.89 %)، (0.94 %) على التوالي. ويعزى انخفاض إنتاج الذرة الرفيعة والدخن إلى إنخفاض معدلات سقوط الأمطار وقلة التمويل اللازم للزراعة في جمهورية السودان ، وقد تناقص الإنتاج فيها بنحو (18.28 %) عن عام 2017م.

ومن جهة أخرى، ارتفع إنتاج القمح والشعير وبعض الحبوب الأخرى ـ الشوفان والتريتكال ـ على المستوى العربي بنسبة (2.17 %)، (4.81 %)، و(26.45 %)، ويعدّ هذا مؤشراً جيداً لتوفير الغذاء من الإنتاج المحلي والمساهمة في تحسين حالة انعدام الأمن الغذائي، وبخاصة أن محصول القمح يمثل النسبة الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية.

يعكس الجدول رقم (2.2) والخريطة رقم (1.2) إنتاج الحبوب وتوزيع المساحة المزروعة لمحاصيل الحبوب المختلفة على مستوى الدول العربية للفترة 2015ـ 2018م.

جدول (2.2) : تطور إنتاج مجموعة الحبوب في المنطقة العربية (2015 ـ 2018م) (مليون طن)

السلع	2015	2016	2017	2018*
مجموعة الحبوب	**58.39**	**49.64**	**55.09**	**51.88**
القمح	28.36	22.13	25.74	26.30
الشعير	7.08	3.61	6.15	6.45
الذرة الشامية	8.55	8.70	7.83	7.76
الأرز	5.35	5.83	5.60	4.71
الذرة الرفيعة والدخن	8.80	9.01	9.40	6.19
حبوب أخرى	0.25	0.36	0.37	0.47

*بيانات أولية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

خريطة رقم (1.2) جاتنإ بوبحلا عيزوتو ةحاسملا ةعورزملا اقفوً عونلو لوصحملا ىلع ىوتسم لودلا ةيبرعلا ماعلا م2018

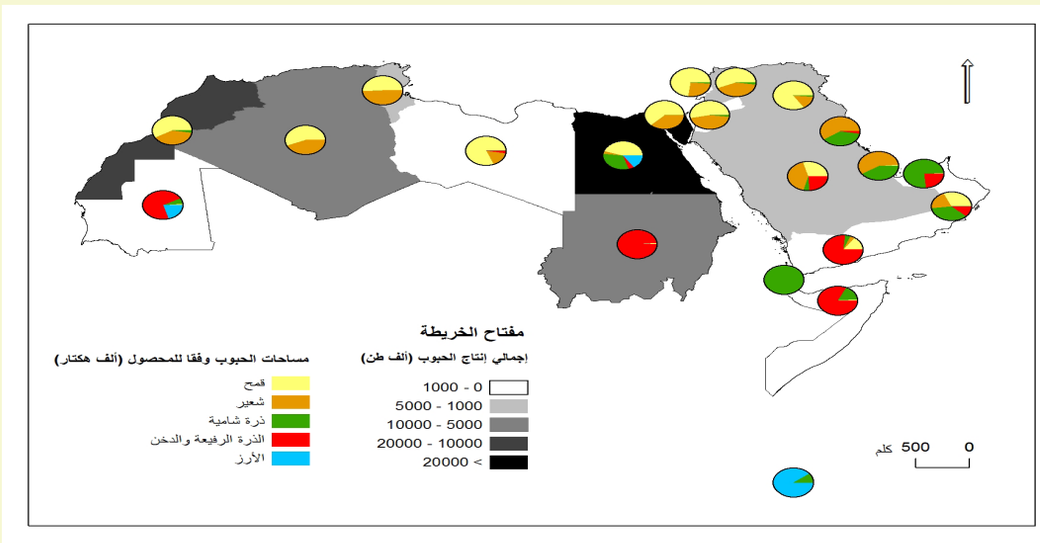

المصدر: حسبت وجمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

بمقارنة إنتاجية الحبوب في المنطقة العربية في عام 2018م بالإنتاجية العالمية يتضح أنها منخفضة كثيراً، إذ قدرت بنحو (1.70) طن/ هكتار، بينما تصل الإنتاجية العالمية إلى نحو (4.07) طن/هكتار (جدول 4 بالملحق). وبمقارنة الإنتاجية في مجموعة الحبوب فيما بين العامين الأخيرين، يتضح أنها قد تزايدت في عام 2018م مقارنة بنظيرتها عام2017م في القطاع المروي (وهي محصلة لزيادة الإنتاجية في كل من الشعير والذرة الشامية، وانخفاض إنتاجية كل من القمح والأرز). أما بالنسبة لإنتاجية الحبوب في القطاع المطري فقد شهدت تحسناً عام 2018م مقارنة بنظيرتها عام 2017م باستثناء الذرة الرفيعة والدخن.

تتفاوت الإنتاجية بين الدول العربية، وداخل الدول نفسها وفقاً لأسلوب الري المستخدم (مروي – مطري) على النحو الموضح بالجدول رقم (3.2). كنتيجة لقلة استخدام التقانات الحديثة والمتطورة، واعتماد زراعة نسبة كبيرة من الحبوب في القطاع المطري منخفض الإنتاجية، بالإضافة إلى اعتماد المزارع العربي على أصناف تقاوي متدنية الإنتاجية، وعدم كفاية الكميات المنتجة من الأصناف عالية الإنتاجية والمقاومة لظروف الشح المائي والأمراض، والتي تغطي بالكاد ربع المساحة المزروعة كما في حالة مصر على سبيل المثال. ومن جهة أخرى، فإن هناك فجوة كبيرة بين الإنتاجية الحقيقة في الحقول الإرشادية والتجارب البحثية وبين الإنتاجية على مستوى المزارعين، وهو ما يؤدي في مجمله إلى انخفاض الإنتاجية من الحبوب في المنطقة العربية مقارنة بالعالم، الأمر الذي يستوجب تبني تنفيذ إستيراتيجية عربية للنهوض بمحاصيل الحبوب واستعمال الحزم التقنية الملائمة لتطوير الانتاجيّة، باعتبارها المصدر الرئيسي لإمداد السكان بالسعرات الحرارية اللازمة لمزاولة أنشطتهم.

جدول (3.2): إنتاجية محاصيل الحبوب في المنطقة العربية موزعة على القطاع المروي والمطري خلال عامي 2017و2018م (طن/هكتار)

المحصول	2017		2018	
	مروي	مطري	مروي	مطري
جملة الحبوب	3.4	1.2	3.6	1.3
القمح	3.0	1.7	2.9	2.0
الشعير	2.8	1.3	2.7	1.4
الذرة الشامية	4.5	0.0	4.7	0.0
الذرة الرفيعة والدخن	2.5	0.6	2.5	0.4
الأرز	1.6	0.0	1.4	0.0
حبوب أخرى	3.4	1.7	3.4	1.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

أما على المستوى القطري، فساهمت خمس دولٍ عربيةٍ (مصر، المغرب، الجزائر، السودان، العراق) بنسبة (87.28 %) من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من الحبوب عام 2018م، ويلاحظ أن مصر وحدها ساهمت بنسبة (41.18 %) من إجمالي إنتاج الحبوب في المنطقة العربية، تليها المغرب بنسبة (19.41 %). ويعكس الشكل رقم (1.2) التباين الواضح في الإنتاجية بين دول الإنتاج الرئيسية، حيث حققت مصر معدلات إنتاجية عالية (7.17 طن للهكتار) مقابل معدلات إنتاجية متواضعة في السودان (0.41 طن للهكتار)، بالرغم من أن المساحة في السودان تفوق أربعة أضعاف نظيرتها في مصر نتيجة؛ لأن معظم مساحة الحبوب بالسودان تزرع بمحصولي الذرة الرفيعة والدخن في القطاع المطري.

شكل رقم (1.2) مساحة وإنتاج وإنتاجية الحبوب في الدول العربية المنتجة الرئيسية للعام 2018م

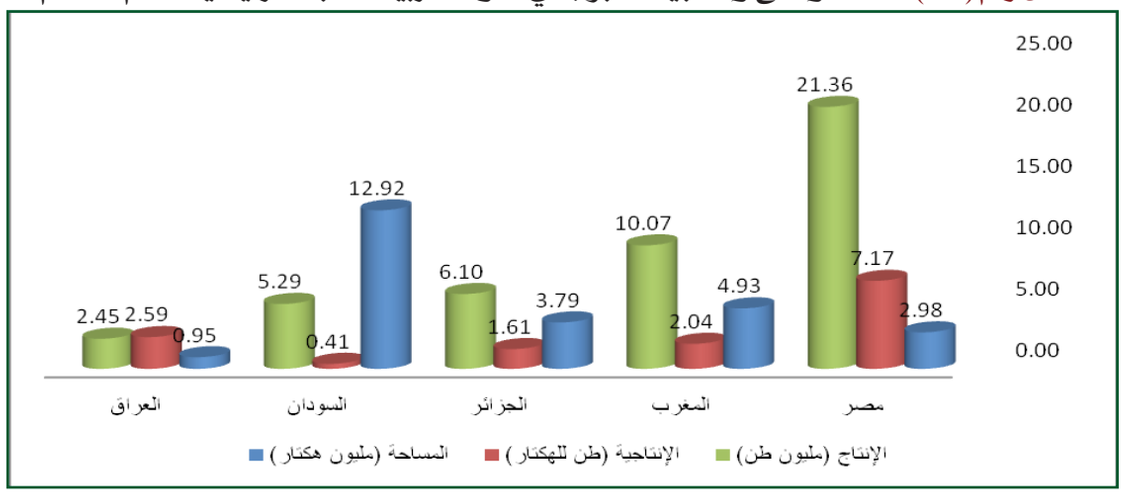

وفيما يتعلق بمساهمة المحاصيل في الإنتاج المحلي المتاح، فإن محصول القمح يأتي في المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة، حيث شكلت مساحته نحو (30.54 %) من إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب في المنطقة العربية لعام 2018م، فيما مثل إنتاجه نحو (50.70 %) من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب لعام 2018م. وتتركز زراعة محصول القمح في كل من مصر والمغرب والجزائر والعراق وسوريا وتونس، حيث ساهمت هذه الدول مجتمعة بنحو (94.18 %) من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من هذا المحصول، كما هو مبين بالشكل رقم (2.2).

شكل رقم (2.2) مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول القمح في الدول العربية المنتجة الرئيسية للعام 2018م

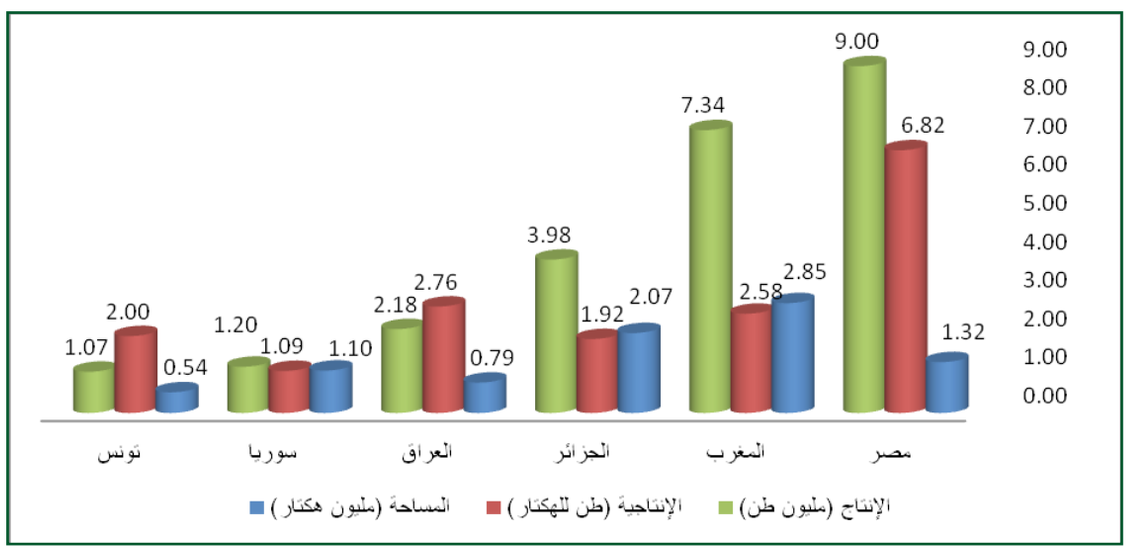

وتوضح الخريطة رقم (2.2) إنتاج وإنتاجية محصول القمح على مستوى الدول العربية لعام 2018م. حيث قدرت إنتاجية القمح في المنطقة العربية بنحو (2.82) طن للهكتار، وهي أقل من الإنتاجية العالمية المقدرة بنحو (3.44) طن للهكتار. وتتفاوت الإنتاجية بين الدول العربية ،حيث تبلغ أعلاها في مصر بنحو (6.82) طن للهكتار في الزراعة المروية، وتبلغ أدناها في كل من العراق والمغرب وتونس والجزائر وسوريا، حيث تراوحت بين (2.76) و(1.09) طن للهكتار، وهي زراعات تعتمد في معظمها على الهطول المطري.

خريطة رقم (2.2) إنتاج وإنتاجية محصول القمح على مستوى الدول العربية للعام 2018م

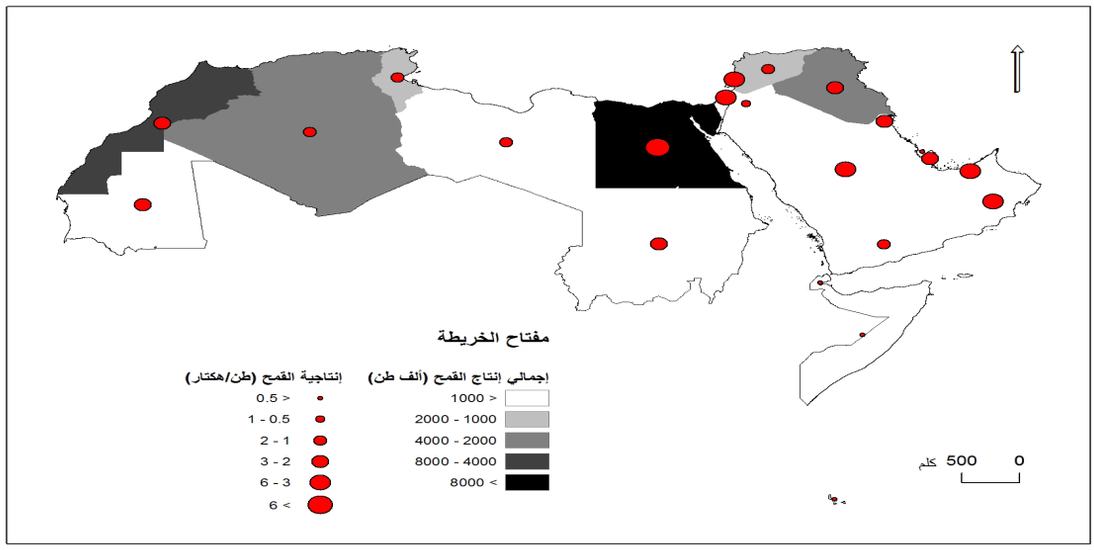

المصدر: حسبت وجمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

قدر إجمالي إنتاج محصول الأرز على المستوى العربي بنحو (4.713) مليون طن في 2018م وهو ما يعادل (0.61 %) من حجم إنتاجه عالمياً، وساهمت مصر بنحو(91.30 %) من إجمالي إنتاجه عربياً. وتعتبر إنتاجية الأرز على المستوى العربي المقدرة بنحو (8.23) طن/هكتار عام 2018م مرتفعة عن مثيلتها عالمياً، أي تعادل نحو (176.61 %) من مثيلتها على المستوى العالمي المقدرة بنحو (4.66) طن للهكتار، وذلك لارتفاع إنتاجية الأرز في مصر، شكل رقم (3.2).

شكل رقم (3.2) مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسية للعام 2018م.

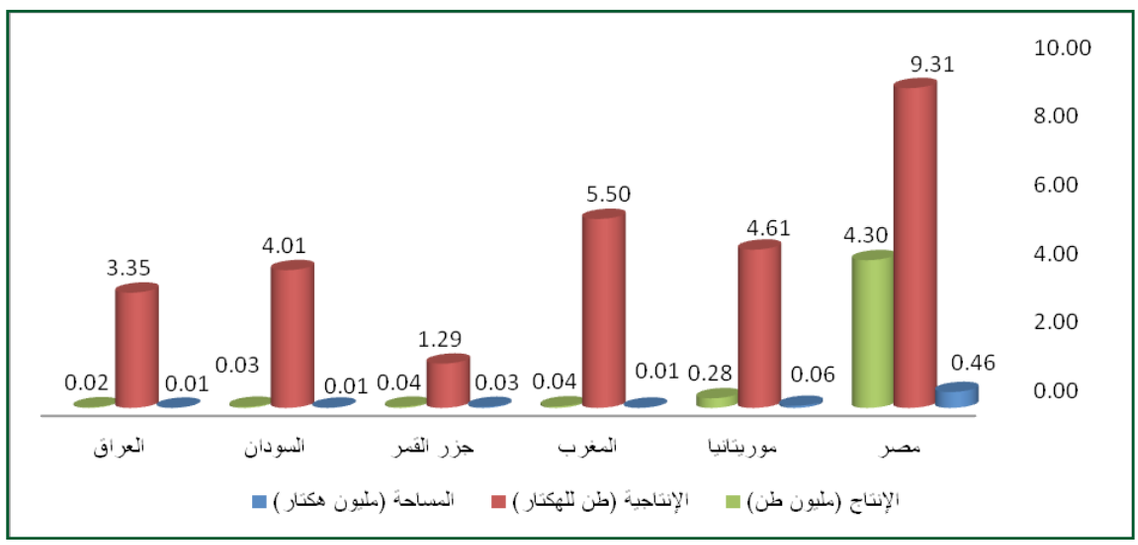

بلغ إنتاج الذرة الرفيعة والدخن في المنطقة العربية لعام 2018م نحو (6.19) مليون طن، يعادل ما نسبته (7.51 %) من إجمالي إنتاجه عالمياً والمقدر بنحو (82.38) مليون طن. وبمقارنة إنتاجية الهكتار من الذرة الرفيعة في المنطقة العربية بنظيرتها العالمية، يتضح أنها منخفضة بشكل كبير، حيث تقدر عربياً بنحو (0.45) طن/ هكتار مقابل (1.11) طن/هكتار على المستوى العالمي في عام 2018م.

وبشكل عام تختلف الإنتاجية لمحصول الذرة الرفيعة بين الدول العربية حسب نظم الزراعة، وتجدر الإشارة إلى أن زيادة إنتاج هذا المحصول عربياً تتوقف على تحسين إنتاجيته في القطاع المطري بالسودان الذي يزرع نحو(12.71) مليون هكتار، شكلت ما نسبته (91.67 %) من المساحة الكلية للمحصول في المنطقة العربية، والتي بلغت نحو (13.86) مليون هكتار في عام 2018م، فيما مثل إنتاج السودان حوالي (77.22 %) من إنتاج المنطقة العربية من المحصول، شكل رقم (4.2).

شكل رقم (4.2) مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول الذرة الرفيعة والدخن في الدول العربية المنتجة الرئيسية للعام 2018م

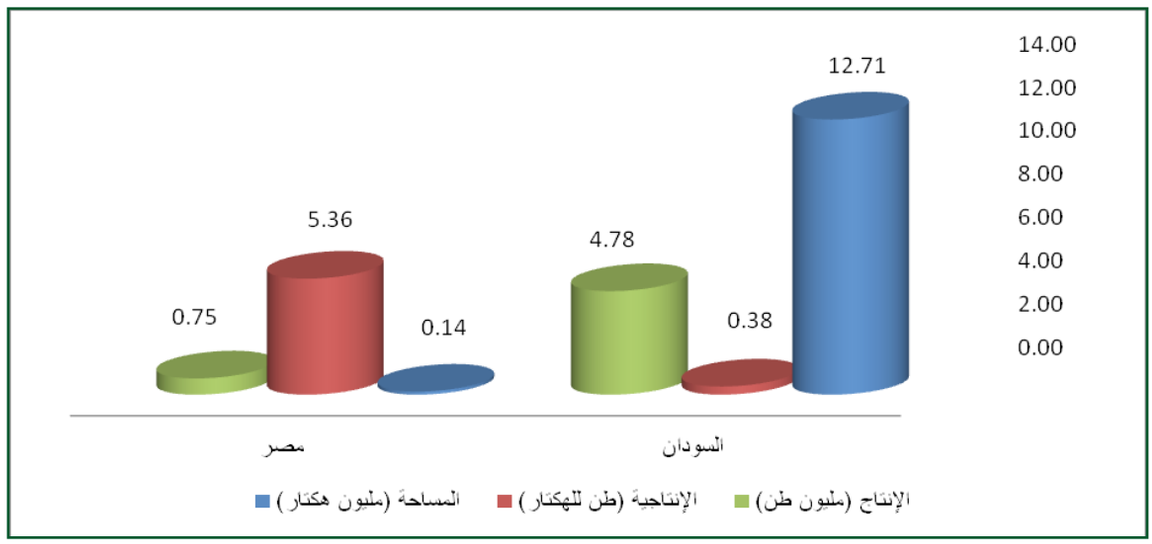

ب- إجمالي إنتاج مجموعة المحاصيل السكرية:

قدر إنتاج السكر المكرر في المنطقة العربية بنحو (6.14) مليون طن في العام 2018م ، منها (3.73) مليون طن تم استخلاصها من نحو (22.62) مليون طن من قصب السكر، الذي تتركز زراعته في مصر والسودان، ومن نحو (15.2) مليون طن من الشمندر السكري الذي تتركز زراعته في مصر والمغرب، بالإضافة إلى (2.41) مليون طن ناتجة من تكرير السكر الخام المستورد في الإمارات والبحرين. وفاقت إنتاجية قصب السكر في المنطقة العربية المقدرة بنحو (98.11) طن/هكتار نظيرتها على المستوى العالمي بنحو (38.22 %)، والبالغة حوالي (70.98) طن للهكتار. بينما عادلت إنتاجية الشمندر السكري في المنطقة العربية و المقدرة بنحو (51.25) طن/ هكتار ما نسبته (80.59 %) من نظيرتها العالمية ،والمقدرة بنحو (63.59) طن للهكتار عام 2018م.

ظلت مساهمة الدول العربية من الإنتاج العالمي لقصب السكر متواضعة وثابتة خلال الفترة (2015-2018م) على الرغم من ارتفاع الإنتاجية لوحدة المساحة بالمنطقة العربية عن متوسط الإنتاجية العالمية بنسب تراوحت بين 29 % و38 %، إلاّ أنّ الإنتاج ظل متواضعاً وثابتاً نتيجة لثبات المساحات الزراعية المخصصة لزراعة محصول قصب السكر، حيث تتركز زراعته في مصر والسودان، ومن المعروف أن المساحة المزروعة منه في مصر شبه ثابتة، نظراً لما يعانيه الميزان المائي في مصر من عجز شديد، خاصة وأن محصول قصب السكر احتياجاته المائية عالية. ولترشيد استهلاك المياه في مناطق زراعة المحصول، تبنت السياسة الزراعية المصرية أنظمة ري متطورة لتقليل الاستهلاك المائي للمحصول، بالإضافة إلى نهج سياسة إحلال صنف جديد عالي الإنتاجية محل الصنف المزروع حالياً، إلا أن المشكلة التي تواجه الصنف الجديد عالي الإنتاجية تكمن في انخفاض نسب الحلاوة (تركيز السكر) ، والتي لا توافق الشركات المصنعة للسكر على التعاقد عليه.

تراوحت مساحة الشمندر السكري بين 6 % و7 % من مساحة المحصول على مستوى العالم ، بإنتاج كلي تراوح بين 4 % و7 % من الإنتاج العالمي، بمعدل إنتاجية تراوحت بين 81 % و92 % من الإنتاجية العالمية خلال الفترة (2015 ـ 2018م)، جدول رقم (4.2).

فيما يتعلق بمحصول الشمندر السكري – الذي تتركز زراعته في مصر والمغرب – فإن السياسة الزراعية المصرية تبنت التوسع في زراعته خاصة في مناطق الاستصلاح ـ حيث يتحمل المحصول نسب الملوحة في المياه الجوفية ـ وأنشأت مصانع خاصة لإنتاج السكر من الشمندر السكري. كما تم تطوير خطوط إنتاجية لمصانع سكر القصب لاستخلاص إنتاج السكر من الشمندر السكري، خاصة وأنه محصول شتوي، وتأتي فترة حصاده في وقت تخلو فيه المصانع من قصب السكر اللازم للتصنيع، وبالتالي يمكن إطالة الفترة الزمنية لتشغيل الخط الإنتاجي. تجدر الإشارة إلى أن التوسع في زراعة المحصول أيضاً محددة بمناطق الاستصلاح الجديدة، كما أن التقاوي المطلوبة لزراعة المحصول يتم استيرادها من الخارج عن طريق شركات إنتاج السكر، لصعوبة إنتاج تلك البذور في البيئة الزراعية المصرية نتيجة لحاجتها إلى بيئة عالية البرودة، مما يتطلب إجراء البحوث حول إمكانية إنتاج تلك التقاوي محلياً في الدول العربية ذات المناخ المناسب، أو إمكانية زراعتها في الصوب تحت ظروف مناخية ملائمة.

جدول رقم (4.2) إجمالي المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة المحاصيل السكرية والسكر الخام بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2015 ـ 2018م) (المساحة: ألف هكتار، الإنتاج: ألف طن، الإنتاجية: كيلو جرام / هكتار)

البيان		المنطقة العربية			العالم	
		قصب السكر	شمندر السكر	السكر الخام	قصب السكر	شمندر السكر
2015	المساحة	232.69	303.07	-	26598.93	4221.58
	الإنتاجية	91118.21	52826.38	-	70377.54	57106.86
	الإنتاج	21202.27	16010.35	3482.77	1871967.00	241081.07
2016	المساحة	236.25	306.18	-	26537.47	4574.63
	الإنتاجية	94318.64	51014.43	-	70134.16	60539.69
	الإنتاج	22282.64	15619.50	3648.12	1861183.07	276946.48
2017	المساحة	230.23	296.28	-	25976.94	4894.03
	الإنتاجية	95926.08	52315.81	-	70890.89	61506.76
	الإنتاج	22084.83	15500.29	3666.73	1841528.39	301015.70
2018	المساحة	230.57	296.62	-	25749.12	5235.86
	الإنتاجية	98110.76	51254.22	-	70984.45	63590.15
	الإنتاج	22621.28	15202.78	3726.75	1827787.54	332949.04

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ت- إجمالي إنتاج مجموعة الزيوت النباتية:

بلغ إنتاج الزيوت النباتية في المنطقة العربية في عام 2018م نحو (3.04) مليون طن، تم استخلاصها من نحو (17.43) مليون طن من البذور الزيتية التي تشمل السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس وفول الصويا، بالإضافة للزيتون وبذرة القطن، واتسم إنتاج محاصيل البذور الزيتية وبخاصة في الزراعات المطرية بالتدني الواضح، حيث لا يتناسب مع المساحة المزروعة منها التي تصل إلى نحو (11.77) مليون هكتار، وبالرغم من إنتاجية البذور الزيتية عربياً تشكل ما نسبته (80.45 %) عن مثيلتها عالمياً والبالغة نحو (1.48) طن للهكتار في المنطقة العربية ونحو (1.84) طن للهكتار على المستوى العالمي، جدول رقم (5.2). إلا أن مجموعة الزيوت تأتي ضمن المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة، كنتيجة مباشرة لانخفاض المساحات المزروعة منها من جهة، وانتشار زراعتها في القطاع المطري، والذي تتذبذب فيه الإنتاجية من عام لآخر من جهة أخرى على النحو الوارد في الجدول (5.2). أما على مستوى الدول العربية فقد ساهم السودان بما نسبته (51.21 %) من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من البذور الزيتية، بينما ساهمت مصر بنحو (21.83 %)، من بينها بذور زيتية مستوردة لاستخراج الزيت، في حين تراوحت مساهمة كلٍ من سوريا والمغرب الجزائر وتونس ما بين (2.87 %) و7.97 %).

جدول رقم (5.2) إجمالي المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البذور الزيتية والزيوت النباتية بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2015 ـ 2018م) (المساحة: ألف هكتار، الإنتاج: ألف طن، الإنتاجية: كيلو جرام / هكتار)

البيان		المنطقة العربية		العالم
		البذور الزيتية	الزيوت النباتية	البذور الزيتية
2015	المساحة	10657.50	-	106581.42
	الإنتاجية	812.34	-	1750.53
	الإنتاج	8657.46	2711.78	186573.52
2016	المساحة	9469.23	-	108546.62
	الإنتاجية	697.18	-	1766.47
	الإنتاج	6601.72	1919.84	191744.69
2017	المساحة	9349.88	-	110810.10
	الإنتاجية	1103.92	-	1815.30
	الإنتاج	10321.51	2899.35	201153.17
2018	المساحة	11773.09	-	112874.73
	الإنتاجية	1480.65	-	1840.42
	الإنتاج	17431.81	3041.47	207736.78

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ث- إجمالي إنتاج مجموعة البقوليات:

قدر إنتاج البقوليات في المنطقة العربية في عام 2018م بنحو (1.55) مليون طن، شكل نحو (1.49%) من الإنتاج العالمي من البقوليات والبالغ نحو (104.09) مليون طن خلال نفس العام. وتعتبر إنتاجية البقوليات في المنطقة العربية متقاربة مع مثيلتها عالمياً، حيث شكلت ما نسبته (91.26 %) عن مثيلتها عالمياً والبالغة نحو (0.94) طن للهكتار في المنطقة العربية، ونحو (1.03) طن للهكتار على المستوى العالمي، جدول رقم (6.2).

بالرغم من أهمية البقوليات في توفير البروتين النباتي، إلا أن هذه المجموعة من المحاصيل بحاجة إلى تبني منظومة متكاملة للنهوض بإنتاجيتها من جهة، ومواجهة الآفات والحشائش التي تعاني منها من جهة أخرى، منها على سبيل المثال إصابة الفول البلدي بالهالوك في مصر كانت سبباً مباشراً في تدهور الإنتاجية، كما أن السياسة السعرية للبقوليات (خاصة الفول البلدي والعدس) كانت وراء تدهور ربحية المزارعين واللجوء لزراعة محاصيل ذات ربحية نسبية أعلى.

جدول رقم (6.2) إجمالي المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقوليات والبطاطس والخضر بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2018-2015م) (المساحة: ألف هكتار، الإنتاج: ألف طن، الإنتاجية: كيلو جرام / هكتار)

البيان		المنطقة العربية			العالم		
		البقوليات	البطاطس	الخضر	البقوليات	البطاطس	الخضر
2015	المساحة	1627	631	3049	81725	18914	59514
	الإنتاجية	969	26304	19088	949	19910	19166
	الإنتاج	1576	16602	58196	77557	376577	1140612
2016	المساحة	1422	533	2894	87159	19077	60341
	الإنتاجية	865	26041	18613	958	19617	19282
	الإنتاج	1230	13883	53861	83459	374252	1163479
2017	المساحة	1637	550	2477	95167	19303	59064
	الإنتاجية	912	26111	20250	1009	20111	19449
	الإنتاج	1492	14371	50159	95979	388191	1148732
2018	المساحة	1652	529	2617	101459	19487	59191
	الإنتاجية	940	26025	20841	1026	20080	19582
	الإنتاج	1553	13761	54538	104086	391287	1159060

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ج- إجمالي إنتاج البطاطس:

اتضح من الجدول رقم (6.2) انخفاض إنتاج البطاطس في المنطقة العربية في عام 2018م إلى نحو (13.76) مليون طن، مقارنة بنحو (14.37) مليون طن في عام 2017، على الرغم من أن الإنتاجية بالمنطقة العربية فاقت مثيلتها عالميا بنسبة زيادة بلغت نحو (29.63 %)،حيث قدرت بنحو (26.03) طن للهكتار في المنطقة العربية ونحو (20.08) طن للهكتار في العالم. ويعزى ذلك إلى انخفاض المساحة المزروعة بنسبة (3.93 %)، نتيجة لاعتماد المنطقة العربية على استيراد تقاوي البطاطس من أوروبا لعدم ملاءمة المناخ في المنطقة العربية لإنتاجها، ونظراً لتعرض أوروبا لموجة الجفاف وما صاحبها من انخفاض في الإنتاج الزراعي بصفة عامة، ومن بينها البطاطس، مما أدى إلى انخفاض كميات تقاوي البطاطس المستوردة. وقد أثر هذا بالسلب على إنتاج المحصول في مصر، على سبيل المثال، حيث انخفضت كمية التقاوي المستوردة والموجهة لزراعة العروة الصيفية والتي تعتمد عليها مصر في التصدير، وتخصيص جزء من الناتج لزراعة العروة الشتوية والعروة النيلية (المحيرة)، واللتان يعتمد عليهما الاستهلاك المحلي بصفة أساسية.

يتركز إنتاج البطاطس بصفة رئيسية في كل من الجزائر ومصر والمغرب بنسبة (33.83 %)، (27.87 %) و(13.55 %) على الترتيب. وشكل الإنتاج العربي من البطاطس ما نسبته (3.52 %) من إجمالي إنتاج البطاطس عالمياً والبالغ نحو (391.29) مليون طن عام 2018م.

ح- إجمالي إنتاج مجموعة الخضر:

شكل إنتاج المنطقة العربية من الخضر ما نسبته (4.71 %) من إجمالي إنتاج الخضر عالمياً والبالغ نحو (1159.06) مليون طن عام 2018م، كما تزايد الإنتاج العربي من الخضر في عام 2018م لنحو (54.54) مليون طن مقارنة بنحو (50.16) مليون طن عام 2017م، وقد ساهمت (6) دولٍ عربية مجتمعة بما نسبته (83.57 %) من إجمالي الإنتاج العربي من الخضر، إذ ساهمت مصر وحدها بنحو (32.78 %) نتيجة للتوسع في زراعتها في مناطق الاستصلاح الجديدة، وتبني تقنية الزراعات المحمية ذات الإنتاجية المرتفعة لمعظم محاصيل الخضر، بينما ساهمت كل من الجزائر والمغرب والسودان وتونس والأردن بنسبة (25.01 %)، (8.46 %)، (7.58 %)، (5.38 %)، و(4.36 %) على الترتيب.

زادت إنتاجية الخضر بالمنطقة العربية خلال الفترة 2015 ـ 2018م، وأصبحت تتفوق على مثيلتها عالمياً بنسبة بلغت نحو (6.44 %) حيث قدرت بنحو (20.84) طن للهكتار في المنطقة العربية مقابل نحو (19.58) طن للهكتار في العالم، جدول رقم (6.2). على الرغم من هذه الزيادة المحققة في الإنتاجية، إلا أن المنطقة العربية تعتمد ـ أيضاً ـ على البذور المستوردة لإنتاج شتلات الخضر، وخاصة محصول الطماطم، مما يستدعي تبني الدول العربية لبرنامج متكامل لإنتاج بذور الخضر أو إنشاء شركة عربية لإنتاج البذور والتقاوي على المستوى العربي تساهم فيها منظمات العمل العربي المشترك ذات العلاقة، خاصة في ظل انتشار تقنية زراعة الأنسجة وإنتاج شتلات خالية من الأمراض الفيروسية، بالإضافة إلى التوسع في زراعة الخضرفي البيوت المحمية بالدول العربية.

خ- إجمالي إنتاج مجموعة الفاكهة:

انخفض إنتاج الفاكهة في المنطقة العربية من نحو (35.13) مليون طن عام 2017م إلى نحو (33.77) مليون طن في عام 2018م، وشكل إنتاج المنطقة العربية ما نسبته (4.86 %) من إنتاج العالم من الفاكهة البالغ نحو(695.36) مليون طن في عام 2018م، جدول رقم (7.2). يعزى انخفاض الإنتاج إلى تعرض المنطقة العربية لتغيرات مفاجئة في درجات الحرارة والرياح والرطوبة النسبية، خاصة في أوقات عقد الثمار والتي أثرت بشكل مباشر على نسبة العقد، وبالتالي الكمية المنتجة من المحصول. وقد أدت هذه الظروف إلى تحقيق خسائر لمزارعي الفاكهة، الأمر الذي اضطرهم إلى التخلص من حدائق الفاكهة والتوجه نحو إحلالها بزراعات الخضر والمحاصيل الحقلية.

جدول رقم (7.2) إجمالي المساحة والإنتاج لمجموعة الفاكهة والتمور بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة (2015ـ2018م)
(المساحة: ألف هكتار، الإنتاج: ألف طن)

البيان		المنطقة العربية		العالم	
		الفاكهة	التمور	الفاكهة	التمور
2015	المساحة	3912	874	71222	1202
	الإنتاج	37301	6163	686104	7911
2016	المساحة	4035	970	71747	1285
	الإنتاج	35916	6169	688400	8062
2017	المساحة	3937	988	72255	1330
	الإنتاج	35135	5927	692470	8166
2018	المساحة	4022	949	72774	1400
	الإنتاج	33766	6058	695357	8301

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

د ـ إجمالي إنتاج التمور:

حقق إنتاج التمور في المنطقة العربية زيادة طفيفة عام 2018م بالمقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إجمالي الإنتاج نحو (6.1) مليون طن بالمقارنة مع (5.9) مليون طن لعام 2017. والجدير بالذكر أن المنطقة العربية تنتج ما نسبته (73.49 %) من الإنتاج العالمي البالغ نحو (8.3) مليون طن لعام 2018م، جدول رقم (16). وعلى مستوى الدول العربية، فإن إنتاج ثماني دول شكّل ما نسبته (90.97 %) من إجمالي الإنتاج في المنطقة العربية، تأتي مصر في المقدمة بنسبة (25.95 %)، الجزائر (18.07 %)، السعودية (12.11 %)، العراق (10.67 %)، سلطنة عمان (6.11 %)، السودان (7.25 %)، الإمارات (5.78 %) ثم تونس (5.03 %). شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بمحصول التمور، سواء على المستوى الإنتاجي أو التصنيعي، حيث تبنت الدول العربية إستيراتيجيات للنهوض بمحصول التمور، وتشجيع الباحثين على الابتكار سواء على مستوى إنتاج شتلات جيدة، أو على مستوى تسويق وتداول الثمار المنتجة، حيث تم إحداث جائزة خليفة للتمور، والمجلس العالمي للتمور، وهي توجهات مؤسسية وتنظيمية تساهم بشكل واضح في فتح أسواق جديدة وتعظيم الاستفادة من المحصول وتبادل التجارب بين الدول، وفي هذا الإطار نفذت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالمشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة دراسة سلاسل القيمة للتمور، والتي انبثق منها برنامج متكامل لتطوير إنتاج وتصنيع وتسويق التمور.

إطار رقم (3) الإطار الإستراتيجي لتنمية وتطوير قطاع التمور بالدول العربية:

أنجزت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدراسة، وتمّ عرض نتائجها في ورشة العمل الختامية لدراسة سلسلة القيمة لنخيل التمر في المنطقة العربية والإطار الإستراتيجي لتنمية و تطوير قطاع التمور بالدول العربية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) – المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا خلال الفترة 7 ـ 8 أكتوبر 2018م، بالقاهرة – جمهورية مصر العربية. وتوصلت الدراسة إلى توصيات لحل القضايا المتشابكة من أهمها ما يلي:

- تطوير إستراتيجيات قومية وخطط وبرامج شاملة ومتكاملة, وتنفيذ الإستراتيجية الإقليمية بشأن التنمية المستدامة للنخيل، مع تحديد مهام واضحة وأدوار للحكومة وكافة أصحاب المصلحة على طول سلسلة القيمة، وفي تناغم مع خطط التنمية الوطنية وتأسيس مؤشرات لمراقبة تطور صناعة التمور.
- التزويد بالتمويل الكافي لتطوير التمور بما في ذلك التمويل الأصغر وعلى وجه الخصوص للمزارعين على المستوى الأصغر والشباب والنساء، ودراسة إمكانيات تطوير صندوق الاستثمار الإقليمي وصندوق الاستثمار الوطني لتطوير التمور، ودراسة وتنفيذ برنامج إنتاج وتسويق التمور.
- بناء بنية أساسية راسخة على طول سلسلة القيمة، حيث يكون ذلك مطلوباً شاملاً التبخير والغسيل وغرف التجفيف والتخزين البارد ومصانع التصنيع وصناعة التغليف والأسواق وخدمات التسويق والطرق والاتصالات ..... الخ .
- تأسيس سلطة قانونية فعالة لتوفير القيادة بشأن التمكين للسياسات والاتفاقيات وقوانين/لوائح تجارة التمور، وتنفيذ الاتفاقيات القائمة وتناقش من أجل المزيد.
- دراسة إدخال نظام إمكانيات تأمين النخيل على مختلف مراحل السلسلة بما يشمل الإنتاج والتسويق والتصنيع والتصدير.
- تنسيق كافة البحوث المتعلقة بالنخيل من المنتجين للتصدير،وتوفير كافة التسهيلات الضرورية.
- تشجيع دخول النساء وتعزيز قدراتهن من خلال التدريب في أنشطة التمور، بما في ذلك الحصاد والتصنيع والصناعات اليدوية وسهولة الوصول لتسويق التمويل وغير ذلك من المدخلات المطلوبة.
- توفير التدريب لمنتجي التمور وعمال مناولتها على طول سلسلة قيمة أشجار النخيل من خلال وحدات التوسع، ومدارس المزارعين الحقلية ،والمعاهد التعليمية وعلى وجه الخصوص كليات الزراعة.
- تطوير قاعدة بيانات إلكترونية بشأن كافة نواحي تطوير النخيل وتحسين تعداده ،وذلك بتضمين الإحصاءات في التمور.
- تحسين التجميع والتوزيع للإحصاءات الدقيقة المفصلة عن التمور بما في ذلك: الإنتاج ،الموقع ،العينات التسويق، الأسعار ،كميات التصدير ،الأسعار وكذلك جهة التصدير.

ذ ـ إنتاج اللحوم:

بلغ إجمالي إنتاج اللحوم (الحمراء والدواجن) في المنطقة العربية نحو (10.114) مليون طن في عام 2018م، بنسبة زيادة قدرت بنحو (7.8 %) عن إنتاج عام 2017م البالغ نحو (9.379) مليون طن، كما قدرت مساهمتها بنحو (4.7 %) من الإنتاج العالمي عام 2018م، جدول رقم (8.2). أما على مستوى الدول فقد ساهمت مصر بنحو (21.20 %) من إجمالي إنتاج اللحوم بالمنطقة العربية في العام 2018م، نتيجة للتوسع في نشاط الإنتاج الحيواني بتنفيذ مشروع المليون رأس، تلتها السودان (16.40 %) والمغرب (12.70 %) والجزائر (11.30 %) والسعودية (9.80 %). بينما أنتجت باقي الدول العربية مجتمعة (28.60 %) من مجمل الإنتاج بالمنطقة العربية.

جدول رقم (8.2) إنتاج إجمالي اللحوم (الحمراء ولحوم الدواجن) على مستوى الدول العربية خلال الفترة (2016 ـ 2018م) (ألف طن)

الدولة	2016	2017	2018
الأردن	227.816	318.603	343.7743
الإمارات	164.942	159.285	161.2214
البحرين	23.32413	25.847	26.5873
تونس	348.3266	341.27	356.59
الجزائر	1053.174	1073.695	1142.62
جزر القمر	8.982	9.187875	13.72261
جيبوتي	11.38571	11.486	11.55244
السعودية	904.7558	964.465	991.1442
السودان	1120.211	1172.692	1657.228
سوريا	318.8035	346.946	363.2134
الصومال	285.4674	224.6305	214.2572
العراق	111.19	109.552	131.218
عمان	151.1887	176.4728	174.8
فلسطين	112.575	135.918	133.6872
قطر	35.00835	27.869	39.832
الكويت	62.791	64.993	65.653
لبنان	286.98	277.495	278.1308
ليبيا	182.8109	181.627	184.826
مصر	1995.483	2026.198	2146.04
المغرب	1180.072	1268.54	1283.559
موريتانيا	104.9355	113.043	117.9272
اليمن	355.143	349.515	276.8257
المنطقة العربية	9045.365	9379.33	10114.41

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

وباستعراض الوضع لإنتاج اللحوم الحمراء في المنطقة العربية، تبين أنها قدرت بنحو (4.98) مليون طن عام 2018م، والذي مثل نسبة (5.73 %) من الإنتاج العالمي، المقدر بنحو (86.89) مليون طن، جدول رقم (9.2). ولا يتناسب هذا الإنتاج مع أعداد القطيع العربي من الثروة الحيوانية، والذي قدر في عام 2018م بنحو (348.31) مليون رأس ـ بنسبة (8.72 %) من إجمالي الثروة الحيوانية في العالم والبالغة نحو (3993.69) مليون رأس ـ منها نحو (54.52) مليون رأس من الأبقار شكلت نسبة (15.65 %)، ونحو (3.66) مليون رأس من الجاموس بنسبة (1.05 %)، ونحو (182.45) مليون رأس من الأغنام بنسبة (52.38 %)، ونحو (91.07) مليون رأس من الماعز بنسبة (26.15 %)، ونحو (16.62) مليون رأس من الإبل بنسبة (4.77 %) من إجمالي الثروة الحيوانية بالمنطقة العربية، ويعزى عدم تناسب كميات اللحوم المنتجة مع أعداد القطيع إلى سيادة النمط التقليدي في الإنتاج، وانخفاض الكفاءة التحويلية للقطعان، الأمر الذي يتطلب معه تبني البرامج التي من شأنها التحسين الوراثي وزيادة كفاءة التحويل. ويوضح شكل رقم (5.2) إنتاج اللحوم الحمراء في بعض الدول العربية عام 2018م.

جدول (9.2): إنتاج المنطقة العربية من اللحوم والألبان والبيض والأسماك خلال الفترة (2015-2018م)
(مليون طن)

البيان	2015	2016	2017	2018*
جملة اللحوم	8.75	9.05	9.38	10.11
لحوم حمراء	4.43	4.44	4.50	4.98
لحوم بيضاء	4.32	4.61	4.88	5.13
الألبان	27.25	27.78	28.12	28.37
البيض	2.15	2.18	2.35	2.41
الأسماك	4.73	5.13	5.30	5.89

*بيانات أولية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

شكل رقم (5.2) إنتاج اللحوم الحمراء في بعض الدول العربية عام 2018م (مليون طن)

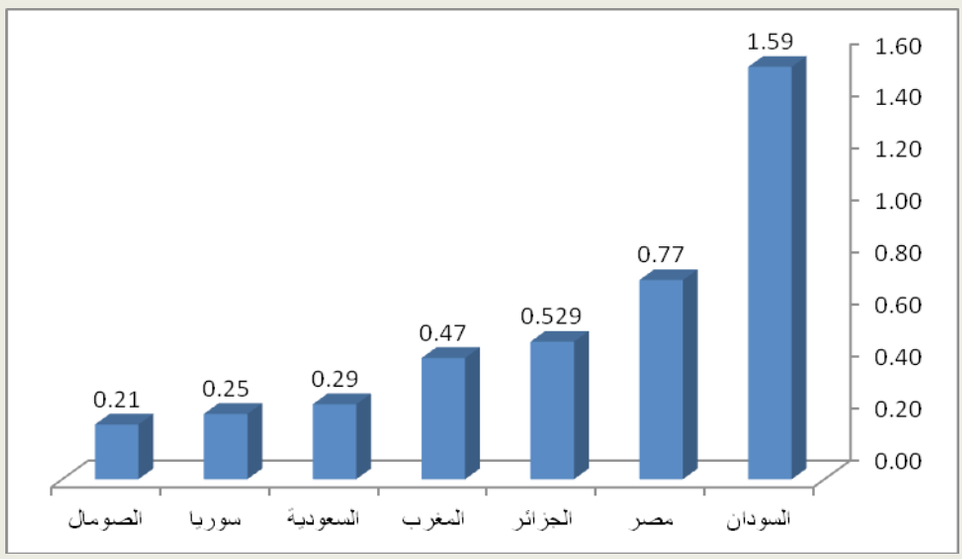

قدر إنتاج لحوم الدواجن في المنطقة العربية بنحو (5.13) مليون طن عام 2018م، مقارنة بنحو (4.88) مليون طن عام 2017م، جدول رقم (9.2)، بما يعادل نحو (4.01 %) من إجمالي الإنتاج العالمي، والبالغ نحو (128.0) مليون طن عام 2018م، ويرجع ذلك لزيادة الاستثمار في مشروعات الدواجن في العديد من الدول العربية في الفترة الأخيرة، وخاصة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ عدد المشاريع العاملة في قطاع الدواجن في السعودية لعام 2018م نحو (931) مشروعاً، منها (746) مشروعاً لدجاج اللحم و(185) مشروعاً للدجاج البياض. ويوضح الشكل رقم (6.2) أهم الدول المنتجة للحوم الدواجن عام 2018م.

شكل رقم (6.2) إنتاج لحوم الدواجن في بعض الدول العربية لعام 2018م (مليون طن)

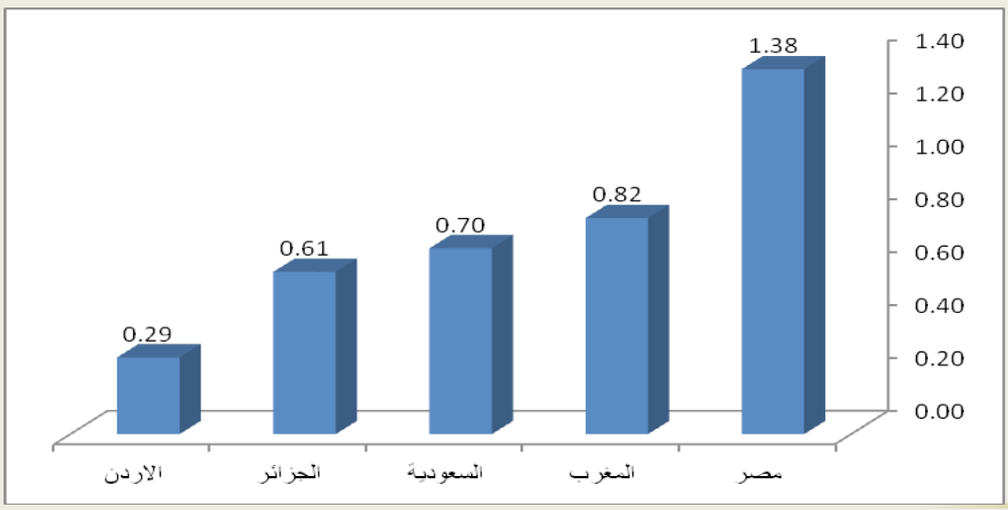

ر- إنتاج الألبان ومنتجاتها:

قدر إنتاج الألبان في المنطقة العربية بنحو (28.37) مليون طن عام 2018م مقارنة بنحو (28.12) مليون طن عام 2017م، شكل نحو (3.38 %) من الإنتاج العالمي المقدر بنحو (838.17) مليون طن عام 2018م، جدول رقم (18). مما يشير إلى انخفاض إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان مقارنة بمثيلتها عالمياً نتيجة لانخفاض أعداد المزارع المتخصصة ،والتي تعتمد على سلالات حيوانية عالية الإنتاجية في إنتاج الألبان من جهة، والاعتماد على المربيّن التقليديين والرعاة الرحل من جهة أخرى. أضف إلى هذا نقص الأعلاف الخضراء والمراعي والأعلاف المركزة نتيجة لوقوع المنطقة العربية في المناطق الجافة، ويوضح الشكل رقم (7.2) أن ما نسبته (89.21 %) من إجمالي إنتاج الألبان في المنطقة العربية تركزت في تسع دولٍ عربيةٍ.

شكل رقم (7.2) إنتاج الألبان في بعض الدول العربية عام 2018م (مليون طن)

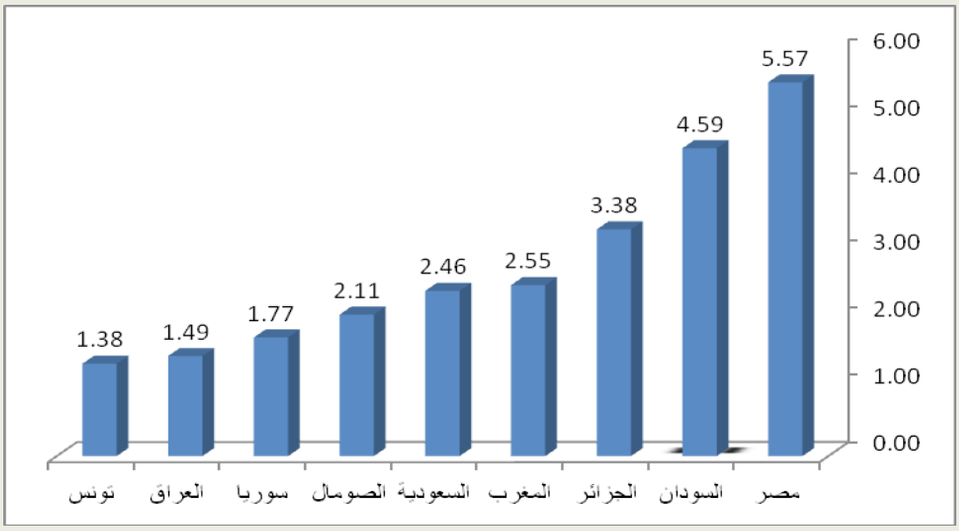

ز- إنتاج البيض:

بلغ إنتاج المنطقة العربية من البيض نحو (2.41) مليون طن عام 2018م مقارنة بنحو (2.35) مليون طن عام 2017م، وساهم إنتاج المنطقة العربية من البيض بنحو (2.69 %) من إجمالي إنتاجه عالمياً، والمقدر بنحو (89.57) مليون طن عام 2018م، جدول رقم (9.2).

س- إنتاج الأسماك:

شكل الإنتاج العربي من الأسماك في مجال الاستزراع السمكي، نحو (27.96 %) من إجمالي الإنتاج العربي للأسماك عام 2018م، بينما على المستوى العالمي ساهم الاستزراع السمكي بنحو(54.32 %) من إجمالي إنتاج الأسماك عالمياً. يتركز نشاط الاستزراع السمكي في مصر بصفة رئيسية، حيث بلغت نسبته نحو (93.55 %) من إجمالي الإنتاج العربي من الاستزراع السمكي، جدول رقم (10.2). ويعتبر هذا الإنتاج متواضعاً في ظل الإمكانات الهائلة التي تزخر بها المنطقة العربية من موارد بحرية ومياه داخلية، فضلاً عن الفرص المتوفرة والكبيرة في مجال الاستزراع السمكي سواءً كان في المياه المالحة- البحار والمحيطات- أو في المياه العذبة من أنهار ومياه داخلية. وتبذل الدول العربية جهوداً جادةً لزيادة الإنتاج السمكي عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في الاستزراع السمكي، وذلك في كلٍ من السعودية وسلطنة عُمان وتونس والعراق، بالإضافة إلى مصر.

جدول رقم (10.2) إنتاج الأسماك في المنطقة العربية خلال الفترة (2016 ـ 2018) (ألف طن)

الدولة	2016			2017			2018		
	مصايد	مزارع	جملة	مصايد	مزارع	جملة	مصايد	مزارع	جملة
الأردن	0.6	1.0	1.6	0.6	1.3	1.9	0.6	1.4	2.0
الإمارات	73.2	1.2	74.4	73.2	1.2	74.4	73.5	1.2	74.7
البحرين	15.2	-	15.2	15.2	-	15.2	13.9	-	13.9
تونس	110.2	16.3	126.5	111.6	16.3	127.9	106.0	26.5	132.5
الجزائر	101.3	0.8	102.1	106.3	2.0	108.3	118.1	2.2	120.3
جزر القمر	1.1	-	1.1	1.0	-	1.0	1.5	-	1.5
جيبوتي	2.0	-	2.0	2.0	-	2.0	2.0	0.0	2.0
السعودية	69.0	40.3	109.3	66.4	55.0	121.4	71.8	59.5	131.3
السودان	33.1	2.9	36.0	35.3	3.1	38.4	37.9	3.3	41.2
سوريا	2.0	0.8	2.8	2.0	0.8	2.8	1.9	0.8	2.7
الصومال	30.0	-	30.0	30.0	-	30.0	30.0	-	30.0
العراق	37.3	9.5	46.8	47.5	9.4	56.9	37.7	7.4	45.1
عمان	279.6	0.1	279.7	348.0	0.2	348.2	552.8	0.2	553.0
فلسطين	3.3	0.8	4.1	3.1	0.8	3.9	3.4	0.9	4.3
قطر	14.5	-	14.5	15.0	-	15.0	14.7	-	14.7
الكويت	16.3	0.2	16.5	16.3	0.2	16.5	17.3	0.2	17.5
لبنان	4.3	0.8	5.1	3.2	0.8	4.0	3.1	0.8	3.9
ليبيا	3.5	0.4	3.9	3.5	0.4	3.9	3.5	0.4	3.9
مصر	241.0	1371.0	1612.0	271.0	1455.0	1726.0	286.7	1539.3	1826.0
المغرب	1464.0	1.2	1465.2	1431.5	1.0	1432.5	1483.3	1.0	1484.3
موريتانيا	1103.6	-	1103.6	1082.8	-	1082.8	1296.3	-	1296.3
اليمن	74.4	0.3	74.7	83.9	0.3	84.2	84.2	0.3	84.5
المنطقة العربية	3679.5	1447.6	5127.1	3749.4	1547.8	5297.2	4240.2	1645.4	5885.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ثانياً: إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:

أ ـ هيكل التجارة الخارجية لأهم السلع الزراعية والغذائية:

بدراسة هيكل الصادرات والواردات الغذائية على مستوى مكونات كل مجموعة سلعية، اتضح أن الواردات من جملة السلع النباتية تركزت في الحبوب والدقيق بنسبة تتراوح بين 43 و52 % خلال الفترة (2015 ـ 2018)، مقابل نسبة متواضعة من الصادرات تراوحت بين 10و13 % لنفس الفترة، مما يشير إلى عجز واضح في الميزان السلعي للحبوب والدقيق. وعلى النقيض من ذلك فإن الميزان السلعي للخضر والفاكهة يحقق فائضاً نتيجة لزيادة الصادرات منها إلى ما يزيد على ضعفي الواردات، على النحو الوارد بالجدول (11.2).

فيما يتعلق بالسلع الغذائية الحيوانية، فإنّ الواردات من اللحوم الحمراء تراوحت نسبتها بين (37 % ـ 41 %) من جملة واردات السلع الحيوانية خلال الفترة (2015ـ2018)، مقابل نسبة ضئيلة من الصادرات لا تتجاوز (2 % ـ 7 %) من جملة صادرات السلع الحيوانية خلال الفترة (2015 ـ 2018). وعلى العكس من ذلك، فإن الأسماك فاقت الصادرات منها الواردات، وكذلك فاقت نسبة صادرات الألبان ومنتجاتها نسبة الواردات منها للفترة (2015 ـ 2017م) بينما انخفضت هذه النسبة عام 2018م.

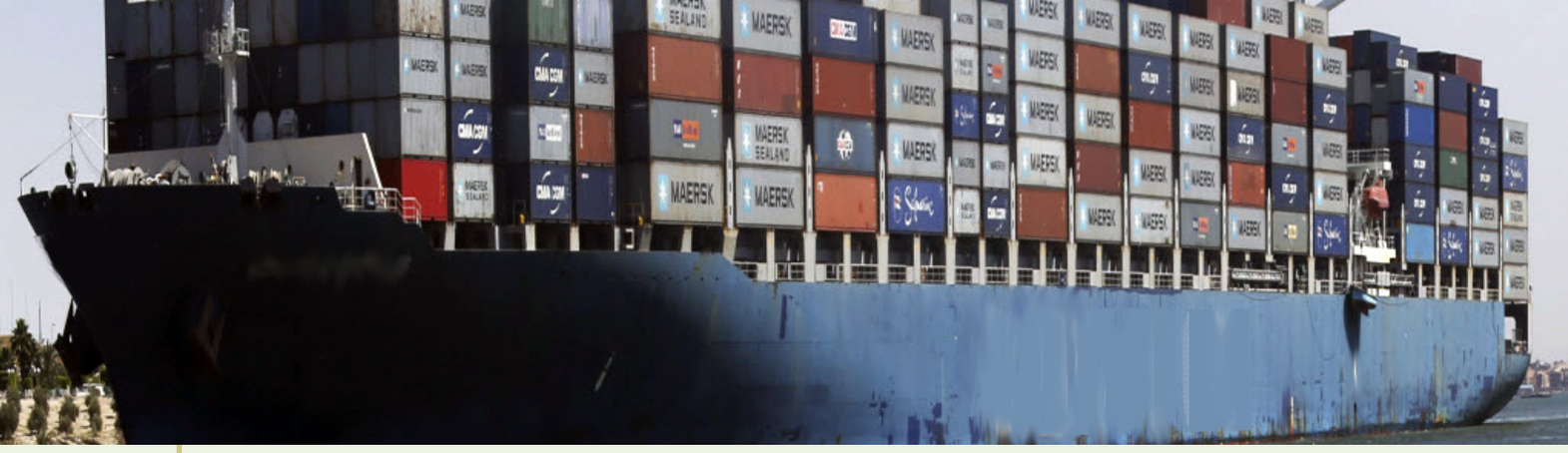

جدول (11.2): هيكل التجارة الخارجية لأهم السلع الزراعية والغذائية في المنطقة العربية خلال الفترة 2015 ـ 2018 م (%)

السلعة	الواردات (%)				الصادرات (%)			
	2015	2016	2017	2018	2015	2016	2017	2018
الحبوب والدقيق	45	43	48	52	13	12	12	10
البطاطس	1	1	1	1	2	2	2	2
سكر	9	11	14	11	9	12	13	5
بقوليات	3	3	3	2	3	3	3	2
بذور زيتية	4	3	2	3	2	4	4	7
زيوت نباتية	8	9	9	9	16	12	12	16
خضر	6	6	3	3	19	17	18	19
فاكهة	12	12	6	8	30	32	28	32
البن والشاي والكاكاو	10	10	10	8	6	4	5	4
التوابل	2	2	3	2	2	2	3	2
جملة السلع النباتية	100	100	100	100	100	100	100	100
حيوانات حية	16	17	18	11	26	22	19	11
لحوم حمراء	20	20	20	24	3	2	2	1
لحوم دواجن	17	17	17	17	3	5	3	1
الألبان ومنتجاتها	36	34	36	34	44	42	34	13
البيض	2	2	2	3	2	1	1	1
الأسماك	9	10	6	11	21	27	39	72
العسل الطبيعي	0	1	1	1	1	1	1	0
جملة السلع الغذائية الحيوانية	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: حسبت من الجدول رقم (5) بالملحق.

ب ـ إجمالي قيمة الواردات الغذائية:

يعاني الميزان الغذائي العربي من عجز واضح نتيجة لاعتماد المنطقة العربية على تدبير احتياجاتها من الخارج، وشكلت الواردات الغذائية نسبة تتراوح بين (81 % ـ 87 %) من إجمالي الواردات الزراعية للفترة (2016 ـ 2018م) الأمر الذي يعكس تركّز الواردات الزراعية في سلع غذائية استهلاكية، مما يتطلب إعادة النظر في السياسة الزراعية العربية لتستهدف التركيز على تطوير القطاعات الإنتاجية الزراعية والاستفادة من التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية.

تشير المؤشرات الواردة بالجدول (12.2) إلى أن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية لا تتجاوز الثلث، حيث بلغت نحو (28.03 %) في العام 2017 ونحو (22 %) لعام 2018م .

وإما فيما يتعلق بالتجارة الزراعية العربية البينية في مجال الغذاء، فإنّ نسبة الواردات الغذائية العربية البينية لم تتجاوز (18 %) من الواردات الغذائية الكلية لعام 2016م، بل وانخفضت لتصل إلى (13 %) عام 2018م.

جدول رقم (12.2): قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في المنطقة العربية خلال الفترة (2015 ـ 2018م)

(مليار دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018*
الصادرات الكلية	890.3	737.5	907.8	896.0
الصادرات الزراعية	39.6	36.1	42.5	32.8
الصادرات الغذائية	28.6	26.8	27.5	18.7
الصادرات الغذائية العربية البينية	16.1	14.3	14.1	10.1
الواردات الكلية	827.9	752.3	797.8	675.3
الواردات الزراعية	118.5	113.6	121.0	98.3
الواردات الغذائية	103.2	96.3	98.1	83.8
الواردات الغذائية العربية البينية	17.2	17.1	16.6	10.5
الصادرات الكلية / الواردات الكلية (%)	108	98	114	133
الصادرات الزراعية / الواردات الزراعية (%)	33	32	35	33
الصادرات الغذائية / الواردات الغذائية (%)	28	28	28	22
الواردات الغذائية / الواردات الزراعية (%)	87	85	81	85
الواردات الغذائية / الواردات الكلية (%)	12	13	12	12
الواردات الغذائية العربية البينية / الواردات الغذائية الكلية (%)	17	18	17	13

*بيانات أولية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ت ـ الصادرات والواردات الغذائية العربية البينية:

يوضّح الجدول (12.2) أن قيمة الصادرات والواردات الغذائية البينية العربية تراجعت في عام 2018م عن عام 2017م بما نسبته (4.4%) من إجمالي الصادرات والواردات الغذائية الكلية.

بلغت قيمة واردات السلع الغذائية البينية العربية عام 2018م نحو (10.54) مليار دولار بالمقارنة بنحو (16.57) مليار دولار عام 2017م، شكلت الألبان والفاكهة والزيوت النباتية والسكر والمنتجات الغذائية المصنعة مجتمعة ما نسبته (58.34 %) من إجمالي قيمة الواردات البينية العربية من السلع الغذائية، وكما هو مبين في الجدول (13.2).

جدول (13.2): قيمة الواردات العربية البينية من السلع الغذائية خلال الفترة 2015ـ2018م (مليار دولار)

المجموعة السلعية	2015	2016	2017	2018*	% لعام 2018
الحبوب ومستحضراتها	0.427	0.373	0.400	0.238	2.26
القمح والدقيق	0.275	0.232	0.254	0.122	1.16
الذرة الشامية	0.026	0.013	0.019	0.001	0.01
الأرز	0.121	0.119	0.120	0.114	1.08
الشعير	0.003	0.007	0.005	0.000	0.00
الذرة الرفيعة والدخن	0.002	0.001	0.002	0.000	0.00
الزيوت	1.201	1.323	1.485	0.945	8.97
البقول	0.278	0.268	0.258	0.248	2.35
الدرنات	0.191	0.133	0.205	0.081	0.76
الخضر	0.987	0.900	0.756	0.498	4.72

المجموعة السلعية	2015	2016	2017	*2018	% لعام 2018
الفاكهة	1.494	1.420	1.457	0.938	8.90
التمور	0.337	0.320	0.378	0.228	2.17
حيوانات حية	1.555	1.135	1.216	0.964	9.14
لحوم	0.465	0.587	0.572	0.486	4.61
لحوم حمراء	0.200	0.080	0.120	0.102	0.97
لحوم دواجن	0.266	0.507	0.451	0.384	3.64
ألبان ومنتجاتها	2.660	2.628	2.644	2.628	24.94
السكر	1.100	1.145	1.122	0.915	8.68
الأسماك	0.388	0.421	0.461	0.501	4.75
البيض	0.156	0.105	0.131	0.020	0.19
عسل النحل	0.029	0.033	0.043	0.010	0.10
منتجات غذائية مصنعة	2.577	2.494	2.324	0.723	6.86
توابل وبهارات	0.175	0.191	0.177	0.063	0.60
البن والكاكاو والشاي	0.907	0.885	0.857	0.261	2.48
منتجات غذائية أخرى	2.631	3.015	2.459	1.021	9.69
الإجمالي	17.218	17.055	16.567	10.538	100.00

*بيانات أولية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ثالثاً: إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية:

تعتبر المعونات الغذائية إحدى الطرق المتبعة في تعزيز الأمن الغذائي في دول العالم، وعلى حسب دراسة صادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن المعونة المالية (النقدية)، في معظم الحالات، هي الطريقة المفضلة لتمويل التوزيع المباشر للأغذية أو تقديم دعم في الميزانية من أجل التنمية العامة أو المساعدة في المشروعات.

وقد بلغت قيمة المعونات الغذائية والمقدمة من لجنة المساعدات الإنمائية (DCA) لبعض الدول العربية ما قيمته (140) مليون دولار في عام 2017م، حيث انخفضت هذه المعونات للدول العربية بما نسبته (50 %) مقارنة بعام 2016م، جدول رقم (14.2).

وبحسب بيانات وإحصاءات برنامج الأغذية العالمي (WFP) فإن عدداً من الدول العربية - والتي تشهد عدم استقرار ونزاعات محلية - يعاني سكانها من حالة انعدام غذائي وفجوات في نظمها الغذائية، حيث يتم حالياً تقديم مساعدات غذائية لحوالي (14.3) مليون من سكان هذه الدول العربية المتأثرة بالحروب والنزاعات.

جدول رقم (14.2) المعونات الغذائية لبعض الدول العربية خلال الفترة (2015-2017م) (مليون دولار)

الدولة	2015	2016	2017
الأردن	2.27	26.14	50.28
الجزائر	0.21	-	-
سوريا	6.89	3.5	1.26
جزر القمر	4.01	1.82	1.69
جيبوتي	2.05	1.82	0.29
السودان	12.5	23.48	11.68

الدولة	2015	2016	2017
العراق	17.58	0.67	3.67
لبنان	3.41	179.75	47.76
فلسطين	18.47	18.29	10.32
مصر	1.78	0	-
المغرب	3.02	1.61	1.68
اليمن	41.99	23.02	11.86
الإجمالي	114	280	140

المصدر : الموقع الالكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) .

2 ـ 2 ـ 1 ـ 2 أهم المؤشرات الرئيسية لإتاحة الغذاء:

أ ـ معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

بلغ معدل الاكتفاء الذاتي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في المنطقة العربية في عام 2018م نحو (65.97 %)، مقارنة بنحو (68.75 %) في عام 2017م. وقد تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي في عام 2018م من سلع العجز بين (35.3 %) و(52.2 %) للسكر والحبوب والزيوت النباتية والبقوليات وتراوحت ما بين (69.8 %) و(97.2 %) للحوم الدواجن واللحوم الحمراء والبيض والألبان ومنتجاتها والفاكهة ، واقتربت من (100 %) للخضر، بينما تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي لسلع الفائض ما بين (106.1 %) و(106.8 %) لكل من الأسماك والتمور، كما هو موضح في الجدول رقم (16.2). يتضح أن هنالك نمواً في معدل الاكتفاء الذاتي لبعض السلع وتراجعاً في سلع أخرى، إلا أن هنالك بعض السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية تتطلب مزيداً من الاستثمارات لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة المتاح للاستهلاك منها. وتوضح الخريطة رقم (3.2) معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب في عام 2018م، ومنها يتضح أن نسب الاكتفاء الذاتي تزيد على (70 %) في كل من: فلسطين وسوريا والسودان، وتراوحت ما بين 22.1 % و57.9 % في كل من: الصومال ، موريتانيا ،تونس ،الجزائر ،مصر ،جزر القمر ،المغرب والعراق، وتقل عن ذلك في بقية الدول العربية.

جدول (15.2): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية (2015 ـ 2018)م (%)

المجموعات السلعية	2015	2016	2017	2018
الحبوب (جملة)	44.8	39.2	41.7	37.8
القمح والدقيق	44.9	36.3	39.3	37.7
الذرة الشامية	29.8	31.6	28.4	24.5
الأرز	48.2	53.2	53.0	44.9
الشعير	38.7	20.5	32.6	35.3
الذرة الرفيعة والدخن	99.3	98.8	102.3	94.9
البطاطس	94.4	91.8	96.4	95.8
البقوليات	55.4	51.5	53.3	50.9
الخضر	97.5	95.6	102.8	99.2
الفاكهة	97.5	98.5	102.5	97.2
التمور	108.3	108.6	108.0	106.8
السكر	43.7	45.2	38.7	35.3
الزيوت النباتية	48.6	36.2	43.0	46.0
جملة اللحوم	69.7	67.4	72.4	74.9
لحوم حمراء	76.9	69.8	78.9	81.0
لحوم بيضاء	63.6	65.3	67.2	69.8
الأسماك	96.6	104.6	108.7	106.1
البيض	86.1	85.2	83.0	83.4
الألبان ومنتجاتها	75.9	76.9	93.7	93.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد (38)، 2019م.

خريطة رقم (3.2) معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب على مستوى الدول العربية عام 2018م

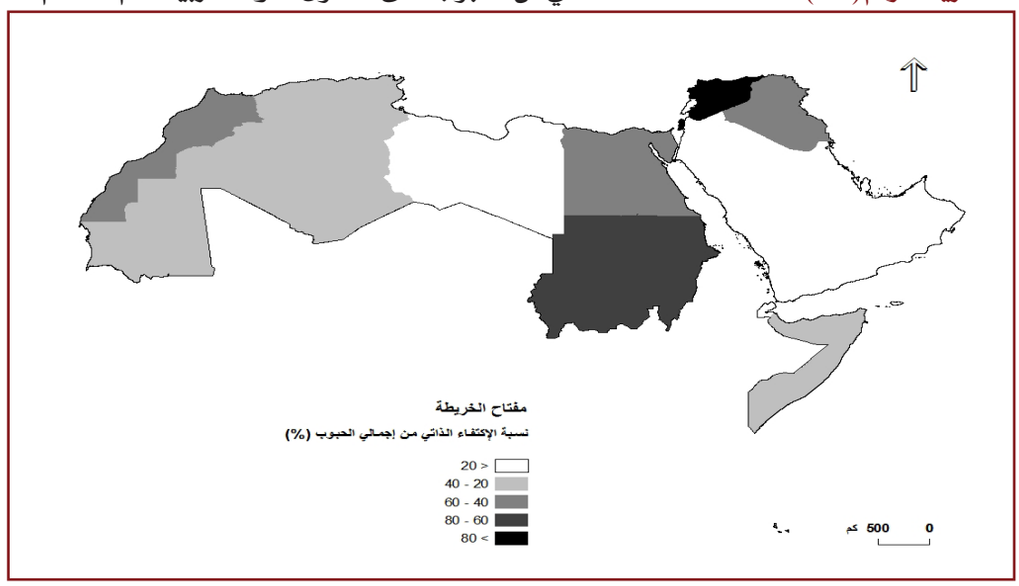

المصدر: حسبت وجمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

وتوضح الخرائط بالأرقام (4.2) و(5.2) و(6.2) كمية الإنتاج ومعدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسماك في عام 2018م. حيث زادت معدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء (90 %) في كل من الجزائر وتونس والمغرب والصومال واليمن وجيبوتي وسوريا وموريتانيا والسودان، بينما تقل عن (50 %) في كل من الكويت وقطر والعراق والأردن والإمارات والبحرين. أما بالنسبة لمعدلات الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن فتحقق كل من الجزائر وفلسطين والمغرب الاكتفاء الذاتي من لحومها ، بينما تراوحت بين (10.4 %) في الإمارات و(99.4 %) في تونس.

أما بالنسبة للأسماك، فحققت كل من السودان والبحرين والمغرب وعُمان والصومال واليمن وموريتانيا فائضاً، إذ تراوح معدل الاكتفاء الذاتي- بهذه الدول- من الأسماك بين (100.2 %) و(228.2 %)، وتقل هذه المعدلات عن (50 %) في كل من ليبيا والأردن ولبنان وسوريا والإمارات.

خريطة رقم (4.2) الإنتاج ومعدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء على مستوى الدول العربية عام 2018م

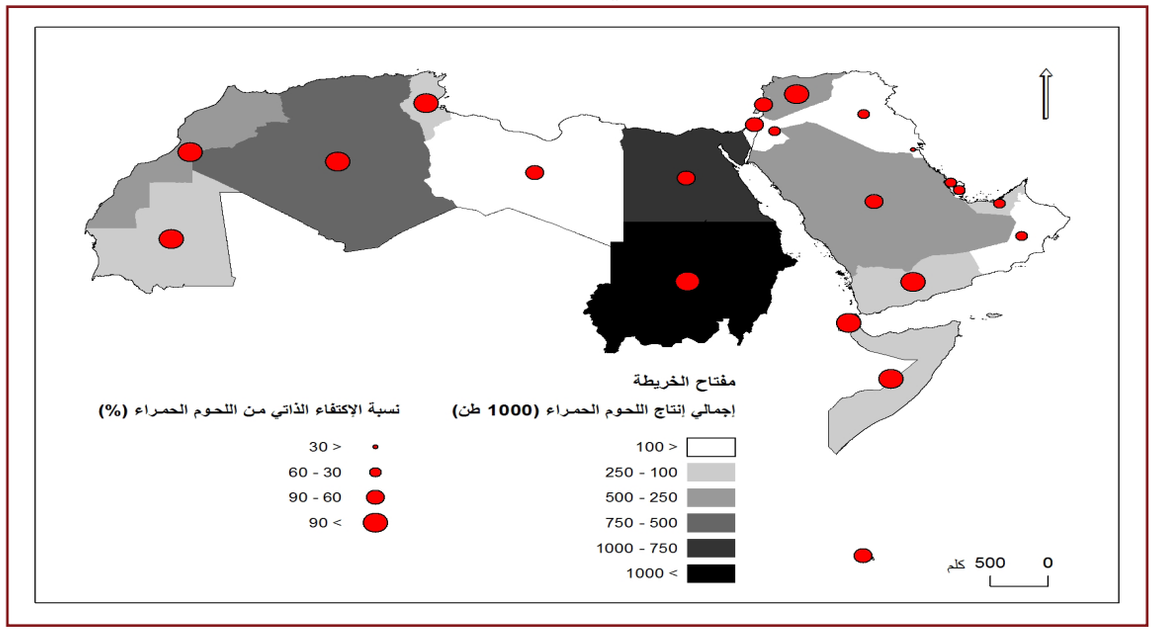

المصدر: حسبت وجمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

خريطة رقم (5.2) الإنتاج ومعدلات الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن على مستوى الدول العربية عام 2018م

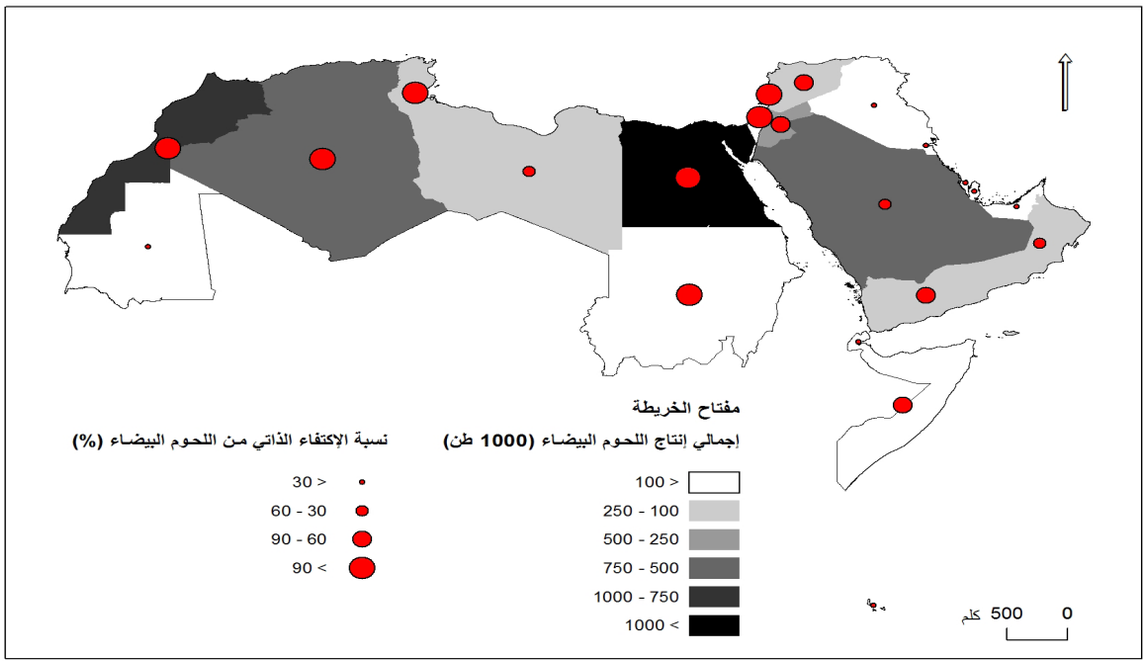

المصدر: حسبت وجمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

خريطة رقم (6.2) الإنتاج ومعدلات الاكتفاء الذاتي من الأسماك على مستوى الدول العربية عام 2018م

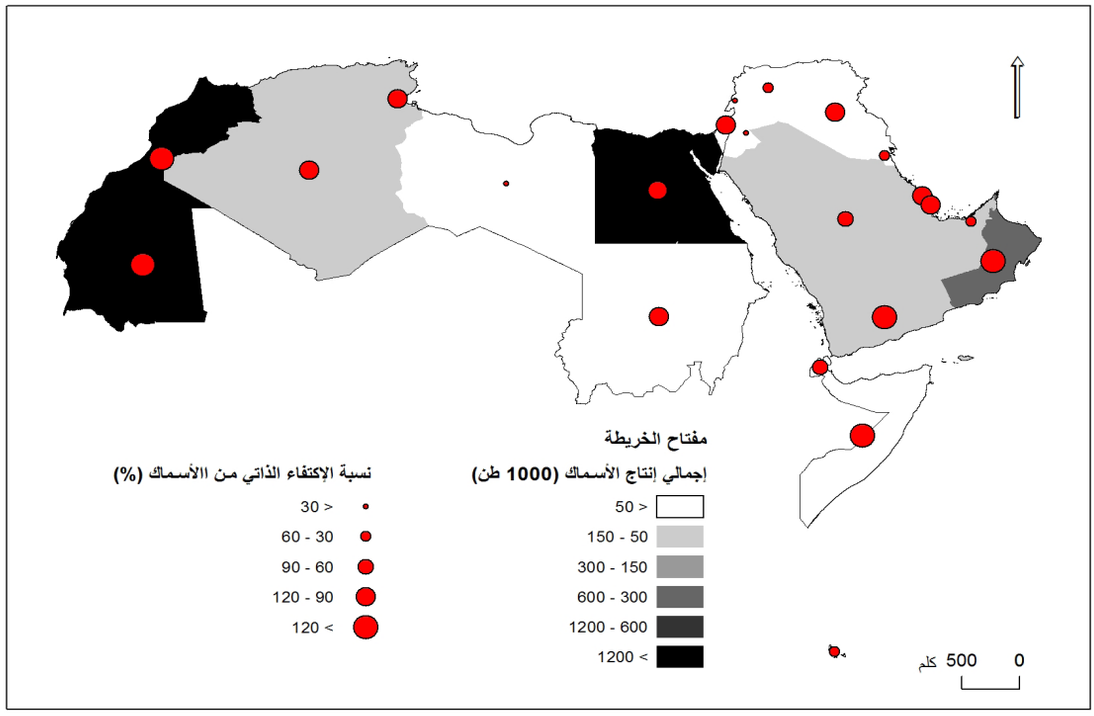

المصدر: حسبت وجمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ب- فقد وهدر الغذاء:

تعتبر قضية فقد وهدر الغذاء من أهم القضايا المرتبطة بأهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة الخاصة بزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، بالإضافة إلى ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة (2030) المتعلقة بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة ، وضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة .

وعلى الرغم من أنّ الدول العربية قد خطت خطوات مقدرة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء، إلا أن الإنتاج الزراعي والسمكي يتعرّض في الوطن العربي إلى فقد جزءٍ كبيرٍ من مختلف المنتجات خلال سلاسل الإمداد، حيث تعاني معظم الدول العربية من فقد جزء مقدر من إنتاجها الزراعي في جميع مراحل إنتاجه وتداوله، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل أو الملابسات، التي يمكن السيطرة على بعضها أو الحد منها، كالأساليب الإنتاجية والطرق الزراعية الحديثة وإدخال الميكنة ومعاملات ما بعد الحصاد والأساليب التسويقية، والبعض الآخر يصعب التحكم فيه والسيطرة عليه بدرجة كبيرة كالأحوال المناخية والآفات والأمراض وغيرها.

تقدر كمية الفاقد والمهدر من السلع الغذائية على المستوى العالمي بما يتراوح بين ربع وثلث ما يتم إنتاجه سنوياً من الغذاء الموجه للاستهلاك، أما على المستوى العربي، فتقدر كمية الفاقد والمهدر من السلع الغذائية الرئيسية عام 2018م بنحو (99.85) مليون طن (بقيمة قدرت بحوالي 50.6 مليار دولار)، والتي شكلت بدورها نحو (31.2 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك من كافة السلع الغذائية، (جدول رقم 15.2)، . إلاّ أنه لا يجب النظر إلى الفقد والهدر بهذا المنظور فقط، وإنما يمكن النظر إليهما من خلال تقدير قيمة الفقد والهدر في الموارد الإنتاجية المحدودة (خاصة الأرض والمياه) وأوجه الاستخدامات البديلة التي كان من الممكن توظيفها للإنتاج.

جدول (16.2) كمية الفاقد والمهدر من السلع الغذائية الرئيسية بالمنطقة العربية عام 2018م

الكمية: مليون طن

المجموعات السلعية	مرحلة الإنتاج	ما بعد الحصاد والتخزين	التصنيع والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك	الإجمالي	نسبة من إجمالي الفاقد%
الحبوب	3.11	4.15	5.85	5.20	15.59	33.90	33.95
البطاطس	0.83	1.38	1.46	0.49	0.73	4.88	4.88
البقوليات	0.23	0.09	0.21	0.05	0.05	0.64	0.64
البذور الزيتية	1.16	0.46	0.40	0.10	0.10	2.22	2.22
الخضر	5.74	3.38	9.18	6.88	5.51	30.68	30.73
الفاكهة	0.52	0.30	6.78	5.09	4.07	16.76	16.78
اللحوم	0.67	0.67	0.61	0.61	0.97	3.53	3.53
الأسماك	0.39	0.39	0.43	0.48	0.19	1.87	1.88
الألبان ومنتجاتها	0.99	0.99	0.56	2.26	0.56	5.37	5.38
الإجمالي	13.63	11.81	25.48	21.15	27.78	99.85	100.00

* ملحوظة حسب الفاقد في مرحلة الإنتاج ومرحلة ما بعد الحصاد والتخزين من إجمالي الإنتاج. وحسبت بقية المراحل من الفاقد (التعبئة والتصنيع والتوزيع والاستهلاك) من المتاح للاستهلاك بعد خصم الفاقد في مرحلتي الإنتاج وما بعد الحصاد والتخزين.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

قدر إجمالي كمية الفاقد في مجموعة الحبوب بالدول العربية، والتي تشمل (القمح والشعير والذرة الشامية والصفراء والرفيعة والأرز) في عام 2018م بنحو (33.9) مليون طن، كما قدرت كمية الفاقد في مجموعة الخضر والفاكهة واللحوم والألبان ومنتجاتها والأسماك بنحو (30.68) و(16.76) و(3.53) و(5.37) و(1.87) مليون طن على الترتيب، جدول رقم (15.2).

تتبنى الدول العربية في استيراتيجيتها برامج خاصة بخفض نسبة الفاقد والهدر من الغذاء، ويتطلب تعظيم الاستفادة من هذه البرامج اتخاذ عددٍ من الإجراءات أهمها:

- تحسين أداء العمليات الزراعية في مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد.
- الاهتمام بنشر استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة، والتوسع في استخدام الميكنة الملائمة لطبيعة المحاصيل الغذائية.
- الحرص على زراعة الأصناف عالية الجودة والإنتاجية وذات المواصفات التخزينية الجيدة والمقاومة للآفات والأمراض.
- توجيه قدر متزايد من جهود أجهزة الإرشاد الزراعي نحو توعية المزارعين بطرق ومواعيد جمع

وتعبئة وتخزين وتداول المحاصيل الغذائية، وتدريب المزارعين على ذلك من خلال التعاونيات وروابط المزارعين.

- تطوير البنية التحتية للتخزين مثل: المخازن المبردة والصوامع ووسائل النقل المبردة والمجهزة.
- توفير محطات الفرز والتدريج والتعبئة في مراكز الإنتاج الرئيسية، وتزويدها بوسائل التبريد السريع و التخزين المبرد.
- الارتقاء بكفاءة التصنيع الغذائي في الوطن العربي.
- تطوير نظم وتقييم فقد وهدر الغذاء.

ت- المتاح للاستهلاك من الغذاء:

يقدر المتاح للاستهلاك من خلال المعادلة الحسابية (إجمالي الإنتاج المحلي مضافاً إليه الواردات وفرق المخزون ومطروحاً منه كل من الصادرات ونسبة الفاقد ونسبة الإنتاج المخصصة للبذور والتقاوي بالإضافة إلى الأعلاف)، إلا أنه نظراً لعدم توفر البيانات الدقيقة الخاصة بكل من الفاقد ونسبة الإنتاج المخصصة للبذور والتقاوي والأعلاف لكل محصول على مستوى كل دولة عربية، فقد تم تقدير المتاح للاستهلاك بشكل مختصر بأنه حصيلة العملية التجارية للمجموعات السلعية مضافاً إليها الناتج المحلي الكلي منها.

• المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع النباتية :

تعتبر مجموعة الحبوب الأكثر اهتماماً للمستهلك العربي، حيث تشكل مكوناً هاماً لسلة الغذاء في المنطقة العربية وعنصراً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وشهدت ارتفاعاً في المتاح للاستهلاك من نحو (132.1) مليون طن في عام 2017م، إلى نحو (137.2) مليون طن في عام 2018م بمعدل زيادة بلغ نحو (3.89 %)، ويمثل ذلك حصيلة ارتفاع المتاح للاستهلاك في بعض مكونات مجموعة الحبوب وبخاصة في القمح والذرة الشامية بنسبة (6.52 %) و(14.8 %) بين عامي 2017 و2018م، وانخفاض ملحوظ في حصيلة المتاح للاستهلاك في الذرة الرفيعة بنسبة (29.03 %) وانخفاض في كل من الأرز والشعير إلى نحو (0.73 %) و(3.05 %) على الترتيب خلال نفس الفترة، جدول رقم (17.2). ويعزى ذلك إلى التغير في حجم التجارة الخارجية لهذه المجموعة حيث تناقصت كمية الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة بلغت نحو (33.54 %) وبالمقابل ارتفعت الواردات منها إلى نحو (13.75 %) لنفس الفترة.

كما يوضح الجدول (26) ارتفاعاً نسبياً في المتاح للاستهلاك من باقي مجموعات الغذاء الرئيسية النباتية عدا البطاطس الذي تراجع المتاح منه بشكل طفيف من حوالي (14.91) مليون طن في عام 2017م إلى نحو (14.36) مليون طن في عام 2018م بانخفاض نسبي قدر بنحو (3.68 %)، وكذلك تراجع في الزيوت النباتية بنسبة (1.95 %) عن عام 2017م، وقد يعزى هذا التناقص إلى تراجع المنتج المحلي منها في الدول العربية وإلى نقص الكميات المستوردة منها في عام 2018م.

جدول رقم (17.2): المتاح للاستهلاك من السلع النباتية الرئيسية بالمنطقة العربية خلال الفترة (2015 - 2018م) (ألف طن)

البيان	2015	2016	2017	2018	معدل التغير (2017 - 2018م)
مجموعة الحبوب	130382.2	126552.4	132064.7	137195.6	3.89
القمح والدقيق	63184.1	60967.8	65463.7	69730.4	6.52
الذرة الشامية	28725.9	27526.1	27608.5	31695.1	14.80
الأرز	11084.7	10965.7	10579.2	10502.4	(0.73)
الشعير	18284.0	17624.0	18856.0	18280.9	(3.05)
الذرة الرفيعة والدخن	8856.7	9111.9	9189.1	6521.3	(29.03)
البطاطس	17577.9	15343.5	14908.8	14360.0	(3.68)
جملة البقوليات	2845.9	2388.0	2822.0	2972.8	5.34
جملة الخضر	59679.9	56346.8	48795.6	55001.7	12.72
جملة الفاكهة	38265.9	36480.6	34273.8	34731.7	1.34
التمور	5690.8	5678.4	5486.8	5674.8	3.43
السكر	11917.7	13052.0	15740.3	17395.3	10.51
جملة الزيوت	5577.1	5301.6	6744.2	6612.9	(1.95)

الأرقام ما بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.

المصدر: حسبت وجمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

كذلك يوضح الجدول السابق ارتفاع المتاح للاستهلاك من البقوليات والسكر والخضر والفاكهة والتمور، حيث ارتفع المتاح للاستهلاك منها نسبياً في عام 2018م إلى نحو (5.34 %) و(10.51 %) و(1.34 %) و(3.43 %) على التوالي مقارنة بعام 2017م.

• المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية والسمكية:

سجلت المنتجات الحيوانية والسمكية لعام 2018م زيادة بصورة ملحوظة فيما يخص المتاح للاستهلاك منها وبخاصة مجموعة اللحوم والأسماك والبيض. أما فيما يخص مجموعة الألبان ومنتجاتها، فقد سجل المتاح للاستهلاك منها ارتفاعاً بين عامي 2017 و2018م بتغير نسبي بلغ نحو (0.95 %) حيث سجلت صادرتها خلال هذين العامين تناقصاً في حجم صادراتها مقارنة مع حجم وارداتها. وقد يعزى ذلك لارتفاع الإنتاج العربي من المنتجات الحيوانية والسمكية خلال عام 2018م، مع ثبات نسبي تقريباً في حجم التجارة الخارجية منها، مما كان له انعكاساً واضحاً في حجم المتاح منها للاستهلاك.

ويوضح الجدول (18.2) زيادة المتاح للاستهلاك من مجموعة الأسماك بنسبة تغير بلغت نحو (13.81 %) مقارنة مع عام 2017م، حيث شهدت هذه المجموعة تطوراً ملحوظاً في حجم المنتج منها وأيضاً الكميات المصدرة منها، مع ارتفاع ملحوظ في كمية الواردات والتي مازالت تسير بوتيرة متزايدة في الارتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة، مما انعكس ذلك في زيادة المتاح للاستهلاك منها بمعدلات تغير نسبي مرتفعة.

كما كان للتطور المستمر في صناعة الدواجن وبخاصة في مجال بيض المائدة أثر واضح على استمرار ارتفاع حجم المنتج منه مع استمرار زيادة حجم وارداته، وقد انعكست محصلة ذلك في زيادة المتاح للاستهلاك من البيض عام 2018م إلى حوالي (2.89) مليون طن بارتفاع نسبي عن عام 2017م قدر بنحو (1.8 %) مقارنة بعام 2018م.

جدول رقم (18.2) المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية والسمكية في المنطقة العربية خلال الفترة (2015 ـ 2018م) (ألف طن)

البيان	2015	2016	2017	2018	معدل التغير (2017 ـ 2018م)
جملة اللحوم	12551.0	13413.9	12962.7	13508.8	4.21
لحوم حمراء	5761.6	6353.8	5700.6	6150.9	7.90
لحوم بيضاء	6789.4	7060.1	7262.1	7349.3	1.20
الأسماك	4893.3	4902.1	4872.6	5545.6	13.81
البيض	2496.6	2560.1	2835.2	2886.4	1.80
الألبان ومنتجاتها	35906.9	36142.0	30004.9	30228.8	0.75

المصدر: حسبت وجمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ث ـ الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد) في المنطقة العربية:

تعتبر الفجوة الغذائية الشق المكمل لمعدل الاكتفاء الذاتي، ويوضح الجدول رقم (30) تراجع قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية من نحو (34.69) مليار دولار في عام 2017م إلى نحو (33.58) مليار دولار عام 2018م، أي تراجع بنسبة (3.20 %). كما تبين أن مجموعة الحبوب ساهمت بنحو (56.20%) من إجمالي قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، تلتها مجموعة اللحوم بنحو (19.76 %)، والألبان ومنتجاتها بنحو (8.97 %)، والسكر المكرر بنحو (8.45 %)، وساهمت باقي السلع الغذائية بنسبة (6.62 %) كما هو موضح في الشكل رقم (8.2). كما أشار الجدول رقم (19.2) إلى أن هنالك سلع فائض مثل الأسماك، التي ساهمت بنحو (46.63 %) من إجمالي الفائض، تليها الخضر والفاكهة بمساهمة نسبتها (30.29 %) و(23.08 %) على التوالي.

وعلى الرغم من تراجع قيمة الفجوة بين عامي 2017 و 2018، إلاّ أنّ هذا لايعني تحسناً في الإنتاج. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض في الأسعار العالمية للسلع الغذائية خلال عام 2018، على النحو الموضح بالجدول (30) والذي يعكس الفجوة الكمية في السلع وقيمتها النقدية.

جدول رقم (19.2) كمية وقيمة الفجوة (صافي الاستيراد) من السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية خلال عامي 2017 و2018م

البيان	كمية (مليون طن)		قيمة (مليار دولار)	
	2017	2018	2017	2018
مجموعة الحبوب (جملة)	76.59	85.06	21.77	20.76
القمح والدقيق	39.64	43.40	8.61	9.49
الذرة الشامية	19.68	23.93	7.33	4.69
الأرز	4.81	5.57	3.45	4.23
الشعير	12.68	11.83	2.40	2.23
الذرة الرفيعة والدخن	(0.22)	0.33	(0.03)	0.12
البطاطس	0.17	0.43	0.07	0.15
جملة البقوليات	1.01	1.07	0.73	0.54
جملة الخضر	(2.70)	(0.63)	(1.15)	(1.02)
جملة الفاكهة	(2.76)	(0.93)	(1.77)	(0.77)
التمور	(0.76)	(0.51)	(0.81)	(0.77)
السكر	8.01	9.87	4.04	3.12
جملة الزيوت	2.92	2.93	1.33	1.27
جملة اللحوم	3.26	3.12	7.53	7.30
لحوم حمراء	1.17	1.14	4.28	4.45
لحوم بيضاء	2.10	1.97	3.26	2.82
الأسماك	(0.68)	(0.61)	(1.93)	(1.56)
البيض	0.40	0.47	0.38	0.49
الألبان ومنتجاتها	0.51	0.53	3.69	3.31
جملة العجز	-	-	3953.	3693.
جملة الفائض	-	-	(4.85)	(3.35)
إجمالي الفجوة	-	-	34.69	33.58

القيمة بين الأقواس تعبر عن الفائض.
المصدر: حسبت وجمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

شكل رقم (8.2) مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في الفجوة الغذائية العربية عام 2018م

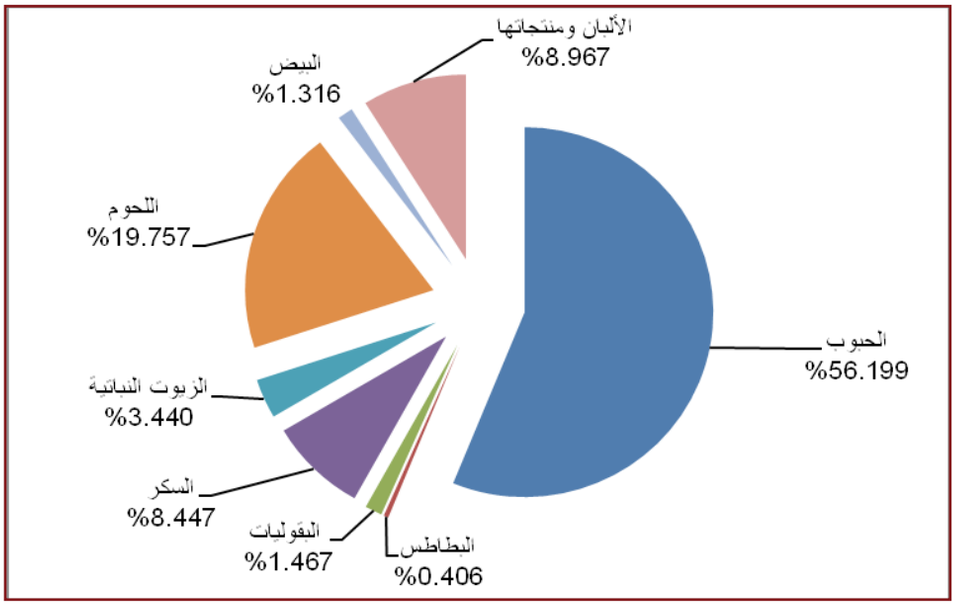

قدرت قيمة الفجوة الغذائية العربية لعام 2018م بما نسبته نحو (77.32 %) من إجمالي الفجوة في ست دول عربية هي: السعودية (21.25 %) ومصر (16.55%) والإمارات (13.04 %) والجزائر (13.25 %) والعراق (8.88 %) والكويت (4.35 %)، كما هو موضح في الشكل رقم (9.2).

شكل رقم (9.2): توزيع قيمة الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد) في الدول العربية للعام 2018م

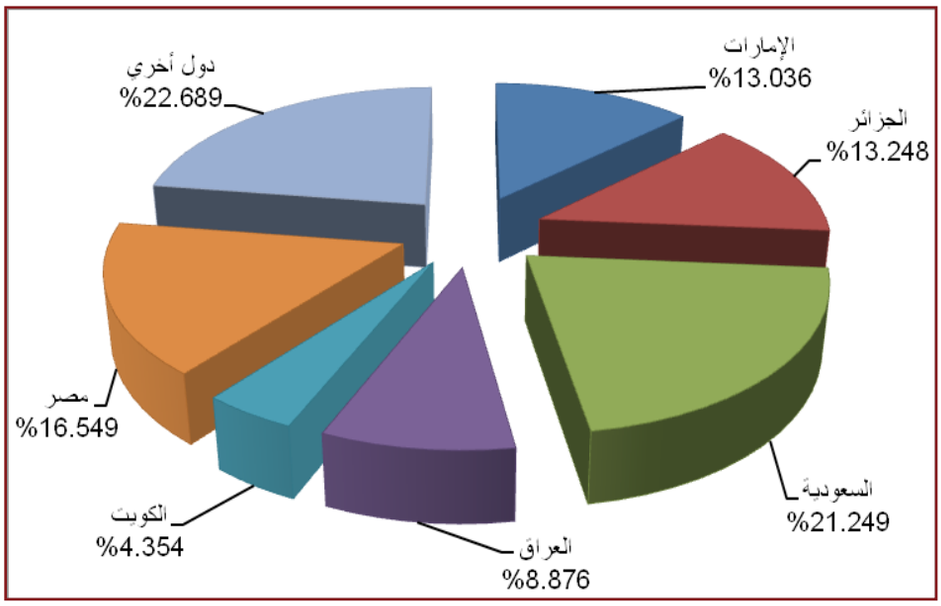

2 ـ 2 ـ 2 محور إمكانات الحصول على الغذاء:

يركّز محور إمكانات الحصول على الغذاء على جانب الطلب، ويقاس بقدرة كافة الأفراد في المجتمع على تدبير احتياجاتهم من الغذاء وفق إمكاناتهم المادية، وأسعار السلع الغذائية والنمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي والنمط الغذائي السائد، وأيضاً وفق ما يتبع من السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة. ويتناول الجزء التالي أهم المكونات ذات الصلة بإمكانيات الحصول على الغذاء ومؤشّرات قياسها:

أ ـ أسعار السلع الغذائية:

تعتبر أسعار السلع الغذائية من أهم المتغيرات ذات الأثر المباشر في إمكانية الحصول على الغذاء، حيث يؤدي انخفاضها إلى زيادة قدرة المستهلك على شراء الكميات التي يرغب في استهلاكها من السلعة، والعكس صحيح في حالة ارتفاعها، حيث يقلل الكميات المستهلكة من السلعة أو البحث عن بدائل أخرى تحقق له إشباعاً مماثلا.

توجد مؤشرات عدّة لقياس اتجاهات أسعار السلع الغذائية منها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والذي يمكن منه تقدير اتجاهات الأسعار على مستوى كل دولة، وهو مؤشر أسعار الأغذية الذي تقوم بتقديره منظمة الأغذية والزراعة، ونشره شهرياً وسنوياً لرصد اتجاه أسعار الأغذية عالمياً.

تشير البيانات الواردة في الجدول (20.2) إلى تراجع الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية على المستوى الإجمالي للدول العربية من نحو (208.7) عام 2107م لنحو (179.5) عام 2018م. إلا أنه على مستوى الدول العربية، تتفاوت قيمة معدل التغير بين دولة وأخرى، كما أن هناك دولاً انخفض فيها الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية ليصبح معدل التغير بين العامين موجباً، بينما هناك دول أخرى ارتفع فيها هذا المعدّل ليصبح معدل التغير بين العامين سالباً.

جدول رقم (20.2) الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك بالدول العربية خلال الفترة (2016 ـ 2018م)
(سنة الأساس 2010=100)

الدولة	2016	2017	2018	معدل التغير بين عامي 2016م و2018م
الأردن	111.24	110.78	114.38	2.82
الإمارات	102.29	103.48	125.30	22.49
البحرين	153.63	155.18	119.60	(22.15)
تونس	138.51	146.2	153.15	10.57
الجزائر	206.46	196.61	147.37	(28.62)
جزر القمر	162.8	165.96	169.12	3.88
جيبوتي	112.4	114.49	104.8	(6.76)
السعودية*	100.7	99.8	106.3	5.56
السودان	570.6	770.5	-	-
سوريا	802.4	937.3	941.4	17.32
العراق**	112.83	97.0	97.5	(13.59)
عمان	102.48	103.04	109.38	6.73
فلسطين	111.35	105.17	103.50	(7.05)
قطر	99.19	101.11	110.33	11.23
الكويت	107.95	107.62	126.17	16.88
لبنان	98.94	102.55	127.47	28.84
مصر	226.38	313.89	323.17	42.76
المغرب	126.77	126.78	111.61	(11.96)
موريتانيا	103.98	107.18	141.27	35.86
المنطقة العربية	186.889	208.67	179.546	(3.93)

( ) القيم بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.
*سنة الأساس 2013 =** 100سنة الأساس 2012 =100.
المصدر : الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمواقع الإلكترونية للأجهزة الإحصائية العربية.

أما على المستوى العالمي، فقد حدث انخفاض في قيمة مؤشر أسعار الأغذية من نحو (174.6) عام 2017م إلى نحو (168.4) عام 2018م، نتيجة للتحسن المتواصل في الإنتاج، وارتفاع مستويات المخزونات الغذائية على المستوى العالمي مما يتيح فرصاً للسكان للحصول على السلع الغذائية، جدول رقم (21.2).

جدول رقم (21.2) الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية خلال الفترة (2015 ـ 2018م)
(سنة الأساس 2002 ـ 2004م=100)

السلعة	2015	2016	2017	2018	معدل التغير بين عامي 2017م و2018م
مؤشر أسعار الأغذية[1]	164.0	161.5	174.6	168.4	(3.55)
اللحوم	168.1	156.2	170.1	166.3	(2.23)
الألبان	160.3	153.8	202.2	192.9	(4.60)
الحبوب	162.4	146.9	151.6	165.3	9.04
الزيوت	147.0	163.8	168.8	144.0	(14.69)
السكر	190.7	256.0	227.3	177.5	(21.91)
الأسماك	142.0	146.0	154.0	163.0	5.84
البذور الزيتية	149.0	154.0	153.0	158.0	3.27

[1] يتكون من متوسط الأرقام القياسية لأسعار مجموعات اللحوم والألبان والحبوب والزيوت النباتية والسكر، مع معايرة لمتوسط حصة الصادرات لكل مجموعة منها للفترة (2002 ـ 2004).
( ) القيم بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤشر أسعار الأغذية.

ب ـ مستويات دخول الأفراد:

تعبر مستويات دخول الأفراد عن القدرة الشرائية للأفراد على استهلاك الكميات المطلوبة لمواجهة احتياجاتهم الغذائية، وتوجد مؤشرات عديدة للتعبير عن القدرة الشرائية منها: الدخل النقدي والدخل الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وغيرها. ورغم الاختلاف الواضح بين كل مؤشر وآخر من حيث قيمته، إلا أن المهم هنا هو دراسة اتجاه هذه المؤشرات، سواء بالزيادة أو الانخفاض. فيما يتعلق بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في المنطقة العربية، يوضّح الجدول رقم (22.2) ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في المنطقة العربية من نحو (16.501) ألف دولار للفرد عام 2015م، إلى (17.558) ألف دولار للفرد عام 2018م بنسبة زيادة بلغت (6.41%)، ممّا يدل على تحسن فرص الحصول على الغذاء بالرغم من التباين الكبير في مستوى الدخل بين الدول العربية وبين المجموعات السكانية في الدولة الواحدة.

جدول رقم (22.2) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية خلال الفترة 2015 ـ 2018م
(بالأسعار الجارية) (دولار/فرد)

الدولة	2015	2016	2017	2018	معدل التغير بين عامي 2015م و2018م (%)
الأردن	8979	8983	9130	9348	4.11
الإمارات	70262	72386	73356	74943	6.66
البحرين	46913	47216	47660	47220	0.65
تونس	11599	11743	12047	12484	7.63
الجزائر	14711	15050	15266	15622	6.19
جزر القمر	2664	2689	2751	2828	6.16
السعودية	53898	54160	53693	55120	2.27
السودان	4552	4704	4880	4759	4.55
العراق	15981	17828	17415	17510	9.57
عمان	41911	42376	41068	41435	(1.14)
فلسطين	4799	4967	5118	5148	7.27
قطر	123822	123574	124609	126598	2.24
الكويت	75042	75689	72622	73705	(1.78)
لبنان	12695	12694	12814	13058	2.86
ليبيا	15404	14965	19057	20706	34.42
مصر	10939	11294	11742	12390	13.26
المغرب	7823	7891	8261	8587	9.77
موريتانيا	3976	3984	4067	4190	5.38
اليمن	3320	2828	2645	2571	(22.56)
المنطقة العربية	16501	16911	17102	17558	6.41
العالم	15803	16343	17137	17971	13.72

( ) القيم ما بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.
* عدم توفر بيانات عن سوريا وجيبوتي والصومال.
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية، 2018م.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فإن البيانات الواردة في الجدول رقم (35) تشير إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالمنطقة العربية من (2458.95) مليار دولار عام 2015م إلى (2680.71) مليار دولار عام 2018م، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي (9.02 %) خلال الفترة (2015 ـ 2018م). كما يتّضح أيضاً أن الناتج المحلي الإجمالي بالمنطقة العربية شكّل ما نسبته (3.12 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالعالم والمقدر بنحو (85790.82) مليار دولار عام 2018م.

جدول رقم (23.2) الناتج المحلي الإجمالي و الزراعي ومتوسط نصيب الفرد بالمنطقة العربية والعالم (بالأسعار الجارية) خلال الفترة (2015 ـ 2018م)

البيان	السنوات	المنطقة العربية	العالم
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	2015	2458.95	74231.69
	2016	2437.70	75309.57
	2017	2527.08	79928.38
	2018	2680.71	85790.82
الناتج المحلي الزراعي (مليار دولار)	2015	148.34	2969.27
	2016	135.78	3012.38
	2017	118.32	3197.14
	2018	113.36	3431.63
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار للفرد)	2015	6170.68	10054.39
	2016	6038.55	10085.70
	2017	6122.29	10614.15
	2018	6342.14	11239.73
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي (دولار للفرد)	2015	372.26	402.18
	2016	336.34	403.43
	2017	286.65	424.57
	2018	268.20	449.59

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

يعتبر الناتج المحلي الزراعي أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والمصدر الرئيسي لدخول السكان الزراعيين. وبالرغم من اتجاه الناتج المحلي الإجمالي نحو الزيادة كما ذكر آنفاً، إلا أن الناتج المحلي الزراعي اتجه نحو الانخفاض، حيث توضح بيانات الجدول رقم (23.2) أن الناتج المحلي الزراعي بالمنطقة العربية بلغ نحو (113.36) مليار دولار في عام 2018 مقارنة بنحو (148.34) مليار دولار عام 2015م أي بنسبة تراجع بلغت (23.58 %)، ومثّل الناتج الزراعي في عام 2018م ما نسبته (4.23 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار المنتجات الزراعية نحو الانخفاض، وليس انخفاض الكميات المنتجة من السلع الزراعية، حيث شكل الناتج المحلي الزراعي بالمنطقة العربية نحو (3.30 %) من الناتج المحلي الزراعي بالعالم عام 2018م، وهي أعلى من نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي العربي في نظيره العالمي والمقدرة بنحو (3.12 %).

ومن الطبيعي أن تتفاوت قيمة الناتج المحلي الزراعي بين دولة عربية وأخرى، حيث تشير تقديرات الناتج المحلى الزراعي لعام 2018م، إلى تصدّر الصومال قائمة الدول العربية فيما يتعلق بمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبته حوالي (64.30 %)، تليه جزر القمر بنسبة (39.75 %) والسودان بنسبة (21.32%) وموريتانيا بنسبة (21.07 %)، ثمّ اليمن بنسبة (16.47 %) بينما تراوحت نسبته في كلٍ من الأردن وتونس ومصر والجزائر والمغرب مابين (5.67 %) و(11.87 %). وتنخفض تلك النسبة في دولٍ مجلس التعاون الخليجي بسبب محدوديّة الموارد الزراعية بها وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى مثل البترول والسياحة وغيرها من القطاعات، إذ تراوحت ما بين (0.17 %) في قطر و(2.79 %) في السعودية.

وفي ضوء تقديرات كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي، يمكن تقدير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي كمتغيرات للتعبير عن الدخل الفردي والدخل الزراعي، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمنطقة العربية عام 2018م نحو (6342.14) دولار للفرد مقارنة بنحو (6170.68) دولار للفرد عام 2015م، وشكّل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (56.41 %) من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي العالمي المقدر بنحو (11.24) ألف دولار عام 2018م. بينما قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في المنطقة العربية عام 2018م نحو (268.20) دولار للفرد مقارنة بنحو (372.26) دولار في عام 2015م با نخفاض قدره (27.95 %)، ويرجع ذلك الانخفاض إلى

تراجع الناتج المحلي الزراعي وزيادة عدد السكان خلال الفترة (2015 ـ 2018م). كما اتضح أن متوسط نصيب الفرد بالمنطقة العربية شكّل ما نسبته (59.65 %) من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي العالمي المقدر بنحو (449.59) دولار للفرد عام 2018م، جدول رقم (35).

ت ـ معدلات نمو السكان:

تؤثر الزيادة في أعداد السكان على استهلاك الغذاء بدرجة كبيرة، ويتوقف اتجاه متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك على علاقة معدل الزيادة في المتاح من الاستهلاك بمعدل النمو السكاني. وتشير إحصاءات السكان إلى أن عدد سكان المنطقة العربية ارتفع من نحو (412.767) مليون نسمة عام 2015م إلى نحو (422.682) مليون نسمة عام 2018م. ويشكل عدد سكان العالم العربي بما نسبته (5.54 %) من إجمالي سكان العالم عام 2018م. وقدر المعدل السنوي لنمو السكان في المنطقة العربية خلال الفترة (2015 ـ 2018م) بنحو (1.92 %) مقارنة بنحو (1.1 %) على مستوى العالم، وهذا المعدل مرتفع نسبياً.

2 ـ 2 ـ 3 محور الاستفادة من الغذاء:

يعتبر محور الاستفادة من الغذاء مكمّلا لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تتم الاستفادة من المنتجات الغذائية المتاحة للاستهلاك والتي يتم تقديرها بعد اعتبار ومعرفة كمية الإنتاج التي تستخدم كتقاوي في العام القادم ،بالإضافة إلى التي تستخدم كأعلاف للحيوان ،والتي يتم فقدها في مرحلة الإنتاج ومراحل ما بعد الحصاد (النقل، التخزين والتصنيع). ويوضّح الجدول (24.2) التالي الأهمية النسبيّة لكل مكوّن من المكونات التي تعتبر غير متاحة للاستهلاك.

جدول رقم (24.2) الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات غير المتاحة للاستهلاك في المنطقة العربية (%)

السلعة	التقاوي	فرق المخزون	الأعلاف	الفاقد
جملة الحبوب	1.7	0.6	37.2	6.9
القمح	2.3	1.2	23.8	8.6
الذرة الشامية	0.3	0.0	67.5	9.2
الأرز	1.5	3.3	2.6	6.2
الشعير	2.9	0.2	93.8	5.7
الذرة الرفيعة	4.6	0.5	18.9	7.9
الحبوب الأخرى	0.0	5.3	34.3	1.3
البطاطس	8.9	0.0	3.6	22.4
السكر	0.0	1.0	0.0	0.0
البقوليات	3.7	2.7	14.2	4.8
الزيوت النباتية	0.0	2.2	0.0	0.6
البذور الزيتية	1.0	2.0	1.1	4.0
الخضر	0.0	0.2	0.3	9.6
الفاكهة	0.0	1.5	2.0	7.9
التمور	0.0	0.1	17.0	9.4
لحوم حمراء	0.0	0.2	0.0	0.6
لحوم الدواجن	0.0	0.3	0.0	0.0
الألبان	0.0	0.0	0.0	3.2
البيض	0.0	0.0	0.0	4.7

المصدر: جمعت وحسبت من الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، FAOSTAT، 2019م.

أ ـ سلامة الغذاء:

يعتبر توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة من أهم مكونات مفهوم الأمن الغذائي الذي تتبناه المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ومما لا شك فيه أن مراقبة الغذاء لضمان مطابقته لشروط سلامته ومواصفاته وخلوه من كافة أنواع ملوثات الغذاء التي يمكن أن تجد طريقها للغذاء تعتبر من أهم خطوات ضمان توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين لنشاط وصحة المواطن العربي، خاصة في ظل تعدد مصادر تلوث الغذاء حالياً (التلوث بالبكتريا والفيروسات، والتلوث الكيمائي) أكثر من أي وقت مضى. هذا وتبذل الدول العربية جهوداً حثيثة لإحداث تطوير نوعي وكمي في منهجية وسياسات توفير الغذاء الآمن للمواطن العربي.

ازداد الاهتمام بسلامة الغذاء في الوقت الراهن من قبل الهيئات والمنظمات الدولية سواء المعنية بإنتاج الغذاء أو بصحة المستهلك، أو بحركة التجارة الدولية للغذاء أو الاتفاقات الدولية المعنية بصحة الحيوان والصحة والصحة النباتية، وذلك لضمان تمتع الإنسان بالصحة الجيدة، والاستفادة من الغذاء الذي يتناوله، والوقاية من أسباب الأمراض المنقولة بالغذاء ومن حالات التسمم التي تؤثر بصورة مباشرة على صحة الإنسان.

تركز المنظمة العربية للتنمية الزراعية في برامجها ومشروعاتها على تعزيز مفهوم سلامة الغذاء في الدول العربية كأحد مرتكزات الأمن الغذائي العربي، وضماناً لحرية التجارة الدولية والبينية وتسهيل حركة التبادل التجاري في الغذاء دون عوائق فنية، وحرصاً على صحة وسلامة المستهلك العربي من خلال تبني برامج للسيطرة على الأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود.

لا يقتصر الأمر على تبني المنظمة العربية للتنمية الزراعية برامج سلامة الغذاء فحسب، بل كانت وما زالت المنظمة جزءاً لا يتجزأ من الحراك العالمي الحالي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمتمثلة في إدارة التكامل الاقتصادي العربي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في تنفيذ المبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة والمعروفة باسم SAFE ،وذلك بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية، حيث يتمثل دور المنظمة في منصب نائب رئيس الفريق العربي المتخصص في سلامة الغذاء، حيث تشمل هذه المبادرة خمس مبادراتٍ فرعيةٍ هي :

1. مجموعة عمل تقييم قدرات أنظمة الرقابة على الأغذية من أجل تحديد أولويات برامج تنمية القدرات البشرية والمؤسسية.
2. مجموعة عمل تعزيز المشاركة العربية في أعمال الدستور الغذائي.
3. مجموعة عمل تقييم المخاطر الغذائية في المنطقة العربية.
4. مجموعة عمل نظام الإنذار العربي السريع للغذاء والأعلاف.
5. مجموعة عمل نحو شهادات مشتركة للواردات والصادرات الغذائية في المنطقة العربية.

ب ـ احتياجات السكان من السعرات الحرارية والبروتين والدهون:

قدرت الاحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في المنطقة العربية في عام 2018م بنحو (436.71) مليار كيلو كالوري و(12.25) ،مليون طن بروتين و(12.56) مليون طن دهون.

يوفّر إنتاج المنطقة العربية ـ من مختلف السلع الغذائية الرئيسية ـ نحو (61.50 %) من حجم الاحتياجات الكلية من السعرات الحرارية، ونحو (67.51%) من حجم الاحتياجات الكلية من البروتين، ونحو (40.61%) من حجم الاحتياجات الكلية من الدهون، كما هو موضح في الجدول رقم (25.2).

جدول رقم (25.2) الاحتياجات الاستهلاكية لسكان المنطقة العربية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون لعامي 2017 و2018م (سعرات حرارية: مليار كيلو كالوري، البروتين: مليون طن، الدهون: مليون طن)

البيان		2017	2018	معدل التغير بين عامي 2017 و2018 (%)
الاحتياجات الكلية لسكان المنطقة العربية	كالوري	426.47	436.71	2.40
	بروتين	11.96	12.25	2.42
	دهون	12.27	12.56	2.36
المتاح من إنتاج المنطقة العربية	كالوري	275.12	268.85	(2.28)
	بروتين	8.20	8.27	0.85
	دهون	4.93	5.10	3.45
العجز	كالوري	(151.27)	(168.11)	11.13
	بروتين	(3.76)	(3.98)	5.85
	دهون	(7.34)	(7.46)	1.63
نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	كالوري	64.53	61.50	(470.)
	بروتين	68.59	67.51	(157.)
	دهون	40.19	40.61	105.

( ) الأقواس تشير إلى قيمة سالبة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: (Technical Factors for Agricultural Commodities).

ت ـ نقص التغذية:

أشارت بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ـ وذلك بحسب ما ورد في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018م ـ إلى زيادة عدد الذين يعانون من النقص التغذوي إلى نحو (821) مليون نسمة (أي حوالي واحد من كل تسعة أشخاص في العالم).

وتتمثل مشاكل سوء التغذية ـ حسب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ـ والتي تعاني منها بعض دول العالم في النقص الغذائي والهزال والوزن الزائد والبدانة والتقزم لدى الأطفال وفقر الدم لدى النساء ،وهذا يوضح مدى ضعف المقدرة في الحصول على الأغذية في بعض الدول، وإلى عدم الاستقرار المستمر في المناطق التي تعاني من النزاعات، وكذلك الأحوال المناخية القاسية.

كما أشار التقرير إلى أن ما يقارب (151) مليون طفل دون سنّ الخامسة ـ أو أكثر من (22 %) يعانون من التقزم في عام 2017م، ويصاب أكثر من (50) مليون طفل دون سنّ الخامسة في العالم بالهزال، كما يعاني ما يزيد على (38) مليون طفل دون سنّ الخامسة من الوزن الزائد.

وتشير بيانات الجدول (26.2) على مستوى الدول العربية إلى أن نسبة السكان ناقصي التغذية بلغت في أعلى مستوياتها في اليمن (34.4 %) وأدناها في الكويت بأقل من (2.5 %)، كما يحتوي الجدول على البيانات الخاصة بالأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزم والوزن الزائد، والبدانة لدى البالغين، بالإضافة إلى انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب.

جدول رقم (26.2) الحالة الراهنة للتغذية في المنطقة العربية والعالم عام 2018م

الدولة	انتشار قصور التغذية (2015 ـ 2017) (% من إجمالي السكان)	البدانة لدى البالغين (%) 2016	عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم (%) 2016
الأردن	13.5	33.4	34.7
الإمارات	2.5	29.9	27.8
البحرين		28.7	42.0
تونس	4.9	27.3	31.2
الجزائر	4.7	26.6	35.7
جزر القمر		6.9	29.3
جيبوتي	19.7	12.2	32.7
السعودية	5.5	35.0	42.9

الدولة	انتشار قصور التغذية (2015-2017)(% من إجمالي السكان)	البدانة لدى البالغين(%) 2016	عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم (%)2016
السودان	25.2	7.4	30.7
سوريا		25.8	33.6
الصومال		6.9	44.4
العراق	27.7	23.3	27.5
سلطنة عمان	5.4	22.9	38.2
قطر		33.9	27.7
الكويت	2.5>	37.0	23.8
لبنان	10.9	31.3	31.2
ليبيا		31.8	32.5
مصر	4.8	31.1	28.5
المغرب	3.9	25.6	36.9
موريتانيا	11.3	11.3	37.2
اليمن	34.4	14.1	69.6
العالم	10.7	12.8	32.8

-
مؤشر انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد 2015-2017 (% من إجمالي السكان) متوفر بيانات فقط لكل من مصر (10.1 %) والعالم (9.1 %).
- مؤشر الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر(%) 2017 متوفر بيانات فقط لكل من السودان (54.6 %) وسلطنة عُمان (32.8 %)ومصر (39.5 %) وموريتانيا (41.4 %) واليمن (9.7 %) والعالم (43 %).
- مؤشر الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (%)2017 متوفر بيانات فقط لكل من السودان (16.3 %) وسلطنة عُمان (7.5 %) والكويت (3.1 %) ومصر (9.5 %) وموريتانيا (14.8 %) واليمن (16.3 %) والعالم (7.7 %).
- مؤشر الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم (%) 2017 متوفر بيانات فقط لكل من السودان (38.2 %) وسلطنة عُمان (14.1 %) والكويت (4.9 %) ومصر (22.3 %) وموريتانيا (27.9 %) واليمن (46.5 %) والعالم (22.9 %).
- الأطفال دون سنة الخامسة الذين يعانون من الوزن الزائد (%) 2017م متوفر بيانات فقط لكل من السودان (3%) وسلطنة عُمان (4.4 %) والكويت (6 %) ومصر (15.7 %) وموريتانيا (1.3 %) واليمن (2%) والعالم (6 %).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018م .

ث ـ الأنماط الغذائية في الدول العربية:

يختلف نمط استهلاك الغذاء في المناطق الحضرية عادةً عنه في المناطق الريفية لعدة عوامل منها: المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي ونوع الأغذية المتوفرة، بالإضافة إلى اعتماد المجتمعات الريفية على الزراعة أو الرعي كمصدر أساسي للدخل. كما يحدد الموقع الجغرافي للمنطقة نمط استهلاك الغذاء فيها، فالدول المطلة على البحار غالباً ما يتناول سكانها المنتجات البحرية، في حين تعتمد الدول التي لا تطل على البحار على المنتجات الحيوانية. ويعكس المتاح للاستهلاك النمط الغذائي السائد في المنطقة العربية، حيث شكلت مجموعة الحبوب نحو (42.8 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2018م ،ومثلت نسبة مساهمة كل من حاصلات الخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها في إجمالي المتاح للاستهلاك نحو (17.2 %) و(10.8 %) و(9.4 %) على الترتيب، وشكّلت باقي المجموعات السلعية الغذائية الأخرى ما نسبته (19.8 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك عام 2018م.

2 ـ 2 ـ 4 محور استقرار الغذاء :

يركز محور استقرار (استدامة) الغذاء على مفهومين للاستدامة وفقاً للأفق الزمني:

الأول: استدامة الغذاء في المدى القصير: وتعتمد على استقرار أسعار الغذاء، وتحسين دخول الأفراد ، وزيادة الإنتاج ،والحد من فقد وهدر الغذاء، ودعم الغذاء.

الثاني: استدامة الغذاء في المدى الطويل: وذلك من خلال النمو الاقتصادي، واستدامة الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية وتمكين المنتج الصغير بما في ذلك المرأة الريفية من خلال إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة مدرة للدخل وداعمة للأمن الغذائي.

ويمكن الوقوف على اتجاهات استدامة الغذاء من خلال المؤشرات التالية:

2 ـ 2 ـ 4 ـ 1 المخزون الإستراتيجي من بعض السلع الغذائية:

يرتبط المخزون من السلع الغذائية والتغيرات في كمياته بين المواسم الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالمعروض من الغذاء، وتستخدم الدول المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية لموازنة الأسعار عند ارتفاعها في حالة ندرة العرض، حيث تقوم بطرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند انخفاض مستويات الأسعار تقوم بشراء كميات إضافية من المخزون. أما مخزون الطوارئ من السلع الغذائية، فإن استخدامه يتركز بصفة أساسية في مواجهة حالات النقص الغذائي الطارئة. لذا احتلت قضية الاحتياطي الغذائي أو المخزونات الإستراتيجية أولى أولويات صناع القرار سواء على المستوى العربي أو العالمي لاسيما بعد الأزمات العالمية التي حدثت في الآونة الأخيرة. وتتراوح فترة الخزن الاستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية ما بين (3) أشهر إلى (12) شهراً.

ويشير الجدول رقم (27.2) إلى أن حجم المخزون العالمي من الحبوب والبذور الزيتية والسكر ارتفع في عام 2018م بنسب تراوحت ما بين (7.18 %) للأرز و(39.81 %) للحبوب الخشنة، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج من هذه المحاصيل في عام 2018م مقارنة بعام 2016م نتيجة للتحسن في معدلات تساقط الأمطار وزيادة المساحة المزروعة بهذه المحاصيل. ويوضح الجدول رقم (28.2) حجم المخزون من بعض السلع الغذائية في بعض الدول العربية خلال الفترة (2016 ـ 2018م).

جدول رقم (27.2) حجم المخزون من الحبوب والسكر في العالم خلال الفترة 2016ـ2018م (مليون طن)

السلعة	2016	2017	2018	معدل التغير (%)
جملة الحبوب	702.9	718.7	852.9	21.34
القمح	245.2	258.2	268.2	9.38
الحبوب الخشنة	289.1	291.3	404.2	39.81
الأرز	168.5	169.2	180.6	7.18
السكر	87.4	91.3	95.5	9.27

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

جدول رقم (28.2) حجم المخزون من الحبوب في بعض الدول العربية لمتوسط الفترة (2016 ـ 2018م) (مليون طن)

الدولة	جملة الحبوب	القمح	الأرز	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الحبوب الخشنة	الشعير
تونس	0.9	0.5	0.004				0.4
الجزائر	5.5	3.7		1.3	0.005	1.7	0.4
السعودية	7	3.1	0.4			3.5	3.2
السودان	3.0				0.7	1.0	
سوريا	0.3						0.3
العراق	0.8	0.6	0.2				0.1
عُمان		0.04	0.05				
قطر	0.05		0.04				0.01
لبنان	0.63	0.035					
مصر	6.8	4.6	0.6	1.5		1.6	
المغرب	7.0	5.6		0.7		1.3	0.6
اليمن	0.19	0.06	0.07		0.06		
العالم	832.7	262.1	170.2	345.7	8.9	399.7	28.4

المصدر: التقارير القطرية الواردة للمنظمة من الدول، 2018م، والموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

2 ـ 2 ـ 4 ـ 2 بعض العوامل التي تؤثر سلباً على استدامة الغذاء:

أ ـ التصحر والتعرية والبيئة الزراعية وأثرها على استدامة الإنتاج:

تعتبر هذا المتغيرات من أهم العوامل التي تؤثر على إنتاجية وحدة المساحة (الهكتار)، حيث تعكس التغيرات السنوية في إنتاجية الهكتار حالة استدامة الأغذية. تنتشر ظاهرة التصحر في المنطقة العربية في مساحات كبيرة من الأراضي الرعوية والزراعية. وتتفاوت خصائص التصحر من بلد لآخر سواءً من حيث العوامل المسببة لها (الرياح أو المياه أو التملح أو غيرها) أو من حيث حدتها (من تصحر خفيف إلى حادٍ جداً) أو من حيث المساحات المتضررة. تتمثل أهم عوامل التصحر في البلدان العربية في انجراف التربة بالرياح وبالمياه، وتملحها نتيجة تشبعها بالمياه بسبب سوء الصرف الزراعي، والرعي والاستغلال الجائر للتربة، والزحف العمراني، وتراجع الغطاء النباتي الطبيعي نتيجة نقص المياه إما بسبب الدورات الطبيعية للجفاف أو بسبب هبوط منسوب المياه الجوفية (نتيجة الضخ الجائر). ويتفاوت تأثير هذه العوامل ودرجة التصحر من بلد لآخر. ففي مصر يعتبر تملح الأراضي وتشبع التربة من أهم العوامل التي تؤدي إلى التصحر، بينما تعتبر ظاهرة تصلب التربة وتملحها سبباً لحوالي (60 %) من التصحر في العراق، في حين تعتبر الرياح العامل الأهم في سوريا إذ تتسبب بحوالي (64 %) من التصحر. من جانب آخر، تتفاوت المساحات المتأثرة بالتصحر من بلد لآخر، حيث تبلغ هذه المساحة حوالي (93) مليون هكتار في السودان وحوالي (40) مليون هكتار في العراق وحوالي (31) مليون هكتار في اليمن وحوالي (14) مليون هكتار في الجزائر.

قامت معظم الدول العربية ـ في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ـ بإعداد برامج وطنية لمكافحة التصحر تتضمن مشروعات عديدة لتثبيت الكثبان الرملية ،وبناء القدرات ، وإعادة تأهيل المراعي وتحسين إدارتها والحفاظ على موارد المياه والأراضي، ومواءمة إدارتها مع سياسة التنمية المستدامة وكذلك التقييم والرقابة. إلا أن تنفيذ هذه المشروعات تعثر بسبب نقص التمويل. وتتطلب مكافحة التصحر قيام الدول العربية بإيلاء الاهتمام الكافي لمواجهة هذه الظاهرة من خلال وضع وتنفيذ سياسات متكاملة وبرامج عمل لإدارة موارد المياه والأراضي، تكفل الحفاظ عليهما واستدامتهما، لتفادي الخسائر والتبعات السكانية والاجتماعية. كما أنه من الأهمية بمكان أن تأخذ هذه السياسات والبرامج في الاعتبار الخبرات المحلية المتراكمة والأعراف والتقاليد المتوارثة الخاصة باستغلال المراعي والغابات، وإدارة الأراضي والحفاظ عليها وعلى موارد المياه، وأن يتم إشراك السكان المعنيين في اقتراح ووضع وإقرار هذه السياسات من أجل ضمان الالتزام بها وتنفيذها. وأن تُدعم هذه السياسات بالتمويل اللازم لضمان تنفيذها من جهة ودعم السكان المتأثرين لضمان عدم لجوئهم تحت ضغط الحاجة المعيشية لمواصلة الاستغلال المفرط للموارد بصورة تساهم في زيادة رقعة التصحر من جهة أخرى[1].

ب ـ مؤشر التنمية المستدامة للإجهاد المائي:

تشير الخريطة رقم (7.2) إلى مؤشر التنمية المستدامة للإجهاد المائي (مؤشر 6.4.2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030)، ونسبة استخدامات المياه في الزراعة من إجمالي الاستخدامات على مستوى الدول العربية وفقاً للسنوات المتاحة والمشار إليها في الخريطة. ويهدف مؤشر التنمية المستدامة للإجهاد المائي إلى تقييم مستوى استخدامات المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة مع العلم أن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار تدفقات المياه العذبة والمستويات اللازمة للحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية. ووفقاً

1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018م.

لآخر بيانات متاحة تشير إلى تفاقم الإجهاد المائي في (15) دولة عربية حيث يزيد على (70 %) فيها، حيث تراوح ما بين (84.71 %) بعُمان و(2002 %) بالكويت، بينما يقل هذا المؤشر عن (70 %) في كل من جزر القمر (0.83 %) وجيبوتي (6.27 %) وموريتانيا (13.24 %) والصومال (24.53 %) والمغرب (49.68 %) والعراق (54.13 %) ولبنان (58.79 %).

وتبين الخريطة أيضاً أن نسبة استخدام المياه في الزراعة من إجمالي الاستخدامات تراوحت ما بين (15.79 %) و(59.01 %) في كل من: جيبوتي والبحرين ولبنان وجزر القمر والأردن والكويت وفلسطين وقطر، بينما تراوحت ما بين (67.14 %) و(88.42 %) في كل من الجزائر وتونس ومصر والسعودية والأمارات وليبيا وسوريا والمغرب وعُمان، وتزيد على (90 %) في كل من موريتانيا واليمن والعراق والسودان والصومال.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل تفاقم الإجهاد المائي سيكون له تأثير على نظم الإنتاج الزراعية مع زيادة الضغط على الموارد المائية المتاحة. وفي هذا الصدد، فإن تحسين كفاءة استخدام المياه في قطاع الزراعة من خلال استخدام نظم الري الحديثة وبخاصة التي توفر كميات مياه الري المثلى التي يحتاجها الغطاء النباتي، ووضع سياسات زراعية ملائمة حسب الموارد الأرضية والمائية المتاحة بكل دولة، سيكون لهما انعكاسات إيجابية في التقليص من الإجهاد المائي.

خريطة رقم (7.2) مؤشر التنمية المستدامة للإجهاد المائي (هدف 6.4.2) ونسبة استخدامات المياه في الزراعة من إجمالي الاستخدامات

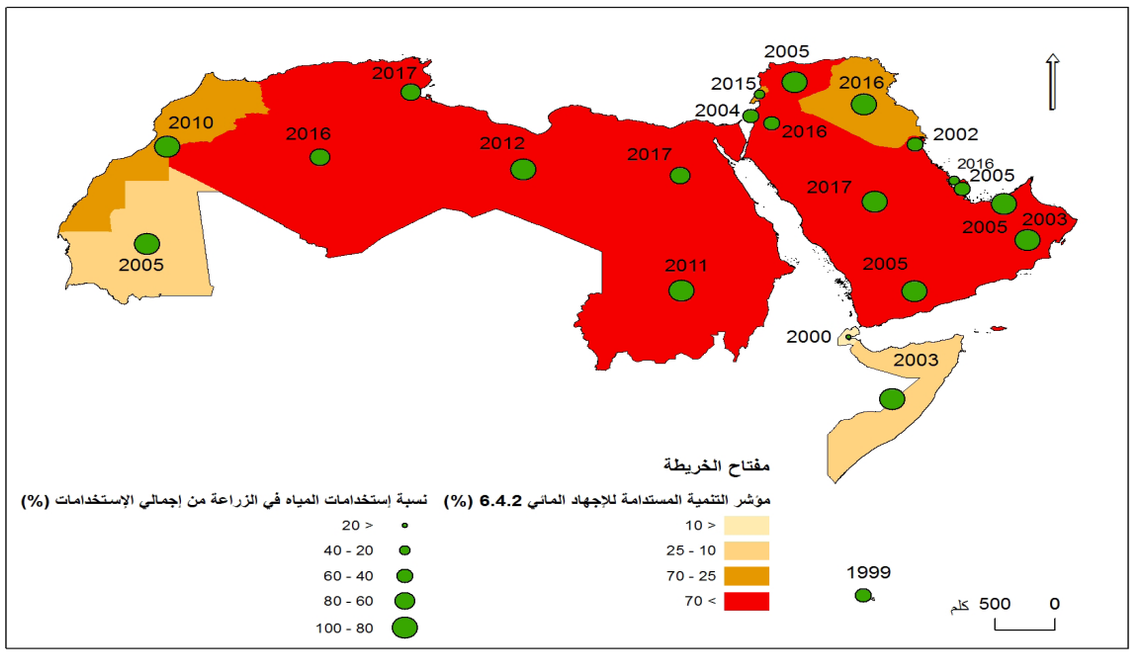

المصدر: حسبت وجمعت من قبل خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية من بيانات الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، 2019م.

ت ـ تغير المناخ :

في ظل الظروف المناخية الجافة السائدة، والنقص الحاد في المياه، والاعتماد الكبير على زراعة الأراضي الجافة ونظم الإنتاج الزراعي والغذائي دون المستوى الأمثل في المنطقة العربية، من المتوقع أن يكون لتغير المناخ آثار سلبية بعيدة المدى على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة وعلى الأمن الغذائي. إن الجفاف الشديد والمتكرر الذي لم يسبق له مثيل قد زاد بالفعل من حدوث المجاعات وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان سبل العيش والحياة. في غياب مقاييس التكيف من المتوقع حدوث انخفاض بنسبة (30%) في غلة المحاصيل مع زيادة من (1.5) إلى (2.5) درجة مئوية في درجة الحرارة إلى (60 %) مع زيادة من (3) إلى (4) درجاتٍ مئويةٍ. ستنخفض محاصيل الذرة المطرية بنسبة (15 %) إلى (25 %) بحلول عام 2080 في شمال إفريقيا في ظل زيادة درجة الحرارة 3 درجاتٍ مئويةٍ. أدى التأثير المشترك للتحول في المناطق المناخية الزراعية وارتفاع درجات الحرارة إلى موسم نمو أقصر لمدة أسبوعين في الجزء الشرقي من منطقة البحر الأبيض المتوسط. سيكون هذا أيضاً مصحوباً بقدرة أقل على التنبؤ في ظل الممارسات الزراعية الخاطئة التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وهناك حاجة إلى توفير الإغاثة الفورية التي تقدر بنحو مليار دولار أمريكي للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والتي من شأنها أن تنمو في المستقبل.

ث ـ النمو المستدام في الاستثمار الزراعي:

بذلت الدول العربية جهوداً كبيرةً لتنمية القطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي ومنح المزايا والامتيازات، ودعم البنية التحتية، وخلق مناخ استثماري جاذب بصفة عامة. ويقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار. وتمنح غالبية الدول العربية مزايا وتسهيلات وإعفاءات مغرية لجذب الاستثمارات الأجنبية وبخاصة الإعفاءات الضريبية التي تصل أحياناً إلى 15 عاماً.

تقوم منظمات العمل العربي المشترك بجهود مقدرة في هذا المجال، حيث قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005 ـ 2025)، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وكما تقوم الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي بتنفيذ العديد من المشروعات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي. بالإضافة إلى المبادرات العربية حول الاستثمار الزراعي.

يعتمد مستقبل الاستثمار الزراعي والغذائي في البلاد العربية على مدى النجاح في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية واحتواء نتائجها السلبية من خلال البرامج الاجتماعية، ومدى القدرة على التعامل مع المتغيرات الناجمة عن تزايد العولمة وتدويل النشاط الاقتصادي من خلال الالتزام بتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة التزاماً جدياً وصولاً إلى السوق العربية المشتركة. كما أنه يعتمد على مدى القدرة على تحريك آليات التمويل العربية من صناديق ومؤسسات مالية ومصرفية لتوسيع نشاطها ليشمل القطاع الخاص، نظراً للدور الكبير الذي يضطلع به حالياً في التنمية الاقتصادية العربية، وكذلك دور الحكومات في استكمال وسائل الربط التجاري والاتصالات والمواصلات في المنطقة العربية تيسيراً لانتقال السلع والأفراد ولتبادل المعلومات، فضلا عن أهمية جذب التقنيات الأجنبية من خلال المشاريع المشتركة.

3

لسياسات الاقتصادية الكلية والزراعية المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي

الفصل الثالث

السياسات الاقتصادية الكلية والزراعية المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها تشريع أو قانون لتنظيم النشاط الاقتصادى، والهدف النهائي لأي سياسة هو تحقيق الكفاية والعدل أو تعظيم الفائدة من النشاط الاقتصادى، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. ويتم عادة وضع أو رسم السياسة الاقتصادية بناءً على استطلاع آراء المستهدفين فى الدولة حتى يتسنى التأكد من تطبيقها بدرجة مقبولة .

ويتطلب نجاح السياسة الاقتصادية الأخذ في الاعتبار مدى إمكانيتها في تحقيق الأهداف المنشودة منها في ضوء الموارد والإمكانات الاقتصادية المتاحة، والظروف السياسية السائدة، ومدى توافقها مع القيم والعادات والتقاليد المجتمعية، وإمكان تنفيذها في ظل الموارد البشرية والإدارية المتاحة للمجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة التقاطع بين هذه المحددات الأربعة تعتبر مجال عمل واضعي السياسات.

تتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات المالية والنقدية والتي يمكن تطبيقها في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية التي تستهدف الدول من تطبيقها تحسين حالة الأمن الغذائي لسكانها. وبالرغم من أن السياسة الزراعية هي إحدى السياسات ذات الأثر المباشر على تحسين مستوى الأمن الغذائي، إلا أن السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) إضافة إلى السياسات القطاعية التجارية والصناعية،...الخ) تعتبر ذات تأثير قوي على حالة الأمن الغذائي سواء من حيث تقاطعها مع منطقة عمل السياسة الزراعية، أو تكاملها مع بعضها البعض لتشكل البيئة الاقتصادية الخصبة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي.

ركز هذا الجزء من التقرير على سياسات تحسين مستوى الأمن الغذائي في بعض الدول العربية، من حيث الأهداف والإجراءات التي تتخذها الدول العربية لتحقيق هذه الأهداف، والجهات المنوط بها تنفيذ تلك السياسات على مستوى كل محور من محاور الأمن الغذائي، وفقاً لما توفر من بيانات بعض الدول العربية:

أولاً- سياسات محور كفاية الإمدادات الغذائية (Food availability):

أ. سياسات في المدى القصير:

السياسة السعرية للمدخلات والمنتجات الزراعية:

تهدف تلك السياسة إلى تحقيق الاستقرار في أسواق مدخلات الإنتاج الزراعي (تقاوي – أسمدة – مبيدات،... الخ) وكذلك المنتجات النهائية، وتختلف الإجراءات المتبعة بين دولة وأخرى كما يلي :

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
تونس	· دعم بذور الحبوب المحسنة خلال سنتي 2017 و2018 على التوالي حوالي 6.5 مليون دينار و 7.7 مليون دينار، بقصد تشجيع المزارعين على استعمال البذور المحسنة وتحسين إنتاجهم. · دعم أسعار مياه الري الموجهة للحبوب بنسبة 50 %.	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
عُمان	· تم تدشين نظام التأمين الزراعي في أكتوبر 2017م لمنتجي محاصيل الخضروات، والبيوت المحمية الخاصة بإنتاج الخضروات، لتغطية المخاطر الناتجة من الأنواء المناخية غير المتوقعة، والآفات الوبائية الحيوية.	وزارة الزراعة والثروة السمكية.
فلسطين	· التأمين ضد المخاطر يتم من خلال برامج: 1 ـ تعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية . 2ـ مساعده المزارعين المتضررين من إجراءات الاحتلال الاسرائيلي (قيمة البرنامجين 17,000,000 $). 3ـ الاسترداد الضريبي للمزارعين (ضريبة القيمة المضافة) على مستلزمات الإنتاج الزراعي.	وزارة الزراعة.

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
لبنان	· توزيع بعض المبيدات والأدوية والمصايد والفرومونات والأسمدة على المزارعين. · تأمين البذور المحسنة من الحبوب من قمح وشعير للمزارعين بأسعار تشجيعية. · شراء شتول مصدقة ونصوب زيتون وأصناف جديدة من الأشجار المثمرة، وتوزيعها على المزارعين.	وزارة الزراعة، مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية بتمويل من قبل الحكومة اللبنانية .
مصر	· توزيع مقننات سمادية للمزارعين. · تقديم القروض الميسرة للمزارعين.	وزارة الزراعة.
اليمن	· يتم دعم المزراعين بمدخلات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة والآلات الزراعية. · كما تقوم بعض المنظمات العاملة في المجال الزراعي بتنفيذ بعض الأنشطة لدعم المزارعين الصغار مثل تقديم مدخلات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة.	وزارة الزراعة والري.

ب ـ سياسات في المدى المتوسط:

السياسات السعرية وسياسات المخزون الإستراتيجي:

تهدف تلك السياسات إلى تحقيق الاستقرار في أسعار المنتجات الزراعية وتوفير مخزون إستراتيجي آمن من الإنتاج المحلي، وتختلف الإجراءات المتبعة بين دولة وأخرى كما يلي :

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
لبنان	· شراء القمح المحلي المنتج بالكامل ـ وبشكل دائم ـ من المزارعين بأسعار تشجيعية تحقق نسبة معينة من الربح، وتسلم القمح للمطاحن بأسعار مخفضة. · شراء كامل الكمية المنتجة من الشعير. · شراء الشمندر السكري والتبغ بشكل متقطع.	تتحمل وزارة الاقتصاد والتجارة فروق الأسعار.
مصر	· الإعلان عن أسعار التوريد للمحاصيل الإستيراتيجية مثل: القمح و الذرة والأرز وقصب السكر وبنجر السكر. · يتم شراء القمح فقط من المزارعين بالأسعار المعلنة، بينما يتم تداول الذرة والأرز في حدود الأسعار المعلنة، وليس للدولة دور في إلزام أية فئة بالشراء وفقاً للسعر المعلن. أما قصب السكر وبنجر السكر فيتم الشراء طبقاً لسعر التعاقد الذي تلتزم به شركات السكر وفقاً للعقود المبرمة مع المزارعين.	في حالة القمح: وزارة الزراعة – وزارة التموين. في حالة قصب وبنجر السكر: شركات السكر.

ج. سياسات في المدى البعيد:

السياسات التجارية:

تتمثل في السياسات التجارية السائدة (القيود الجمركية وغير الجمركية) لمراقبة الأسواق ومنع الممارسات السيئة (الاحتكار، المضاربة، الغش، ... الخ).وتهدف إلى التأثير على أسعار السلع الزراعية والمحافظة على جودة الغذاء، وتختلف الإجراءات المتبعة بين دولة وأخرى كما يلي:

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
عُمان	بتاريخ 15يناير2017م انضمت السلطنة رسمياً إلى اتفاقية تجارة الحبوب لعام 1995م ،وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (5/2017م)، وبذلك تكون السلطنة ممثلة في الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي عضواً في مجلس الحبوب العالمي، وتمكنت بذلك الهيئة من الحصول على البيانات التي يصدرها المجلس (اليومية والأسبوعية والشهرية) حول أسعار الحبوب، وكذلك التوقعات والتنبؤات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك وحجم المخزون العالمي من الحبوب.	وزارة التجارة والصناعة.
مصر	خفض التعريفات والرسوم الجمركية، وخفض الضرائب على الاستهلاك.	وزارة الزراعة – وزارة التموين.

ثانياً- سياسات محور القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility):

أ- سياسات المدى القصير:

سياسات الدعم:

تهدف إلى توجيه بعض السلع المدعمة من الحكومة لاستيفاء محتويات السلة الغذائية حسب الإمكانيات لتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على صحة المواطن والوقاية من أمراض سوء التغذية:

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
تونس	· في عام 2017، تم إقرار إحداث صندوق لجبر الأضرار الفلاحية ومساعدة الفلاحين المتضررين، ليؤمن الزراعات الكبرى من آثار الكوارث الطبيعيّة على الزراعات، وكوارث الصيد البحري من الفيضانات والثلوج وتأثير الجفاف على تربية الماشية وأشجار الزيتون بالوسط والجنوب، مع تحديد المساهمة السنوية للدولة في حدود 20 مليون دينار، وبمساهمة الفلاحين، وسيفعل الصندوق سنة 2019.	وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري.
الجزائر	· الإنتاج المحلي من الحبوب والألبان مدعم من طرف الدولة وكذلك سعر البيع.	
عُمان	· تقوم الحكومة حالياً بدعم أسعار كل من الأرز والسكر والطحين وخاصة وقت الأزمات، من خلال تحملً تكاليف النقل والتخزين لبعض السلع ، كما تقوم بدفع فروقات هامش الربح عند البيع للمستهلك (كما هو الحال بالنسبة للسكر والأرز). · تثبيت أسعار الطحين المنتج من قبل شركة المطاحن العمانية فهي حتى الآن ثابتة حتى عندما ترتفع أسعار القمح عالميا.	وزارة التجارة والصناعة.
فلسطين	· تم دعم القطاع الزراعي خلال العام 2018 م (150,000,000$) من خلال التمويل الحكومي والدول المانحة.	
لبنان	سياسة دعم الدقيق في الأفران، من خلال شراء القمح المحلي من المزارعين بأسعار تشجيعية وتسليمه للمطاحن بأسعار مخفضة.	تتحمل وزارة الاقتصاد والتجارة فروق الأسعار.
مصر	· سياسة الدعم للسلع الغذائية من خلال بطاقات التموين مثل: السكر والزيوت ودقيق القمح والخبز. · سياسات توزيع الغذاء. · ترشيد الاستهلاك الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع واستمرار مراجعة نظام الدعم الغذائي. · حظر الصادرات من سلع الغذاء الرئيسية ، أو رفع الضرائب التصديرية عليها. · تقديم المعونات والمساعدات الغذائية للأسر والأفراد ضمن الفئات المستهدفة.	وزارة التجارة والصناعة. وزارة التموين.

ب- سياسات المدى المتوسط والطويل:

سياسات دعم الصادرات:

تهدف إلى توجيه بعض السلع المدعمة من الحكومة لاستيفاء محتويات السلة الغذائية حسب الإمكانيات لتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على صحة المواطن والوقاية من أمراض سوء التغذية كما هو موضح أدناه :

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
تونس	· دعم القدرات البشرية لمركز النهوض بالصادرات من خلال توفير تدريب عن بُعد. · تحفيز تصدير المنتجات الفلاحية والمكونات الطبيعية ومواد التجميل والمواد شبه الطبية. · إعفاءات لبعض الصادرات التونسية على غرار زيت الزيتون والتمور والخمور ومعجون الطماطم.	وزارة التجارة.
فلسطين	· توجد 17 اتفاقية تجارية ثنائية، لتعزيز وتسهيل تبادل السلع التجارية وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على أساس المنفعة المتبادلة بين الطرفين.	وزارة التجارة.
مصر	· وضع مستويات تعريفية مرنة ومتغيرة على الواردات. · وضع مستويات مرنة ومتغيرة لدعم الصادرات أو الضرائب عليها.	وزارة التجارة والصناعة- وزارة التموين.

ثالثاً- سياسات محور نوعية وسلامة الأغذية (Food Safety) :

هدف السياسة المحافظة على نوعية وسلامة الأغذية.

أ- المدى القصير:

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
تونس	· مراقبة المحلات المفتوحة للعموم والمواد الغذائية في كافة المراحل (المواد الأولية وظروف الصنع والنقل والخزن والعرض) مع اتخاذ الإجراءات اللازمة على غرار رفع العينات وإجراء التحاليل بصفة دورية. · التقصي الوبائي للأمراض المنقولة عن طريق الأغذية. · تدعيم المصالح والمخابر الجهوية لحفظ الصحة بوسائل العمل الضرورية لتحسين التغطية وتدعيم القدرة التحليلية. · تدعيم القدرات الفنية للإطارات العاملة في مجال الصحة البيئية. · تدعيم الإطار القانوني والترتيبي في إطار مواءمة التشريع الوطني مع التشريع الأوروبي والعالمي.	وزارة الصحة.
عُمان	· توجد العديد من البرامج التوعوية وبرامج حماية المستهلك من ضمنها التوعية في مجال شراء الخضروات والفاكهة، ومعايير التخزين السليم للأغذية ، الاستخدام الخاطئ لزيوت الطبخ ومخاطره الصحية، التوعية للمحافظة على جودة وسلامة اللحوم ،والتعرف على البيض الطازج من البيض الفاسد.	الهيئة العامة لحماية المستهلك، والجمعية العمانية لحماية المستهلك.
فلسطين	· نظام الرقابة على الأغذية ضعيف، حيث توجد ثغرات في الرقابة على سلسلة الغذاء بسبب الاحتلال وعدم السيطره على المناطق المسماه (ج) والقريبة من الجدار والمستوطنات.	وزارة الزراعة - وزارة الاقتصاد الوطني- وزارة الصحة- مؤسسة المواصفات والمقاييس - وزارة الحكم المحلي - وزارة التربية والتعليم العالي.

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
لبنان	· وجود مختبرات للأبحاث العلمية الزراعية، والبحوث الصناعية، ومختبر مركزي لبحوث الحبوب والدقيق والخبز. · مراقبة إنتاج المطاحن. · إجراء الفحوصات الجرثومية والكيميائية. · وضع الشروط الصحية لإنتاج واستيراد وتصدير المواد الغذائية، بالإضافة إلى برامج الكشف والمتابعة بهدف التسجيل الصحي للمصانع وتدريب المراقبين. · قيام المراكز الزراعية المنتشرة على مستوى كل قضاء (28 مركزاً زراعياً) للكشف الصحي على معامل إنتاج الغذاء والرقابة الفنية على المصانع والمستودعات الخاصة بالمواد الغذائية بالتعاون مع المديريات المركزية. · مراقبة استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومشتقاتها (اللحوم بأنواعها، الأسماك، مشتقات الحليب والبيض، الأدوية البيطرية، التوابل العلفية).	وزارة الزراعة- وزارة الصناعة- عدة وزارات وإدارات وجمعيات ذات صلة بسلامة الغذاء.
مصر	· تطبيق معايير الصحة. · سن القوانين والتشريعات. · التوعية والإرشاد لزيادة الوعي الصحي لدى المواطنين. · تعزيز دور منظمات المجتمع المدني.	وزارة الصحة ووزارة الزراعة.
اليمن	· حماية السلامة والصحة العامة والبيئة. · الرقابة على جميع الأغذية المنتجة والمجهزة والمسوقة داخل اليمن ،والأغذية المستوردة بما في ذلك أماكن إنتاج وتجهيز وتسويق الغذاء والعاملين. · الرقابة على المواصفات والجودة للمواد الغذائية ومدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.	وزارة التجارة والصناعة- الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس - وزارة الزراعة والري.

ب- المدى المتوسط:

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
تونس	· تتدخل وزارة الصحة في مراقبة سلامة الغذاء من خلال متابعة المواد الغذائية من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التوزيع، ومراقبة حالات التسمم الغذائية. · يوجد 22 مخبراً جهوياً لحفظ الصحة، تتولى تأمين التحاليل الجرثومية الروتينية للمياه والمواد الغذائية بكامل الجمهورية. · مخبر تحاليل المياه والمواد الغذائية بمعهد باستور بتونس العاصمة. · مخبر المعهد الوطني للتغذية والتقنية الغذائية. · مخبر وطني جديد لحفظ الصحة والذي سيكون مرجعاً للمخابر الجهوية لحفظ الصحة ويتولى تأمين التحاليل الدقيقة للمياه والمواد الغذائية.	وزارة الصحة.
العراق	1- مختبرات الصحة العامة في المحافظات.2- مختبر الصحة العامة المركزي. 3- معهد بحوث التغذية . 4- مختبر الوقاية من الاشعاع. 5- الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية. 6- الرقابة الدوائية.	
عُمان	· إجراء الفحوص المخبرية في مختبرات خاصة بسلامة الغذاء، المختبر المركزي (العدد 1) ، المختبرات الفرعية (عددها 8)، ومراكز بحوث الصحة الحيوانية، والحجر البيطرى، والحجر الزراعي، ومختبرات صحة الأحياء المائية، ومركز ضبط جودة الأسماك.	وزارة الزراعة والثروة السمكية.

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
فلسطين	· يوجد عدد من المختبرات منها: المختبر المركزي للصحة العامة. · المختبر المركزي لسلامة الغذاء. · المختبر المركزي البيطري.	**وزارة الصحة الفلسطينية ووزارة الزراعة الفلسطينية.**
لبنان	· التدقيق في مواصفات السلع المستوردة والمصدرة وإجراء الفحوص المخبرية على عددٍ كبير من العينات في المختبرات للتأكد من خلوها من الأمراض والآفات التي تشكل خطراً على الصحة العامة.	وزارة الزراعة بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة.
مصر	· الاستمرار في تطبيق برنامج تعزيز دقيق الخبز البلدي بعنصر الحديد وحمض الفوليك. · اعتبار زيت بطاقة التموين من السلع المناسبة لتعزيزه بفيتامين (أ) لعلاج انخفاض معدلات استهلاك الفيتامين في الغذاء، علاوة على أن التعزيز يستهدف الفئات الأكثر احتياجاً.	
اليمن	توجد ثلاثة مختبرات مختصة بسلامة الغذاء هي: - مخبر ميكروبيولوجي الأغذية. - مختبر المنتجات الغذائية. - مختبر المنتجات الزراعية. - ضمان سلامة وجودة المنتجات الغذائية.	وزارة التجارة والصناعة - الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس - وزارة الزراعة والري.

ج- المدى الطويل:

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
تونس	· تتولى إدارة حفظ صحة الوسط وحماية المحيط الموجودة بوزارة الصحة، إعداد برامج عمل سنوية للمراقبة الصحية تستهدف أكثرمن ألف منشأة ذات صبغة غذائية بما في ذلك الوحدات الصناعية والفنادق والمطاعم الجماعية والأسواق والمساحات التجارية الكبرى.	وزارة الصحة.
العراق	· يوجد قانون خاص بحماية المستهلك بالرقم (1) لسنة 2010 مقر أو منشور في جريدة الوقائع العراقية.	مجلس الدولة- وزارة الصحة والبيئة، دائرة الصحة العامة.
عُمان	· تم إنشاء مركز سلامة وجودة الغذاء ليقوم بتغطية جميع مراحل السلسلة الغذائية من خلال المركز.	مركز سلامة وجودة الغذاء، وزارة الزراعة والثروة السمكية، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لحماية المستهلك.
لبنان	· إنشاء نظام مستدام لرصد تلوث الأغذية، بهدف تقييم الأغذية بحسب درجة تعرضها لمخاطر التلوث وتحسين إجراءات التفتيش لضمان سلامة الغذاء.	وزارة الزراعة.
مصر	· مراجعة وتقييم تطبيق السياسة القومية للغذاء والتغذية والصادرة عن وزارة الصحة عام 2007 . · تعزيز الهياكل التنظيمية للرقابة على الأغذية. ·الحالة الصحية للأطفال، المياه النظيفة، والصرف الصحي، والحالة التغذوية للأمهات.	وزارة الصحة.

رابعاً- سياسات محور استدامة الإمدادات الغذائية (Stability):

المدى المتوسط والطويل :

تهدف هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار في الإمدادات الغذائية وكما موضح أدناه :

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
تونس	·تم إنشاء صومعة واحدة بسعة 16 ألف طن، ولا توجد مخازن مبردة أو غير مبردة. ·يتم تكوين مخزونات إستراتيجية عن طريق ديوان الحبوب بالنسبة للحبوب والديوان الوطني للزيت بالنسبة للزيوت النباتية وديوان التجارة بالنسبة للسكر. كما يتم تكوين مخزونات تعديلية من طرف المجامع المهنية المشتركة بالنسبة للمنتوجات الأخرى، كالبطاطا والبيض والحليب واللحوم. ·في إطار الحفاظ على ديمومة توفير الغذاء للبلاد ، فقد تم توخي سياسة تعتمد على تطوير الإنتاج مع تكوين مخزون من هذه المواد لا يقل عن شهرين بالنسبة للحبوب وشهرين ونصف بالنسبة للسكر و الزيت النباتي المدعم بكمية في حدود 26 ألف طن لمدة شهرين.	الديوان الوطني للحبوب والديوان الوطني للزيت وديوان التجارة للسكر.
الجزائر	·تم إنشاء عدد 39 صومعة، ومخازن مبردة خلال الفترة 2017 ـ 2018م. ·يتم تخزين المنتوج المحلي من الحبوب (خاصة القمح بنوعيه) و كذلك الحليب، واستيراد الكميات اللازمة لتغطية احتياجات السكان.	
عُمان	· يغطي المخزون فترات متفاوتة وفقاً لطبيعة السلع ،كما أن هناك حداً أعلى وحداً أدنى لمستوى المخزون تتراوح بين مخزون استهلاك شهر لبعض السلع إلى سنة لسلع أخرى. · تم إنشاء صوامع غلال ومخازن مبردة (عددها 21)، وغير مبردة (عددها 24) خلال عام 2018.	الهيئة العامة للمخازن والإحتياطي الغذائي.
لبنان	· إلزام المطاحن الآلية بتدبير مخزون احتياطي يكفي الاستهلاك المحلي لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. ·توجد صوامع غلال ومخازن، ولا توجد مخازن مبردة.	وزارة الاقتصاد والتجارة.
مصر	· دعم ورفع كفاءة نظام المخزونات الاحتياطية من السلع الغذائية (سياسات المخزون الاستراتيجي). · تطور السعات التخزينية وبناء الصوامع / مخازن الأغذية.	وزارة التموين.
اليمن	· تم إنشاء 8 صوامع بسعة 580 ألف طن، ولا توجد مخازن مبردة أو غير مبردة.	

4

جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي

الفصل الرابع
جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي

نستعرض ضمن هذا الجزء من التقرير بعضاً من جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال عام 2018م في مجالات تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي كما يلي:

أولاً ـ المشروعات القومية والقطرية والمشتركة:

1 ـ مشروع حصاد المياه في المناطق الجبلية (البحيرات الجبلية) جمهورية مصر العربية:

واصلت المنظمة عملها في إقامة بحيرات جبلية بغرض حصاد المياه وإعادة تغذية الخزان الجوفي في مناطق مختلفة في سيناء ،لتوفير المياه اللازمة للشرب والري والزراعة ولتوطين السكان المحليين بمنطقة سانت كاترين ووادي فيران جنوب سيناء ـ جمهورية مصر العربية. وقد نفذت المنظمة خلال عام 2018م عدد (25) بحيرة ، بالإضافة إلى البحيرات السابقة ليبلغ إجمالي البحيرات المنفذة (202) بحيرة جبلية.

2 ـ مشروع شبكة الري الحديثة في منطقة أمبيكيت لحواش موريتانيا:

نفذ المشروع على مساحة (20) هكتاراً والمخصصة من الحكومة الموريتانية لهذا المشروع، وتم توريد وتركيب الشبكة.

3 ـ مشروع تنمية موارد المياه في دولة فلسطين "إنشاء آبار لجمع مياه الأمطار":

نفذت المنظمة إنشاء عدد (20) بئراً .

4 ـ مشروع نشر تقانات زراعة القمح والذرة الشامية المروية في الدول العربية:

قامت المنظمة بتوزيع عدد (635) فراطة ذرة تبلغ طاقتها الإنتاجية الكلية (952.5طن/ساعة)، ولزيادة كفاءة تلك الفراطات قامت المنظمة بالتنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية باتخاذ الإجراءات نحو توفير عدد (35) محرك ديزل لتركيبها على عدد من الفراطات بواقع (25) محركاً توزع على بعض محافظات الوجه البحري و(10) محركاتٍ توزع على بعض محافظات الوجه القبلي.

5 ـ نشر سلالة أغنام العواسي والعارضي المحسنة:

عقدت المنظمة اجتماعاً مشتركاً بين خبراء المنظمة وخبراء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بالقاهرة في أكتوبر 2018م، لبحث إمكانية الاستفادة من مزرعة المنظمة في محطة دير علا بالمملكة الأردنية الهاشمية في عمليات التحسين الوراثي لسلالتي العواسي والعارضي، وقد تم الاتفاق على مشروع مشترك بين المنظمتين يباشر فيه العمل بمقر المحطة، حيث تم الاتفاق على تخصيص 100 ألف دولار أمريكي من كل طرف ويجري الترتيب للبدء في تنفيذ مكونات المشروع .

6 ـ رصد وتحليل التطورات السنوية في الزراعة والثروة السمكية والأمن الغذائي في الوطن العربي:

وفي إطار هذا المشروع نفذت المنظمة عدداً من الأنشطة نوجزها فيما يلي:

- إعداد تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017.
- إعداد الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد (37).
- إعداد الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية المجلد (11).
- عقد اجتماع لضباط اتصال المنظمة بدول المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية.
- عقد الاجتماع التشاوري الثالث حول تقييم ورصد مستويات الأمن الغذائي .
- بناء القدرات العربية في مجال جمع المعلومات الإحصائية والأمن الغذائي.
- إنشاء منظومة الإحصاء الإلكترونية .AOADSTAT

7 ـ تعزيز القدرات في مجال استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في تتبع أوضاع القطاع الزراعي والسمكي:

نفذت المنظمة الدورة التدريبية القومية حول مراقبة وتقييم تدهور الأراضي باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، المنعقدة في الخرطوم جمهورية السودان خلال الفترة 2018/7/22ـ15م، لصالح (13) مشاركاً من الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر واليمن.

8 ـ استخدام نظم الاتصالات في نشر المعلومات والتقنيات الزراعية والسمكية:

تم تنفيذ الأنشطة التالية:

- الدورة التدريبية القطرية في مجال توظيف نظم المعلومات والاتصال في التنمية المستدامة، والتي تم تنفيذها في سلطنة عمان خلال الفترة من 11ـ2018/11/13م، لصالح (19) كادراً من الكوادر العاملة في وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان.
- ورشة العمل القطرية في الإرشاد الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، والمنفذة في مدينة عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 19ـ2018/11/22م،لصالح عدد (28) من الكوادر العاملة في وزارة الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

9 ـ بناء قدرات الصيد:

نفذت المنظمة، في إطار هذا المشروع، الأنشطة التالية:

- الدورة التدريبية القطرية في مجال الاستزراع البحري (أساسيات ـ معوقات ـ حلول) والتي عقدت، في القاهرة خلال الفترة 5ـ2018/8/9، لصالح عدد (23) من الكوادر العاملة في وزارة الزراعة في جمهورية مصر العربية.
- الدورة التدريبية القطرية في مجال تقانات الصيد الحديثة وآثارها على جودة المنتجات لفائدة (20) كادراً من وزارة الزراعة بولاية البحر الأحمر، جمهورية السودان خلال الفترة 16ـ2018/12/20م.

10 ـ تربية الأحياء المائية:

في إطار هذا المشروع حقّقت المنظمة الإنجازات التالية:

- إنتاج نحو (10) ملايين زريعة البلطي بوزن 2 جرام. تأتي هذه الزريعة من عدد (17774) من الأمهات موزعة على (169) هابة تم تسكينها في 4 أحواض.
- بيع 2000 كيلوجرام من أسماك المائدة كناتج ثانوي للمشروع.
- توزيع عدد (2) مليون من الإصبعيات في بحيرات سد وادي حسيب وسد الإنقاذ وسد البرتة وسد السليت وبحيرة كنجر في جمهورية السودان.
- تنفيذ عدد (3) دوراتٍ تدريبيةٍ قطريةٍ في كلٍ من السودان والبحرين في مجالي أمراض وصحة الأسماك والاستزراع السمكي .

11 ـ مشروع الشبكة العربية لتربية الأحياء المائية:

إعداد الخطة التنفيذية للإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2017 – 2037م (مسودة أولية) وتوزيعها على الدول العربية لإبداء الرأي بشأنها.

12 ـ مشروع تعزيز المخزون السمكي في البحيرات العذبة:

في إطار هذا المشروع وبالتنسيق مع وزارة الثروة الحيوانية والسمكية في جمهورية السودان، قامت المنظمة بتوفير عدد (2,000,000.00) إصبعية من أسماك البلطي النقي ،وذلك لتغذية المخزون

السمكي في المسطحات المائية في كلٍ من: بحيرات سد وادي حسيب وسد الإنقاذ وسد البرتة، وسد السليت، وبحيرة كنجر.

13 ـ مشروع تشجيع الاستثمار في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي والسمكي في الوطن العربي:

- تقديم ورقة علمية بعنوان الاستثمار في الأمن الغذائي في الوطن العربي ضمن فعاليات المؤتمر العربي السادس للاستثمار في الأمن الغذائي ،بدولة الإمارات ،خلال الفترة 14 – 15 / 11/2018م.
- تقديم ورقة علمية بعنوان الشراكة ما بين القطاع العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن فعاليات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2018 م في مدينة بيروت، لبنان، خلال الفترة 15ـ 16 نوفمبر 2018م.

14 ـ مشروع الترويج لمشروعات سلسلة قيمة النخيل:

يجري العمل على استكمال أربعة مشروعاتٍ في إطار إستراتيجية تطوير نخيل التمر في المنطقة العربية.

15 ـ مشروع تشجيع التكامل الزراعي العربي:

قامت المنظمة بإعداد وثائق مشروعات في عددٍ من المجالات ذات الأولوية (صحة الحيوان ـ حصاد مياه الأمطار والسيول، والتنمية الزراعية الريفية المتكاملة) و يجري العمل على الترويج لهذه المشروعات لدى مؤسسات التمويل العربية والدولية.

16 ـ مشروع المواصفات الاسترشادية للمنتجات السمكية:

تقوم المنظمة بجمع البيانات لإعداد المواصفات الاسترشادية للمنتجات السمكية تمهيداً لإصدار المواصفة الاسترشادية.

17 ـ المشروع الإقليمي لاستقصاء ورصد ومكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وطرق الوقاية منها:

قامت المنظمة بتنفيذ العديد من الأنشطة نوجزها فيما يلي:

- تم تنفيذ عدد (23) دورة قومية و إقليمية وعلى رأس العمل حول إعداد الخرائط الوبائية والإنذار المبكر لمرض الإجهاض المعدي (البروسيللوزس)، ومرض حمى الوادي المتصدع، وفي مجال إدارة المخاطر للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، والممارسات الجديدة في حالات الطوارئ، وإدارة المختبرات وتطبيق المواصفة القياسية (ISO 17025)، واستفاد منها نحو (100) متدرب من: الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، الصومال، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن والقمر المتحدة.
- تنفيذ عدد (15) دورة تدريبية قطرية في مجال تصميم المسوحات الوبائية وتحليل المعطيات للأمراض الحيوانية الثلاثة، وفي مجال إدارة المخاطر للأمراض الحيوانية العابرة للحدود وفي مجال الممارسات الجيدة في حالات الطوارئ للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، استفاد منها كوادر فنية من كلٍ من البحرين ـ السعودية ـ السودان ـ سلطنة عمان ـ مصر ـ جزر القمر ـ قطر.
- إعداد دراستين الأولى حول تقييم المختبرات البيطرية في الدول العربية، والثانية حول تقييم الوضع الراهن لمراكز إنتاج اللقاحات البيطرية في الدول العربية لزيادة طاقاتها الإنتاجية.
- جاري العمل في إعداد إستراتيجية عربية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود لتنسجم مع الإستراتيجية العالمية لصحة الحيوان.
- تم إعداد ثلاث وثائق لمكافحة الأمراض الحيوانية وذلك على النحو التالي:

- وثيقة البرنامج الإقليمي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في المنطقتين العربية والإفريقية لتحسين كفاءة تجارتهما في الحيوانات الحية ومنتجاتها.

- مشروع الدعم الفني للبرامج الوطنية لمكافحة واستئصال مرض طاعون المجترات الصغيرة في بعض الدول العربية والإفريقية.
- مشروع مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في جمهورية السودان لتحسين كفاءة تجارتها في الحيوانات الحية ومنتجاتها.
- توزيع المستلزمات البيطرية: تم تسليم الدول التالية مستلزمات مخبرية بعد أن تم التعاقد مع الشركات الموردة للدول (الأردن- الإمارات- البحرين- تونس- الجزائر- فلسطين- قطر- لبنان- ليبيا- المغرب- موريتانيا والقمر المتحدة).
- تقديم استشارات فنية للدول العربية في مجال تطوير إجراءات الحجر البيطري والفحص التشخيصي السريع للآفات والأمراض في المنافذ، ومسح مرض السل البقري ومكافحته واستئصاله.
- عقد الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية.

18 ـ دعم نشاطات المرأة في مجال تربية الجاموس:

استمراراً لما حققه هذا المشروع من نجاح في توزيع عجلات عشار في محافظتي قنا وسوهاج بالوجه القبلي، وفي خلال عام 2018م وما قبله وبالتنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر- وبموجب عقد اتفاق بين المنظمة ووزارة الزراعة وجمعية المنايف و طبقاً لبنود عقد الاتفاق المبرم بين المنظمة والمستفيدين يتم استلام الولادات بواقع عدد (2) ولادة لكل رأس من الجاموس العشار ويتم تسليمها إلى جمعية المنايف لإعادة التوزيع للإناث- تم استلام (60) ولادة ووزعت على المستفيدات في محافظتي أسيوط وسوهاج بما يعادلها جاموس عشار .

19 ـ مشروع تربية الماعز للمساهمة في توفير دخل مستدام للأسر الفقيرة في المملكة الأردنية الهاشمية:

تم في عام 2018م تزويد وزارة الزراعة الأردنية بـ 10 رؤوس من ذكور الماعز المضربة (50 شامياً) بغرض تحسين السلالات المحلية، كما تم بيع عدد 21 رأساً من الحيوانات للمزارعين في منطقة المزرعة.

20 ـ الشبكة العربية للموارد الوراثية النباتية:

عقد الاجتماع الدوري للشبكة العربية للموارد الوراثية النباتية والشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد الرعوية خلال الفترة (11 – 12 /11/ 2018)، بمقر المنظمة في الخرطوم، حيث بحث الاجتماع الآلية الجديدة لعمل الشبكات، ووقف على أهم التطورات في مجالات حفظ وحماية الموارد الوراثية النباتية والموارد الرعوية للشبكتين. وخرج هذا الاجتماع بجملة من التوصيات الضرورية لعمل هاتين الشبكتين. وبلغ عدد المدخلات الوراثية حتى نهاية 2018م (79061) مدخل وراثي من كل من(الأردن، الجزائر، تونس، السعودية، سلطنة عمان ،قطر ،فلسطين ،لبنان ،ليبيا ،مصر ،المغرب ،موريتانيا وجزر القمر).

21 ـ الشبكة العربية للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة:

- عقد اجتماع مشترك بين خبراء المنظمة وأكساد بالقاهرة خلال شهر أكتوبر 2018م،وتم إعداد وثيقتين واحدة لمشروع مشترك بين المنظمتين لتطوير سلالتي العواسي والعارضي بمحطة دير علا في المملكة الأردنية الهاشمية والأخرى لتطوير الثروة الغنمية في الدول العربية، يدرج لها لدى كل من : البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .
- تم تدريب المنسقين الوطنيين على كيفية استخدام برمجية الشبكة.
- الاستمرار في الرعاية والتربية لإنتاج مضرب ماعز شامي /بلدي في مزرعة المنظمة في دير علا /الأردن.

22 ـ الشبكة العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية:

- عقد الاجتماع الدوري للشبكة العربية للموارد الوراثية النباتية والشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد الرعوية خلال الفترة (11 ـ 12 /11/ 2018)، بمقر المنظمة في الخرطوم، وبمشاركة عدد (14)

من الخبراء والمنسقين المختصين في الدول العربية. حيث بحث الاجتماع الآلية الجديدة لعمل الشبكات ووقف على أهم التطورات في مجالات حفظ وحماية الموارد الوراثية النباتية والموارد الرعوية بهدف دمج الشبكتين،وخرج هذا الاجتماع بجملة من التوصيات الضرورية لعمل هاتين الشبكتين .

- تم إعداد النسخة النهائية من مسودة الإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد والمجتمعات الرعوية (2019 – 2039) .
- تم إطلاق مشروع التقرير الدوري حول حالة المراعي والمجتمعات الرعوية في الدول العربية، وتم تعميم الاستمارة القطرية على الدول العربية تمهيداً لجمعها وتحليلها لإعداد التقرير القومي.
- المباشرة في برمجة الموقع الإلكتروني للشبكة وفق قاعدة البيانات المعتمدة عن حالة المراعي الطبيعية والمجتمعات الرعوية في الدول العربية.

23 ـ مشروع بناء القدرات في مجال إدارة وتأهيل المراعي:

قامت المنظمة بالتعاون مع المحافظة السامية لتطوير السهوب بالجلفة بتنفيذ دورة تدريبية قومية في مجال الإدارة المتكاملة للمراعي خلال الفترة 8 – 12 /4/2018م. وشارك فيها عدد(12) متدرباً من الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية ،الجمهورية التونسية ،الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية،جمهورية السودان ،سلطنة عمان ودولة ليبيا.

24 ـ مشروع دعم الجهود العربية في مجال التنمية المستدامة والتغيرات المناخية (دعم تنفيذ اتفاقيات جيل اريو):

- تم تنفيذ ثلاث دوراتٍ تدريبيةٍ قوميةٍ في مجال إعداد التقارير الوطنية في مجال مكافحة التصحر وفي مجال بناء القدرات التفاوضية للمفاوضين العرب في مجال البيئة والدبلوماسية البيئية.
- عقد لقاء تنسيقي لنقاط اتصال اتفاقية الأمم المتحدة لحماية التنوع البيولوجي في الدول العربية، تمهيداً لمؤتمر الأطراف في شرم الشيخ نوفمبر 2018 م.
- إعداد تقرير تضمن ملخصاً تنفيذياً لتقارير الدول العربية المعروضة إمام لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر خلال اجتماعها المقرر في شهر يناير 2019.
- إعداد مرئية حول تدهور الأراضي تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة القاضي بأن يكون موضوع تدهور الأراضي هو محور دورة المجلس المقررة في أكتوبر 2018.
- جمع دراسات قطرية حول واقع تحييد تدهور الأراضي من 16 دولةً عربيةً، وتمّ تكليف خبير مغربي مختص لإعداد تقرير شامل حول الموضوع يتم إصداره بشكل دوري كل عامين.

شاركت المنظمة بفريق من خبرائها المختصين في مؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي، بشرم الشيخ/ جمهورية مصر العربية ، نوفمبر 2018.

ثانياً: جهود المنظمة في مجال التدريب:

- نفذت المنظمة (20) دورةً تدريبيةً قوميةً وإقليميةً استفاد منها (363) متدرباً من الدول العربية في العديد من المجالات الزراعية والسمكية.
- في إطار التدريب القطري قامت المنظمة بالتعاون مع وزارات الزراعة في الدول العربية بتنفيذ (56) دورةً تدريبيةً، استفاد منها (1281) كادراً فنياً.

ثالثاً: التعاون مع المنظمات والمؤسسات والمراكز العربية والإقليمية والدولية:

شمل هذا التعاون خلال عام 2018م نحو (114) فعالية، كما يلي:

- شاركت المنظمة في إطار تعاونها مع المنظمات والهيئات العربية في (95) نشاطاً وفعالية، كما شاركت المنظمة في (39) نشاطاً وفعالية مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية. اغتنمت المنظمة فرصة مشاركتها في هذه المحافل لتقديم رؤاها والتعريف بأنشطتها وبرامجها، كما كانت هذه المشاركة كذلك فرصة للقاء عددٍ كبيرٍ من المسئولين وجهات القرار على المستوى العالمي في مجالات الأمن الغذائي

وحماية البيئة، بالإضافة إلى عقد ندوات واجتماعات على هامش أغلب هذه التظاهرات. وأبرمت المنظمة اتفاقيات شراكة واعدة وحددت أنشطة مشتركة مع عديد الجهات، بالإضافة إلى تقديم الدعم والإسناد للوفود العربية المشاركة وعملت على تنسيق مواقف الدول العربية وإبراز حضور المجموعة العربية ككتلة متميزة بين التكتلات الإقليمية والجغرافية الأخرى.

رابعاً: الاتفاقيات ومذكرات التفاهم :

وقعت المنظمة خلال عام 2018م عدداً من الاتفاقيات مع العديد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، بلغت في مجملها (52) اتفاقية.

خامساً ـ عمل المنظمة كبيت للخبرة العربية في المجال الزراعي والسمكي:

في إطار التعاون مع المنظمات النظيرة ومؤسسات التمويل العربية فقد نفذت المنظمة خلال عام 2018م دورتين تدريبيتين بتمويل من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا لصالح الدول الإفريقية وعلى النحو التالي:

- الدورة التدريبية حول التلقيح الاصطناعي في مجال نقل الأجنة عند الأبقار واستخدام الموجات فوق الصوتية في مجال التكاثر الحيواني (المرحلة الثانية) بالتعاون مع المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي بالجزائر خلال الفترة من 1 ـ2018/04/15م لصالح (10) مشاركين من (6) دول إفريقية ناطقة بالفرنسية (مالي، السنغال، بوروندي، طوغو، جزر الرأس الأخضر، ساوتومي).
- الدورة التدريبية في مجال التشخيص المختبري للأمراض الفيروسية العابرة للحدود، بالخرطوم جمهورية السودان ،خلال الفترة 24/6ـ2018/7/5م لصالح (12) من كوادر دول إفريقية ناطقة باللغة الانجليزية (بتسوانا ـ ملاوي ـ كينيا ـ غانا ـ سيشل ـ إريتريا ـ إثيوبيا ـ ناميبيا ـ زامبيا ـ ليتو ـ غامبيا).

مشروع البرنامج القومي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود:

تنفذ المنظمة البرنامج القومي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود بالتعاون والتنسيق مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبتمويل من الأطراف الثلاثة. واشتمل البرنامج على ثلاثة مشروعات قومية في مجال مكافحة أمراض الحمى القلاعية، وحمى الوادي المتصدع، والإجهاض المعدي.

ويهدف البرنامج إلى بناء القدرات العربية بما يمكنها من المساهمة الفاعلة في حماية قطاع الثروة الحيوانية ودرء أخطار هذه الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وتمكين الدول العربية من السيطرة على هذه الأمراض ومنع انتشارها، ووضع أسس للتعاون والتنسيق بين الدول العربية في هذا المجال من خلال:

- تطوير واعتماد إستراتيجية موحدة لمكافحة الأمراض.
- رفع كفاءة الكوادر البيطرية الوطنية لتكون قادرة على الكشف المبكر للأمراض.
- تطوير وتأهيل المختبرات البيطرية لتكون قادرة على التشخيص السريع والمبكر للحالات المرضية وتقييم جودة اللقاحات البيطرية.
- تعميم تطبيقات الأمن الحيوي.
- دعم نظم الاستقصاء الوبائي لدى الدول من أجل إعداد الخارطة الوبائية لكل مرض.

وخلال عام 2018م تم تنفيذ جميع الأنشطة المدرجة في خطة عمل البرنامج.

دراسة مشروع المجمع الرائد لحيوانات الغذاء والزراعة لأغراض الصادر بولاية نهر النيل بالسودان بالتعاون مع حكومة ولاية نهر النيل:

وقعت المنظمة عقداً مع والي ولاية نهر النيل لتنفيذ دراسة جدوى فنية واقتصادية لإنشاء مجمع لحيوانات الغذاء والزراعة بهدف زيادة الصادرات من الحيوانات ومنتجاتها.

وفي إطار هذا المشروع قامت المنظمة بتنفيذ دراسة المشروع وأوصت الدراسة باعتماد عدد (6) مشروعات جميعها ذات جدوى اقتصادية ومالية وستسهم إيجاباً في تحقيق الأمن الغذائي العربي في حال تنفيذها وهي:

- مشروع مسلخ لأغراض صادر لحوم الضأن والعجول والماعز.
- مشروع مصنع لمنتجات اللحوم مختص في إنتاج البيرقر والسجق والمارتاديلا والفرانكفورتر وقطعيات اللحوم المختلفة.
- مشروع إنتاج و تصدير الأعلاف.
- مشروع تربية الماعز للصادر وللمسلخ.
- مشروع مزرعة ومصنع للألبان.
- مشروع لدباغة الجلود.

الدراسة التشخيصية للمقدرات الزراعية و الحيوانية و السمكية لمجموعة دول الساحل الخمس (حالة موريتانيا):

في إطار التعاون مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، عقدت المنظمة اتفاقاً لتنفيذ دراسة لتقييم وتحديد الموارد الزراعية والحيوانية والسمكية في مجموعة دول الساحل الخمس، (النيجر، تشاد، مالي،بوركينافاسو، موريتانيا)، وقد اختارت المنظمة مجموعة من الخبراء القطريين في الدول الخمس واختيار الاستشاري الدولي، وتم إنجاز الدراسة .وعقدت المنظمة عدداً من ورش العمل لمناقشة مخرجاتها، وتم إجازتها في اللقاء الإقليمي رفيع المستوى حول اعتماد الدراسة التشخيصية للمقدرات الزراعية والحيوانية والسمكية لدول مجموعة الساحل الخمس، والذي عقد في موريتانيا يوم 02/10/2018م، وبحضور الأمانة العامة لدول الساحل والصحراء والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وخبراء إعداد الدراسة.

دراسة سلسلة نخيل التمر:

أنجزت المنظمة الدراسة وتم عرض نتائجها في ورشة العمل الختامية لدراسة سلسلة القيمة لنخيل التمر في المنطقة العربية و الإطار الإستراتيجي لتنمية وتطوير قطاع التمور بالدول العربية بالتعاون مع منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (الفاو) – المكتب الإقليمي للشرق الأدنى و شمال إفريقيا ،خلال الفترة 7 ـ 8 أكتوبر 2018م ، بالقاهرة – جمهورية مصر العربية.

الملاحق

ملحق رقم (1) النسبة المئوية للمساحة الصالحة للزراعة والمساحة الزراعية المستغلة والغابات والمراعي من المساحة الجغرافية للوطن العربي عام 2018م (%)

الدولة	المساحة الجغرافية من إجمالي المنطقة العربية	المساحة الصالحة للزراعة	المساحة الزراعية المستغلة		الغابات	المراعي
		من المساحة الجغرافية	من المساحة الجغرافية	من المساحة الصالحة للزراعة	من المساحة الجغرافية	
الأردن	0.67	9.92	2.92	29.41	1.09	89.54
الإمارات	0.62	1.09	1.00	92.18	0.02	0.21
البحرين	0.01	6.57	4.79	73.00	0.80	0.00
تونس	1.22	30.52	28.08	92.01	4.66	29.14
الجزائر	17.74	18.53	3.62	19.53	0.83	13.72
جزر القمر	0.02	59.51	50.11	84.21	16.02	9.93
جيبوتي	0.17	0.09	0.06	68.33	0.24	8.62
السعودية	16.01	8.08	1.59	19.69	0.46	79.07
السودان	14.05	38.97	15.86	40.69	10.09	25.55
سوريا	1.38	32.85	30.96	94.24	3.17	44.20
الصومال	4.75	69.20	2.35	3.40	9.85	65.87
العراق	3.26	29.86	7.04	23.56	1.90	7.74
عمان	2.31	0.46	0.38	81.50	0.01	4.36
فلسطين	0.05	50.91	26.47	51.99	1.48	32.22
قطر	0.09	5.78	2.91	50.38	0.03	4.32
الكويت	0.13	0.90	0.86	95.80	0.35	7.65
لبنان	0.08	62.67	26.03	41.54	13.10	8.95
ليبيا	13.10	0.87	0.77	88.60	0.12	7.53
مصر	7.46	6.84	3.96	57.94	0.07	3.99
المغرب	5.29	18.22	12.92	70.94	7.89	34.96
موريتانيا	7.68	3.85	0.33	8.46	0.21	13.39
اليمن	3.93	4.46	2.57	57.63	1.04	13.26
المنطقة العربية	100.00	17.37	5.52	31.78	2.79	28.46
العالم	-	42.10	32.55	77.32	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ملحق (2) الأهمية النسبية لأعداد الثروة الحيوانية وفقاً للنوع على مستوى الدول العربية والعالم عام 2018م

الدولة	جملة أعداد الثروة الحيوانية (مليون رأس)	الأبقار (%)	الجاموس(%)	الأغنام (%)	الماعز(%)	الجمال (%)
الأردن	5.92	2.00	0.00	75.58	22.25	0.16
الإمارات	5.03	1.26	0.00	42.22	47.10	9.42
البحرين	0.07	16.93	0.00	55.64	25.82	1.61
تونس	8.63	7.09	0.00	75.89	14.28	2.75
الجزائر	35.66	5.01	0.00	79.92	13.97	1.11
جزر القمر	0.36	36.56	0.00	46.19	17.25	0.00
جيبوتي	1.35	22.12	0.00	34.65	37.98	5.25
السعودية	12.92	3.18	0.00	64.70	28.32	3.80
السودان	109.41	28.51	0.00	37.89	29.14	4.45
سوريا	16.63	4.88	0.04	84.00	10.80	0.28
الصومال	38.27	12.74	0.00	37.01	31.36	18.90
العراق	13.05	13.11	1.66	73.53	10.84	0.86
عمان	3.57	11.11	0.00	16.94	64.44	7.51
فلسطين	1.01	5.98	0.00	68.75	25.04	0.23
قطر	1.61	1.55	0.00	65.72	25.68	7.06
الكويت	0.98	2.99	0.00	73.83	22.05	1.12
لبنان	1.18	6.92	0.00	43.21	49.85	0.02
ليبيا	4.19	4.21	0.00	71.98	20.62	3.19
مصر	17.84	26.35	19.25	30.44	23.08	0.88
المغرب	28.87	11.75	0.00	71.93	16.11	0.21
موريتانيا	22.13	9.17	0.00	49.83	34.14	6.86
اليمن	19.61	8.14	0.00	44.57	45.15	2.14
الوطن العربي	348.31	15.65	1.05	52.38	26.15	4.77
العالم	3993.69	37.20	5.10	30.42	26.39	0.89

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ملحق (3) الأهمية النسبية للمساحة المزروعة من المحاصيل الزراعية من إجمالي المساحة المزروعة على مستوى الدول العربية والعالم عام 2018م

الدولة	إجمالي المساحة المزروعة (مليون هكتار)	الحبوب	المحاصيل السكرية	البذور الزيتية	البقوليات	الخضر	الفاكهة	الدرنات والجذور	الأعلاف
	من إجمالي المساحة المزروعة (%)								
الأردن	0.26	23.31	0.00	29.84	0.40	46.06	11.33	1.54	0.00
الإمارات	0.08	2.91	0.00	0.00	9.35	19.45	47.97	0.19	0.00
البحرين	0.00	0.00	0.00	0.00	0.21	12.44	146.08	0.04	0.00
تونس	4.59	23.40	0.04	36.84	1.94	3.30	8.77	0.55	0.07
الجزائر	8.62	43.91	0.00	6.24	1.46	6.58	7.23	1.72	0.00
جزر القمر	0.11	27.38	0.00	1.02	16.20	1.21	43.68	15.59	7.03
جيبوتي	0.14	0.46	0.11	0.00	4.95	3.65	0.80	0.00	0.58
السعودية	0.85	35.53	0.00	0.19	0.59	8.45	15.40	2.18	0.00
السودان	29.91	43.21	0.25	22.10	1.82	1.60	0.92	0.21	0.24
سوريا	5.73	33.96	0.37	16.27	4.20	0.32	6.16	0.59	2.36
الصومال	1.50	16.91	0.37	5.01	5.92	2.12	1.42	0.71	1.12
العراق	3.08	30.77	0.03	0.17	0.02	3.24	20.41	0.31	0.01
عمان	0.12	3.74	0.14	0.01	0.01	18.93	28.56	0.45	0.00
فلسطين	0.16	18.10	0.00	54.10	0.95	10.67	8.81	2.44	0.00
قطر	0.03	1.18	0.00	0.00	0.12	8.36	8.88	0.00	0.00
الكويت	0.02	6.49	0.00	0.22	1.45	37.62	22.05	4.89	0.00
لبنان	0.27	21.85	0.04	23.37	1.76	12.59	19.06	5.01	0.00
ليبيا	1.36	15.06	0.00	23.04	0.31	4.78	8.52	1.33	0.00
مصر	3.97	75.05	8.94	7.34	2.16	17.96	14.92	4.15	2.02
المغرب	9.19	53.67	0.75	11.48	3.20	1.57	6.11	0.69	0.00
موريتانيا	0.34	89.45	0.00	0.29	31.79	1.48	3.11	1.13	0.00
اليمن	1.36	48.24	0.00	1.83	1.94	3.32	5.57	0.84	0.75
المنطقة العربية	71.55	42.61	0.74	16.45	2.31	3.66	5.62	0.86	0.46
العالم	4848.52	15.02	0.64	2.33	2.09	1.22	1.50	1.41	0.72

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

ملحق (4) إنتاجية المحاصيل الرئيسية على مستوى الدول العربية والعالم عام 2018م (طن /هكتار)

الدولة	الحبوب	القمح	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة والدخن	الأرز	الشعير	البطاطس	البقوليات	البذور الزيتية	قصب السكر	شمندر السكر	الخضر
الأردن سلطان	1.07	0.83	9.60	0.56	-	0.80	38.65	5.11	3.31	-	-	19.78
الإمارات	9.45	3.21	12.23	0.80	-	8.06	34.28	1.60	-	-	-	17.01
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	0.63	-	-	-	36.90
تونس	1.36	2.00	-	0.51	-	0.70	17.70	1.06	0.30	-	70.99	19.35
الجزائر	1.61	1.92	4.50	1.60	1.78	1.21	31.42	1.10	1.60	-	-	24.04
جزر القمر	1.61	-	4.39	0.00	1.29	-	-	0.87	2.99	-	-	13.57
جيبوتي	2.00	-	2.00	0.00	-	-	-	0.32	-	-	-	7.38
السعودية	5.41	5.75	5.71	2.67	-	6.70	25.00	3.19	2.34	-	-	18.02
السودان	0.41	2.38	1.16	0.38	4.01	0.00	12.05	0.91	1.35	81.86	-	8.64
سوريا	0.90	1.09	3.33	2.02	-	0.50	19.35	0.90	1.49	-	48.45	72.80
الصومال	0.54	0.40	0.86	0.47	1.98	-	-	0.31	0.60	37.99	-	3.72
العراق	2.59	2.76	4.54	1.39	3.35	1.40	26.98	1.39	2.68	20.01	7.84	14.01
عمان	5.09	3.98	8.57	2.89	-	2.86	39.53	-	-	10.06	-	36.22
فلسطين	2.75	3.11	0.81	0.00	-	2.12	30.69	1.44	1.33	-	-	49.71
قطر سلطان	6.61	2.42	12.42	0.00	-	2.62	11.80	6.24	-	-	-	24.30
الكويت**	6.52	2.87	6.57	26.34	-	3.82	94.14	18.90	2.28	-	-	59.59
لبنان	5.03	3.24	3.95	2.89	-	2.14	24.58	1.78	1.88	27.00	24.35	29.08
ليبيا	1.11	1.21	2.24	1.32	-	0.52	19.51	1.72	0.65	-	-	14.27
مصر	7.17	6.82	7.68	5.36	9.31	1.30	26.10	3.02	13.07	113.48	47.30	25.08
المغرب	2.04	2.58	1.15	1.11	5.50	1.30	29.82	0.59	1.08	51.55	67.12	32.02
موريتانيا	1.31	2.23	0.60	0.42	4.61	3.06	6.11	0.51	0.80	-	-	1.44
اليمن	0.67	1.40	1.08	0.50	-	0.62	19.00	0.76	1.67	-	-	10.18
المنطقة العربية	1.70	2.82	6.18	0.45	8.23	1.22	26.03	0.94	1.48	98.11	51.25	20.84
العالم	4.07	3.44	5.89	1.11	4.66	3.19	20.08	1.03	1.84	70.98	63.59	19.58

*الذرة الشامية في الأردن وقطر توزن خضراء وتدخل ضمن محاصيل الخضر.
**البقوليات في الكويت تزرع في الصوب الزراعية وتوزن خضراء.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

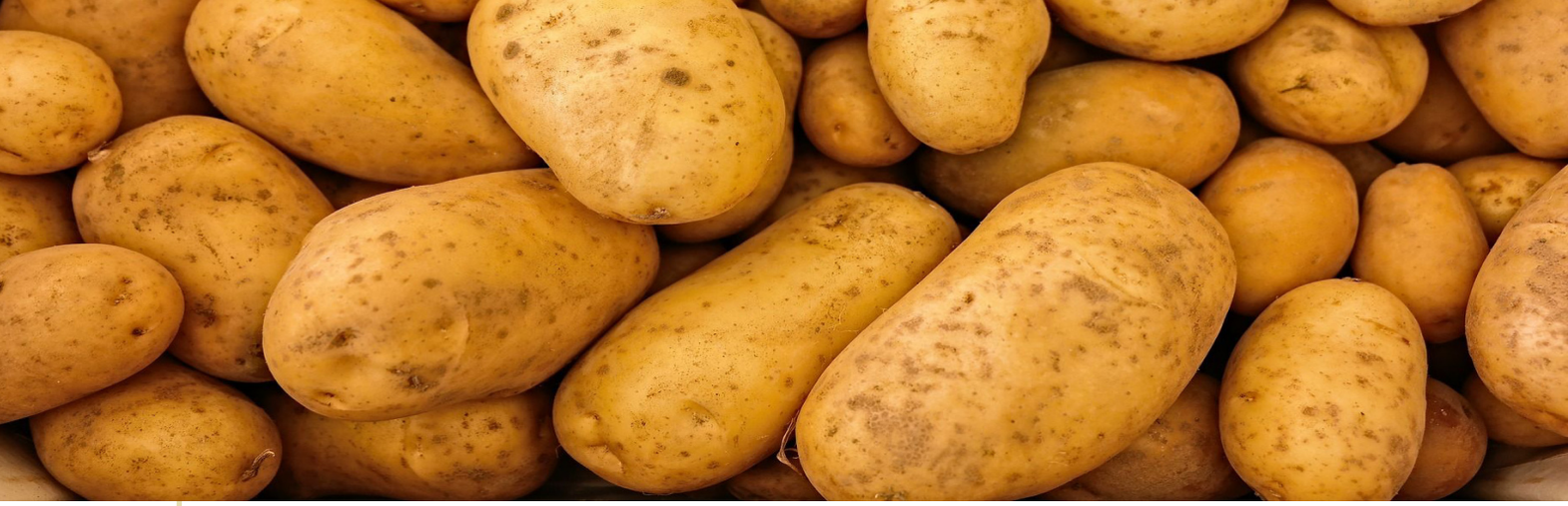

ملحق (5) قيمة الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2015 ـ 2018م) (مليار دولار)

السلعة	الواردات				الصادرات			
	2015	2016	2017	2018**	2015	2016	2017	2018**
الحبوب والدقيق*	22.73	21.01	24.11	22.13	2.02	1.79	1.94	1.14
البطاطس	0.75	0.70	0.62	0.47	0.31	0.22	0.35	0.24
السكر	4.43	5.37	7.20	4.64	1.41	1.81	2.04	0.61
البقوليات	1.34	1.29	1.30	0.94	0.41	0.40	0.50	0.26
بذور زيتية	2.18	1.49	1.24	1.27	0.39	0.60	0.65	0.80
زيوت نباتية	4.26	4.36	4.69	3.98	2.46	1.77	1.87	1.77
الخضر	2.82	2.87	1.74	1.48	2.96	2.50	2.88	2.18
الفاكهة	6.38	5.97	3.00	3.43	4.69	4.68	4.48	3.57
البن والشاي والكاكاو	5.24	5.13	5.03	3.56	0.91	0.65	0.81	0.49
التوابل	0.95	0.84	1.35	0.86	0.27	0.22	0.48	0.23
جملة السلع النباتية	51.07	49.03	50.28	42.76	15.83	14.63	16.00	11.29
حيوانات حية	4.43	3.91	4.02	2.04	1.65	1.26	1.43	0.49
لحوم حمراء	5.40	4.80	4.55	4.63	0.20	0.11	0.16	0.05
لحوم دواجن	4.54	3.91	3.93	3.25	0.21	0.31	0.22	0.05
الألبان ومنتجاتها	9.60	8.04	8.20	6.46	2.80	2.45	2.52	0.57
البيض	0.51	0.49	0.55	0.52	0.12	0.06	0.09	0.03
الأسماك	2.29	2.39	1.40	2.01	1.37	1.58	2.87	3.07
العسل الطبيعي	0.13	0.13	0.13	0.12	0.04	0.04	0.05	0.02
جملة السلع الغذائية الحيوانية	26.90	23.67	22.78	19.03	6.39	5.81	7.34	4.28
منتجات غذائية أخرى متنوعة	16.02	14.86	16.3	16.2	2.8	2.91	1.21	1.62
المنتجات الغذائية المصنعة	9.21	8.74	8.74	5.81	3.58	3.45	2.95	1.51
الإجمالي	103.2	96.3	98.1	83.8	28.6	26.8	27.5	18.7

*تشمل القمح ودقيقه والذرة الشامية والأرز والشعير والذرة الرفيعة والدخن .

**بيانات أولية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019م.

جمهورية السودان، الخرطوم، العمارات شارع 7
ص.ب:474، الرمز البريدي 11111
هاتف: 472178/80/81 183 249+
471485 183 249+
4716/50/51 183 249+
فاكس: 471202 183 249+
E-mail:info@aoad.org
Website:http://www.aoad.org

ISSN 1811-5020

2018